سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 750 – الأحد 5 تموز/ يوليو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

قلق من فقدان القوة الإبرائية قبل الاستبدال الكامل

14

بين الولاء والكفاءة

أي كوادر تدير الدولة السورية اليوم؟

مديرية التنمية الإدارية في الرقة تطلق برنامجًا تدريبيًا في التخطيط الاستراتيجي وإدارة تنوع التنفيذ – 13 أيار 2026 (وزارة التنمية الإدارية)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

تصعيد "عابدين".. اختبار إسرائيلي لرد فعل دمشق وموقف واشنطن

أخبار سوريا 03

سوريا والعراق.. هل يطوي الاقتصاد صفحة الأمن؟

شؤون محلية 04

كفرزيتا.. فيضان "الصرف" يهدد صحة الآلاف

شؤون محلية 07

حفر الآبار المنزلية يثير مخاوف من استنزاف المياه الجوفية بالحسكة

ثقافة وفن 16

اللجنة الوطنية للدراما تتبرأ من دور الرقيب

رياضة 18

منتخب السلة لتصفيات كأس العالم.. فجوة خبرة بين اللاعبين

كيف غيرت الأزمة وجوه التسول في سوريا؟

تتنقّل بين بساتين ريف اللاذقية وأبواب البيوت، وتطلب من أصحابها السماح لها بأخذ جزء من المزروعات مثل السلِق أو الفاصولياء، من دون مقابل مادي، ثَم تقوم ببيعها. امرأة في الـ73 من عمرها، تقضي يومها بهذه الطريقة لتأمين احتياجاتها مع شقيقتها المسنّة. قصتها ليست استثناء، بل هي واحدة من صور متعددة للحاجة في سوريا، حيث لم تعد ظاهرة التسول تُقرأ من زاوية واحدة، ولا تقتصر على طلب المال، إنما تمتد إلى أنماط مختلفة...

13

مخاوف من ترسيخ أمر واقع

تصعيد "عابدين".. اختبار إسرائيلي لرد فعل دمشق وموقف واشنطن

عنب بلدي – ركان الخضر

صعّد الجيش الإسرائيلي من تحركاته في الجنوب السوري خلال الأيام الأخيرة، عبر استهداف قرية عابدين ومحيطها في ريف درعا الغربي بقذائف المدفعية وإطلاق النار بالرشاشات الثقيلة من طائرة مروحية، في 28 من حزيران الماضي، وسط تحليق للطيران الحربي والمروحي الإسرائيلي في أجواء محافظتي درعا والقنيطرة.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) أن القصف على قرية عابدين ألحق أضرارًا في الأراضي الزراعية ومحيط القرية، دون تسجيل إصابات بشرية، فيما دفعت حالة الخوف التي رافقت القصف عددًا من الأهالي إلى النزوح نحو البلدات والقرى المجاورة.

وقال قائد عمليات الدفاع المدني بمديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في جنوبي سوريا، أحمد الهاجر، إن القصف الإسرائيلي لم يسفر عن إصابات بين المدنيين، لكنه تسبب بحالة من الهلع دفعت عددًا من العائلات إلى مغادرة القرية.

وعملت فرق الدفاع المدني على نقل العائلات وتأمين احتياجاتها، في ظل تحليق الطيران المسيّر الإسرائيلي، قبل أن يعود الهدوء إلى القرية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة.

وسبق عمليات الاستهداف الإسرائيلي توغل دورية عسكرية مؤلفة من أربع سيارات بعد ظهر الأحد 28 من حزيران الماضي، في القرية الواقعة بمنطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي المحاذي للجولان السوري المحتل.

وأفاد مراسل عنب بلدي في درعا أن عناصر الدورية أطلقوا النيران بشكل عشوائي وأقاموا حواجز عسكرية في المنطقة، مما دفع الأهالي للتجمهر وشكّل هذا التحرك، بحسب المراسل، أول توغل نهاري علني تنفذه القوات الإسرائيلية في المنطقة، بعد أن اقتصرت تحركاتها السابقة على توغلات ليلية.

وجاءت التحركات الإسرائيلية بعد إعلان المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، عن قتل عدد من "المسلحين في المنطقة الأمنية" جنوبي سوريا صباح ذلك اليوم.

وقال أدرعي، إن قوات "الفرقة 210" قضت فجر الأحد (28 من حزيران) على عدد ممن وصفهم بـ"المسلحين" في منطقة "التأمين الدفاعية" جنوبي سوريا.

وأضاف أن الجيش الإسرائيلي سيواصل العمل في منطقة "التأمين الدفاعية" لإزالة كل تهديد يستهدف مواطني إسرائيل وقوات الجيش الإسرائيلي.

أهداف التصعيد الإسرائيلي

الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أن التصعيد العسكري الإسرائيلي في الجنوب السوري يسعى لتحقيق عدة أهداف في وقت واحد.

وتشمل هذه الأهداف، بحسب العبد الله، اختبار رد فعل القيادة السورية الجديدة ومدى تغير مقاربتها تجاه التحركات الإسرائيلية، خاصة في ظل الضغوط التي مورست على دمشق خلال الفترة الماضية للتدخل عسكريًا في لبنان ضد "حزب الله"، كما تمثل أيضًا اختبارًا للموقف الأمريكي، ومدى استعداد واشنطن لممارسة ضغوط على إسرائيل للدفع نحو ترتيبات أو تفاهمات أمنية مع دمشق.

وأوضح العبد الله أن الهدف الإسرائيلي الثالث، يركز على فرض أمر واقع جديد في المناطق الحدودية، بحيث تتحول التوغلات والانتهاكات المتكررة إلى واقع اعتيادي مع مرور الوقت، محذرًا من خطورة هذا النهج الذي ينسجم مع سياسة إسرائيلية اعتمدتها في محطات تاريخية مختلفة، تقوم على تكريس وقائع ميدانية تدريجية يصعب التراجع عنها لاحقًا إذا لم تواجه بردود سياسية ودبلوماسية فعالة.

وأشار إلى عدم إمكانية فصل التصعيد الإسرائيلي عن السياق الإقليمي الأوسع، بما في ذلك تداعيات الحرب على إيران، ومسارات التفاوض المرتبطة بها، ومحاولات إعادة رسم موازين القوى والترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط.

من جهته، يرى الباحث والكاتب الصحفي السوري فراس علاوي أن هدف الحكومة الإسرائيلية من عمليات التصعيد في الجنوب السوري ينقسم إلى داخلي وخارجي.

ويتمثل الهدف الداخلي، وفق علاوي، في رغبة الحكومة الإسرائيلية بالذهاب إلى أي تصعيد خارجي من أجل التغطية على الملفات الداخلية، خاصة في ظل مواجهة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، محاكمات بتهم الفساد، بالإضافة إلى استطلاعات الرأي الأخيرة التي تشير إلى تراجع شعبية حكومته في الشارع الإسرائيلي، الأمر الذي يدفع حكومة نتنياهو إلى إيجاد نوع من الصراع الخارجي، لإشغال الجمهور الإسرائيلي عن مشكلاته الداخلية.

بينما يتمحور الهدف الخارجي في إطار الاستراتيجية الإسرائيلية الساعية إلى ترسيخ "مناطق أمنية" يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، من خلال خلق ذرائع بوجود مجموعات مسلحة تشكل خطرًا على حدودها، ومحاولة ممارسة نوع من الضغط على الحكومة السورية لتوقيع اتفاق أمني يخدم المصالح الإسرائيلية، خاصة بعد توقيع الهدنة الأمريكية الإيرانية التي لاقت اعتراضات كبيرة في الداخل الإسرائيلي، وتسببت في توجيه انتقادات لاذعة من المعارضة الإسرائيلية لحكومة نتنياهو.

خيارات الرد السوري

أدانت وزارة الخارجية والمغتربين السورية التوغلات الإسرائيلية في محافظتي درعا والقنيطرة، إلى جانب القصف المدفعي الذي استهدف مناطق في الجنوب السوري، معتبرة أن هذه العمليات تمثل "انتهاكًا صارخًا" للسيادة السورية ووحدة أراضيها.

وقالت الوزارة، في بيان صدر في 29 من حزيران الماضي، إن هذه الاعتداءات تشكل خرقًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، مشيرة إلى أنها تسببت بترويع المدنيين في المناطق المستهدفة.

الباحث فراس علاوي يرى أن خيارات دمشق لمواجهة التصعيد العسكري الإسرائيلي في الجنوب تقتصر على الخيارات الدبلوماسية، مشيرًا إلى أن الحكومة السورية غير جاهزة في الظروف الحالية للذهاب باتجاه خوض أي صراع عسكري مباشر مع إسرائيل إلا إذا اقتضت الضرورة القصوى.

وقال علاوي، إن الخيارات الدبلوماسية السورية لإيقاف هذه التحركات الإسرائيلية ربما تشمل استخدام دمشق لعلاقاتها الجيدة مع بعض الدول التي تملك قدرة على التحدث مع إسرائيل سواء على مستوى المنطقة والعالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات للضغط باتجاه إنهاء هذا الملف.

ولم يستبعد علاوي تحركًا سوريًا على الأرض لمواجهة إسرائيل بعيدًا عن خوض أي صراع مباشر، من خلال الاعتماد على الحراك والمقاومة الشعبية دون إقحام القوات الحكومية السورية في المواجهة.

الباحث سمير العبد الله يعتقد أن بيان إدانة التحركات الإسرائيلية الصادر عن وزارة الخارجية يمثل خطوة دبلوماسية ضرورية، لكنه غير كافٍ إذا لم يترافق مع تحرك سياسي ودبلوماسي أوسع، فالمسألة لا تتعلق بحادث أمني عابر، وإنما بمحاولات لترسيخ السيطرة على أجزاء من الأراضي السورية وخلق وقائع جديدة على الأرض.

وأوضح العبد الله أن دمشق تحتاج إلى تبني استراتيجية أكثر نشاطًا، تشمل تكثيف التحرك في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتواصل المباشر مع الدول المؤثرة، بما فيها الدول الحليفة لإسرائيل، لحشد موقف دولي رافض لهذه الانتهاكات إلى جانب تعزيز التوافق الداخلي وتوحيد الموقف الوطني في مواجهة أي محاولات للمساس بالسيادة السورية.

قدرة الأمم المتحدة على التأثير

قالت وزارة الخارجية في بيان الإدانة، إن استمرار الاعتداءات يقوض جهود ترسيخ الأمن والاستقرار، ويزيد من معاناة المدنيين، ويندر بمزيد من التصعيد في المنطقة، داعية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما، واتخاذ إجراءات لوقف الانتهاكات المتكررة وضمان احترام اتفاقية فض الاشتباك بما يحفظ سيادة سوريا ووحدة أراضيها.

الدعوة السورية لتدخل الأمم المتحدة تطرح تساؤلات عدة حول أهدافها ودوافعها، واستفسارات حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الأممية في التأثير على التحركات الإسرائيلية في الجنوب السوري.

الباحث سمير العبد الله يعتقد أن منظمة الأمم المتحدة تستطيع من الناحية القانونية توثيق الانتهاكات، وعقد جلسات في مجلس الأمن، وإصدار تقارير وقرارات، وتفعيل دور قوات مراقبة فض الاشتباك عند الاقتضاء، إلا أن قدرتها على فرض تغيير عملي على الأرض تبقى محدودة.

وقال إن التعويل على الأمم المتحدة وحدها لن يكون كافيًا، فالتحرك الأممي ينبغي أن يكون جزءًا من استراتيجية دبلوماسية وسياسية أشمل، تستند إلى بناء ضغوط إقليمية ودولية متواصلة، وليس الاكتفاء ببيانات الإدانة.

من جانبه، يعتبر الباحث فراس علاوي أن دعوة وزارة الخارجية السورية إلى تدخل الأمم المتحدة تمثل نوعًا من "رفع العتب"، بحسب تعبيره، ويندرج في إطار الخطاب القانوني من أجل إنهاء هذه التدخلات، عبر وضع المنظمة الأممية بصورة التحركات والاستفزازات الإسرائيلية على الأرض لتحمل مسؤولياتها بصفتها الجهة المراقبة لاتفاقية فض الاشتباك ووقف إطلاق النار بين الجانبين.

ويرى علاوي أن المنظمة الأممية غير فعالة على الأرض، ولا تملك قدرة على التأثير في تحركات الجيش الإسرائيلي، لكن الحكومة السورية مطالبة بهذه الخطوة لوضع المنظمة الدولية أمام مسؤولياتها.

طفلان يسيران قرب بناء متضرر في قرية عابدين بمحافظة درعا بعد توغل للجيش الإسرائيلي في المنطقة – 29 حزيران 2026 (AP)

دلالات زيارة وزير الخارجية العراقي إلى دمشق

سوريا والعراق.. هل يطوي الاقتصاد صفحة الأمن؟

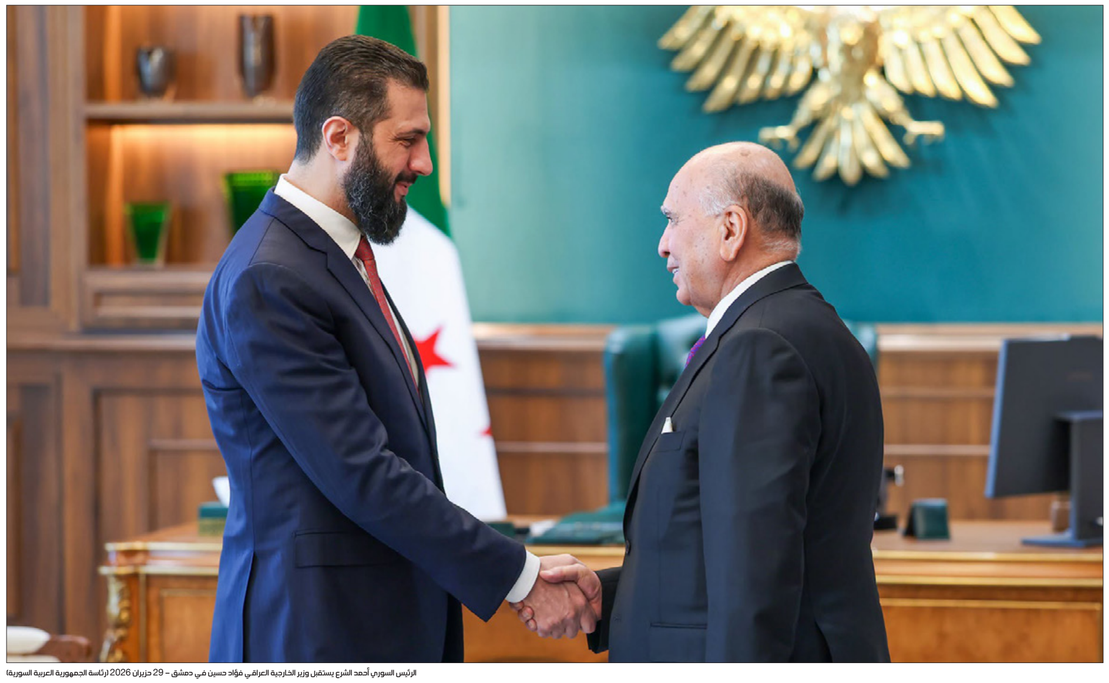

الرئيس السوري أحمد الشرع يستقبل وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين في دمشق – 29 حزيران 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

أعادت زيارة وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، إلى دمشق، والتي التقى خلالها الرئيس السوري، أحمد الشرع، وعددًا من المسؤولين السوريين، فتح النقاش حول مستقبل العلاقات السورية- العراقية، ومحاولة البلدين إعادة ترتيب أولويات التعاون بعد سنوات من الاضطرابات الأمنية والتوترات الإقليمية.

وتحمل الزيارة أبعادًا تتجاوز طابعها الدبلوماسي، إذ تطرح تساؤلات بشأن طبيعة السياسة التي تنتهجها بغداد تجاه الإدارة السورية الجديدة، وما إذا كانت تمثل تحولًا في مسار العلاقات الثنائية، أم أنها تقتصر على معالجة ملفات معينة فرضتها التطورات الأمنية والإقليمية.

وتثير الزيارة نقاشًا حول قدرة دمشق وبغداد على الانتقال من مرحلة التنسيق الأمني إلى شراكة أوسع تشمل التعاون الاقتصادي والاستثماري، في حين لا تزال التحديات الداخلية والإقليمية تلقي بظلالها على البلدين، سواء فيما يتعلق بأمن الحدود أو النفوذ الإقليمي أو مستقبل مشاريع الربط الاقتصادي.

كما تفتح الزيارة التساؤلات حول مدى قدرتها على إحداث تحول فعلي في العلاقات السورية- العراقية، وما إذا كانت ستُترجم إلى خطوات عملية على الأرض، أم ستبقى في إطار التنسيق السياسي والأمني الذي فرضته التطورات الإقليمية.

بين الأمن والاقتصاد.. أي مسار يحكم العلاقة؟

الملفات الأمنية ستبقى في مقدمة أولويات البلدين بحكم تشاركهما حدودًا طويلة، واستمرار التحديات المرتبطة بتهريب السلاح والمخدرات وتحركات التنظيمات المسلحة، إلا أن الجانبين يسعيان أيضًا إلى توسيع التعاون الاقتصادي، من خلال تنشيط التبادل التجاري وتطوير مشاريع النقل والطاقة، بما يحقق مصالح مشتركة، ويعزز الاستقرار على المدى البعيد.

في المقابل، تبقى قدرة هذا التقارب على تحقيق نتائج ملموسة مرتبطة بجملة من العوامل، أبرزها طبيعة التوازنات الإقليمية ومستقبل العلاقات العربية مع دمشق، إلى جانب قدرة الحكومتين على تحويل التفاهمات السياسية إلى اتفاقات قابلة للتنفيذ.

انتقال إلى مرحلة جديدة

يرى المحلل السياسي وخبير العلاقات الدولية محمود علوش، أن زيارة وزير الخارجية العراقي إلى دمشق تعكس انتقال العلاقات السورية- العراقية إلى مستوى جديد، معتبرًا أن البلدين تجاوزا مرحلة بناء الثقة، وأصبحا أمام مرحلة تقوم على تعميق التعاون في الملفات ذات الاهتمام المشترك.

وقال علوش، في حديث إلى عنب بلدي، إن هذا التحول يستند إلى حاجة متبادلة بين دمشق وبغداد لتعزيز التنسيق في قضايا أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي الذي بات يشكل المحرك الرئيس للعلاقة بين البلدين.

وأضاف أن المتغيرات الإقليمية أسهمت في دفع هذا التقارب، إلا أن العامل الأساسي يبقى ارتباط مصالح سوريا والعراق بشكل مباشر، وهو ما يفسر تطور العلاقة بينهما خلال الفترة الأخيرة.

واعتبر أن ملفات أمن الحدود ومكافحة الإرهاب لا تزال تحتل أولوية لدى الحكومتين، إلا أن التعاون الاقتصادي يمثل المدخل الأهم لتعزيز العلاقات على المستويات الأمنية والسياسية، مشيرًا إلى أن تجربة البلدين أظهرت أن الازدهار الاقتصادي يسهم أيضًا في الحد من التحديات الأمنية ومواجهة الإرهاب.

وأشار علوش إلى أن العلاقات بين دمشق وبغداد باتت أكثر متانة مما كانت عليه في السابق، رغم استمرار وجود تحديات قد تؤثر في مسارها وفي مقدمتها البعد الإقليمي.

بعض القوى المؤثرة في العراق والمرتبطة بإيران لا تزال تنظر إلى السلطة السورية الجديدة بوصفها مصدر تهديد، وهو ما يجعل التأثير الإيراني أحد أبرز العوامل الضاغطة على تطور العلاقات بين البلدين، بحسب علوش.

ولفت إلى أن توقيت الزيارة، الذي جاء بعد يوم واحد من زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى بغداد، قد يحمل دلالات سياسية، مرجحًا أن يكون الوزير العراقي قد نقل رسائل إلى دمشق تتعلق بملفات إقليمية، ولا سيما الملف اللبناني و"حزب الله"، في ضوء الرسائل التي وجهها الرئيس السوري، أحمد الشرع، مؤخرًا تجاه الحزب.

التنافس التركي- الإيراني سيبقى حاضرًا في المشهد العراقي، وسيواصل التأثير في علاقات بغداد الإقليمية، إلا أن دمشق، بحسب رأي المحلل السياسي، تسعى إلى بناء علاقتها مع العراق انطلاقًا من مصالحها المباشرة بعيدًا عن حسابات هذا التنافس.

ولفت علوش إلى أنه لا يزال من المبكر الحديث عن شراكة سورية- عراقية بالمعنى الكامل، لكنه يرى أن الزيارة تمثل خطوة مهمة نحو مرحلة جديدة من العلاقات، تعكس رغبة مشتركة لدى البلدين في إدارة مصالحهما المتداخلة، تمهيدًا لتطويرها مستقبلًا إلى مستويات أوسع من التعاون السياسي والاقتصادي.

المتغيرات الإقليمية تدفع نحو التقارب

من جانبه، يرى المحلل السياسي أحمد القاسم، أن توقيت زيارة وزير الخارجية العراقي إلى دمشق يحمل دلالات سياسية تتجاوز إطارها الدبلوماسي، في ظل توجه إقليمي ودولي نحو تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وقال القاسم، في حديث إلى عنب بلدي، إن العراق يشهد في المرحلة الحالية خطوات تهدف إلى حصر السلاح بيد الدولة، إلى جانب إجراءات لمكافحة الفساد، وهو ما يعكس برأيه، وجود إرادة لدفع المنطقة نحو مرحلة أكثر استقرارًا.

واعتبر أن هذه التطورات ستنعكس على طبيعة العلاقات بين دمشق وبغداد، لافتًا إلى أن العلاقة بين البلدين تمتد لعقود، إلا أنها تأثرت خلال السنوات الماضية بتداعيات الثورة السورية وتدخل الميليشيات المدعومة من إيران إلى جانب النظام السابق.

التغير الذي شهدته سوريا بعد سقوط النظام السابق أسهم في إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية، وأعاد لدمشق، بحسب القاسم، موقعها الجيوسياسي، مشيرًا إلى أن السياسة الخارجية السورية الجديدة تقوم على الانفتاح على الدول العربية وتبني مبدأ "صفر مشكلات"، بخلاف نهج النظام السابق.

وأشار القاسم إلى أن الملف الأمني يبقى في صدارة أولويات التعاون بين البلدين، نظرًا إلى امتداد الحدود السورية- العراقية لمسافة تزيد على 600 كيلومتر، وما يرتبط بها من تحديات تتعلق بمكافحة التنظيمات المسلحة، وعلى رأسها تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى جانب ضبط الحدود.

وأضاف أن التعاون الاقتصادي يرتبط بصورة مباشرة بالاستقرار الأمني، لافتًا إلى أن مشاريع مثل إعادة تأهيل خطوط نقل النفط والممرات التجارية اكتسبت أهمية أكبر بعد المتغيرات الإقليمية الأخيرة، وما أبرزته من أهمية للموقع الجغرافي لسوريا بوصفها عقدة عبور بين دول المنطقة.

الدور الإيراني

يرى المحلل السياسي أحمد القاسم أن أبرز التحديات التي قد تواجه تطوير العلاقات بين البلدين تتمثل في استمرار تأثير إيران على القرار العراقي، معتبرًا أنه كلما اتجهت بغداد إلى تعزيز استقلالية قرارها السياسي، ازدادت فرص بناء علاقة قائمة على المصالح الوطنية المشتركة وروابط الجوار بين البلدين.

وأوضح القاسم أن الموقع الجغرافي لسوريا يمنحها دورًا محوريًا في الإقليم، متوقعًا أن تشهد السياسة الخارجية السورية هامشًا أوسع من الحرية خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا بعد الانفتاح العربي والدولي الذي أعقب سقوط النظام السابق، وما رافقه من مواقف سياسية، من بينها تصريحات الرئيس السوري الأخيرة بشأن لبنان.

زيارة وزير الخارجية العراقي قد تشكل بداية لمسار جديد في العلاقات السورية- العراقية، مدفوعًا بتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية التي ستبقى، بحسب تقدير المحلل السياسي، العامل الأكثر تأثيرًا في رسم مستقبل التعاون بين البلدين.

كفرزيتا..
فيضان "الصرف" يهدد صحة الآلاف

حماة – عدي الحاج حسين

تواجه بلدة كفرزيتا في ريف حماة الشمالي واقعًا خدميًا معقدًا، تتصدره أزمة صرف صحي تهدد بكارثة صحية وبيئية، إلى جانب تحديات في تأمين مياه الشرب والكهرباء، في وقت تسعى فيه جهود محلية بدعم من منظمات إنسانية إلى إصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة سنوات الحرب.

وبينما يترقب الأهالي تحسنًا ملموسًا بعد انطلاق مشاريع حيوية، تظل الأولوية القصوى لإصلاح شبكة الصرف الصحي التي تشكل خطرًا مباشرًا على حياتهم وصحتهم.

صرف صحي وأمراض جلدية

شاهر المبارك من بلدة كفرزيتا، قال لعنب بلدي، إن وضع الصرف الصحي في البلدة كان سيئًا للغاية، ولا يزال يعاني تدهورًا كبيرًا في بعض الأحياء، حيث تواجه البلدة مشكلة "كبيرة" نتيجة إغلاق عدة نقاط بشكل كلي.

وأضاف أن هذا الانسداد يؤدي إلى فيضان مياه الصرف الصحي بشكل مستمر، لتغمر الشوارع وتتحول إلى مياه آسنة تجري بين المنازل، مشيرًا إلى أن أغلب فتحات الصرف الصحي (الريكارات) بلا أغطية، ما يتسبب بحوادث مستمرة للمارة ووسائل النقل، وهي بحاجة ماسة وعاجلة إلى التعزيل والإصلاح.

هذا الواقع "الكارثي"، بحسب وصف شاهر، نتج عنه انبعاث روائح كريهة تملأ المكان، والأخطر منه الانتشار الكثيف للحشرات كالبعوض والذباب، ما أدى إلى تفشي الأمراض الجلدية وفي مقدمتها داء الليشمانيا المعروف محليًا بـ"حبة السنة".

وقال شاهر، إن جميع أفراد عائلته أصيبوا بهذا المرض، مؤكدًا أن السكان لا يزالون حتى اليوم يتلقون العلاج أملًا في الشفاء من هذه الآفة التي تواصل انتشارها.

وطالب برش المبيدات الحشرية لمكافحة البعوض والذباب الناقل للمرض، وتوفير الرعاية الطبية والعلاجات اللازمة للمصابين، معتبرًا أن ذلك يمثل مطلبًا عاجلًا لا يحتمل التأخير.

من جانبه، قال مصعب الهكا من سكان بلدة كفرزيتا، لعنب بلدي، إن إصلاح شبكة الصرف الصحي يمثل الأولوية القصوى والأكثر إلحاحًا في الوقت الراهن، محذرًا من أن استمرار تدهور هذا القطاع يهدد بانتشار الأوبئة والأمراض الجلدية الخطيرة وفي مقدمتها داء الليشمانيا، داعيًا إلى تحرك سريع لإنقاذ البلدة من كارثة صحية محتملة.

وطالب مصعب بتأمين أغطية لفتحات الصرف الصحي بشكل فوري، نظرًا إلى ما تشكله المكشوفة منها من خطر مباشر على سلامة المارة والأطفال، فضلًا عن كونها بؤرًا لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض.

وأشار إلى أن انعدام الخدمات الأساسية كالكهرباء ومياه الشرب والبنية التحتية للصرف الصحي، يشكل العائق الأكبر أمام استعادة وتيرة الحياة الطبيعية وتعزيز استقرار العائدين، واصفًا تأمين المياه الصالحة للشرب وإصلاح القنوات بأنه "عصب الحياة" الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

البئر الشرقية.. شريان حياة يخفف الأعباء

رغم التحديات، تحدث مصعب الهكا من سكان بلدة كفرزيتا عن نقطة إيجابية تمثلت في تشغيل البئر الشرقية، وهو المشروع الذي استقبله الأهالي بارتياح واسع، مؤكدًا أنه سيسهم بشكل ملموس في تخفيف الأعباء المالية الكبيرة التي كانت تثقل كاهل العائلات، نتيجة اضطرارهم إلى شراء صهاريج المياه بأسعار مرتفعة.

ويتفق ذلك مع ما ذكره شاهر المبارك وهو أيضًا من كفرزيتا، عن وجود تحسن ملحوظ في واقع المياه بعد إصلاح أغلب الآبار، بعد أن كان السكان يعانون "بشكل لا يوصف" من انقطاع المياه، حيث كان الاعتماد كليًا على شراء المياه عبر الصهاريج نظرًا إلى تعطل الآبار.

لكن شاهر استدرك أن بعض السكان لا يزالون يعتمدون على شراء مياه الشرب عبر الصهاريج كحاجة أساسية لم تغطّها الشبكة بشكل كامل بعد، رغم هذا التقدم وتوفر المياه الخدمية في شبكات أغلب الأحياء.

40 يومًا للصرف الصحي و 30 للبئر

رئيس وحدة محردة في الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحماة، أحمد إسماعيل، كشف لعنب بلدي عن تفاصيل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في كفرزيتا، موضحًا أن انسداد خطوط الصرف الصحي نجم عن القصف العشوائي الذي طال البلدة من النظام السابق، وأدى إلى تلف الخطوط بكامل أقطارها التي تتراوح بين 30 و60 سنتمترًا، إضافة إلى تضرر القناة الصندوقية الواصلة إلى المصب الرئيس.

وقال إسماعيل، إن أعمال الصيانة تضمنت استبدال الخطوط المتضررة، وتنظيف غرف التفتيش، وتنظيف خطوط الصرف المسدودة، وصب أسقف "الريكارات"، وتركيب أغطية "فونط" لغرف التفتيش، لكنه أوضح أن الأعمال تركزت على المناطق المتضررة فقط ولن تشمل استبدالًا كاملًا للشبكة.

وبخصوص بئر الرابية الشرقية، قدّر إسماعيل إنتاجيته المتوقعة بنحو 60 مترًا مكعبًا في الساعة، مؤكدًا أنها كافية مع بئر الرابية الجديدة لتغطية تجمع سكني واسع من الحي الشرقي للبلدة .

وكشف إسماعيل عن الجدول الزمني المتوقع، حيث تستغرق أعمال الصرف الصحي نحو 40 يومًا، بينما يستغرق مشروع بئر الرابية 30 يومًا، لافتًا إلى أن ملامسة الأهالي لتحسن خدمات المياه ستكون فورية عند الانتهاء من مشروع البئر ووصول المياه إلى الشبكة، وكذلك الحال بالنسبة للصرف الصحي حيث سيكون التحسن فوريًا عند الانتهاء من كل نقطة إصلاح وتنظيف الخطوط المتضررة.

وعن التنسيق بين المشروعين، أوضح إسماعيل أنه يتم عبر مهندسين من شركة المياه والصرف الصحي والمنظمات العاملة، لمراقبة أعمال التنفيذ وتجنب أي تداخل أو أضرار مستقبلية، مؤكدًا أن الواقع البيئي سيشهد تحسنًا ملحوظًا بفضل التخلص من بؤر الصرف الصحي التي كانت تسبب الكثير من المشكلات الصحية وتلوث البيئة المحيطة والعديد من الأمراض.

وعن أبرز التحديات، أشار إلى أن تأخر الحصول على الموافقات من الجهات المسؤولة كان العائق الأبرز، وتم العمل على تأمين جميع مستلزمات المشروع لتجاوزه.

ويأمل أهالي كفرزيتا، وعددهم يتجاوز 15 ألف مواطن، أن تتسارع وتيرة العمل لإنجاز هذه المشاريع الحيوية، وأن تتحول الوعود إلى واقع ملموس يضمن لهم بيئة صحية وآمنة، قبل أن تتحول أزمة الصرف الصحي إلى كارثة إنسانية يصعب احتواؤها.

جانب من أعمال إعادة تأهيل منظومة مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في بلدة كفرزيتا – 30 حزيران 2026 (محافظة حماة)

جلسات غسل مجانية
لا تخفف أعباء 400 مريض كلى بالرقة

الرقة – أحمد الحمدي

رغم أن جلسات غسل الكلى تقدم مجانًا في مستشفى "الرقة الوطني"، فإن الرحلة إلى العلاج ما زالت مكلفة بالنسبة لمئات المرضى في المحافظة. ويواجه مرضى الفشل الكلوي أعباء مالية متزايدة تتمثل في تكاليف النقل والأدوية والمستلزمات الطبية، ما يحول العلاج الدوري إلى تحدٍ يومي يرهق المرضى وعائلاتهم.

قسم الكلية في مستشفى الرقة الوطني – 22 حزيران 2026 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

هاني النجم يعيش معاناة يومية بسبب مرض زوجته التي تخضع لجلسات غسل الكلى بشكل منتظم، ما يشكل عبئًا ماديًا وإنسانيًا يفوق قدرته.

وقال هاني لعنب بلدي، وهو من سكان قرية الشيخ في ريف محافظة الرقة الغربي التي تبعد نحو 35 كيلومترًا عن مركز المحافظة، إن زوجته تحتاج إلى ثلاث جلسات غسل كلى أسبوعيًا، ما يضطره إلى نقلها بشكل متكرر إلى مركز غسل الكلى في مستشفى "الرقة الوطني".

وأضاف، "معاناتنا مع المرض أمر مفروغ منه، فهو مستمر، ولكن تكاليف عملية الغسل أثقلت كاهلنا"، مشيرًا إلى أن تكلفة النقل وحدها تصل إلى نحو 200 ألف ليرة (قديمة) لكل جلسة، أي ما يقارب 600 ألف ليرة أسبوعيًا، دون حساب تكاليف الأدوية والمستلزمات الطبية، ومع إضافة بقية النفقات، تصل التكلفة الإجمالية إلى حوالي 900 ألف ليرة أسبوعيًا (حوالي 69 دولارًا)، وهو مبلغ يفوق قدرته في ظل غياب أي مصدر دخل ثابت.

ويعيش أهالي الرقة منذ سنوات في ظل واقع صحي متدهور، مع نقص واضح في المرافق الصحية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المستوصفات في المدينة وريفها.

وتحوي المحافظة عددًا من المستشفيات العامة التي تقدم الخدمات الصحية بشكل مجاني للسكان، مثل المستشفى "الوطني" في المدينة وآخر بمدينة الطبقة بريف الرقة الغربي، وتل أبيض بريفها الشمالي ومعدان جنوب شرقي الرقة، إضافة إلى مستشفى الأطفال والأمراض النسائية بالرقة.

رحلة علاج تستنزف المرضى

هاني النجم قال إن يوم الجمعة يمثل تحديًا أكبر، إذ لا تتوفر وسائل نقل عامة بشكل كافٍ، وهو ما يضطره إلى استئجار سيارة خاصة تصل تكلفتها إلى نحو 30 دولارًا للرحلة الواحدة.

وفي كثير من الأحيان، لا يتمكن من تأمين وسيلة نقل، ما يؤدي إلى تأجيل الجلسة، الأمر الذي يشكل خطرًا على صحة زوجته.

كما أشار إلى أن تكاليف الأدوية تمثل عبئًا إضافيًا لا يمكن تحمله، وعبّر عن ارتفاع أسعارها بقوله، "الأدوية حدث ولا حرج"، في إشارة إلى حجم الضغط المالي الذي يعانيه.

وأكد هاني أن وضعه المادي صعب للغاية، إذ لا يملك أي مورد دخل، مناشدًا الجهات الإنسانية والخيرية تقديم المساعدة لتخفيف هذا العبء وإنقاذ حياة مئات المرضى الذين يخضعون بشكل دوري لعملية غسل الكلى.

ويبلغ عدد مرضى الفشل الكلوي في محافظة الرقة نحو 400 مريض، يحتاجون إلى الخضوع لجلسات غسل كلى بشكل منتظم ودوري، وفقًا لرئيس قسم المرضين في قسم الكلى بمستشفى "الرقة الوطني".

وزودت وزارة الصحة، بداية العام الحالي، قسم الكلى في مستشفى "الرقة الوطني" بأجهزة غسل كلى إضافية، ما رفع العدد إلى 40 جهازًا، فضلًا عن تجهيز القسم بجميع مستلزماته وإنشاء محطة تنقية مياه إضافية لتلبية احتياجات العدد الجديد من الأجهزة.

من جانبه، أشار إسماعيل السيد، مرافق مرض كلى إلى وجود صعوبات ملحوظة في تأمين بعض الأدوية، قائلًا إن المرضى يضطرون في كثير من الأحيان إلى الحصول على أدويتهم من الصيدليات الخارجية، رغم تلقيهم العلاج ضمن قسم متخصص في المستشفى، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا عليهم.

وقال إن تكاليف جلسات غسل الكلى لا تقتصر على الإجراء الطبي بحد ذاته، بل تترافق مع أعباء مالية متكررة، حتى وإن بدت محدودة في ظاهرها، ما يؤدي إلى تراكم هذه التكاليف بشكل يفوق قدرة المرضى على التحمل.

وفيما يتعلق بالكادر الطبي، يرى إسماعيل أن الموظفين والمرضين يقومون بواجبهم ولا يتحملون المسؤولية، مرجعًا أسباب المشكلة إلى نقص الإمكانيات والتجهيزات داخل المستشفى، وليس إلى تقصير العاملين.

وبيّن كذلك وجود نقص في بعض المستلزمات الأساسية، مثل الكراسي المتحركة المخصصة لذوي الإعاقة، الأمر الذي يزيد من معاناة المرضى، ولا سيما أولئك الذين يحتاجون إلى وسائل مساعدة في أثناء تنقلهم داخل المستشفى.

أما فيما يخص الأدوية، فأشار إلى عدم توفرها بشكل كافٍ، حيث تقتصر الموجودات في بعض الأحيان على مكملات أو فيتامينات، بينما تغيب الأدوية العلاجية الأساسية، مما يضطر المرضى إلى شرائها على نفقتهم الخاصة، في ظل صعوبات مادية تحول دون ذلك.

ولا تقتصر المعاناة على الجانب الطبي فقط، بل تمتد لتشمل تكاليف النقل، ويضطر بعض المرضى إلى قطع مسافات تصل إلى 50 كيلومترًا للوصول إلى المستشفى، مع ما يرافق ذلك من تكاليف مرتفعة للوقود أو أجور النقل.

إسماعيل قال إن مطالب المرضى تقتصر على توفير الحد الأدنى من مقومات الرعاية الصحية، وفي مقدمتها تأمين الأدوية لمرضى فشل الكلى وتحسين بيئة العلاج داخل المستشفى، بما يضمن حصول المرضى على حقهم في الرعاية الصحية بشكل كريم وآمن.

ويقول مرضى القصور الكلوي ومرافقوهم، الذين التقت بهم عنب بلدي في قسم الكلى بمستشفى "الرقة الوطني"، إن تكاليف نقل المرضى بشكل دوري إلى جلسات غسل الكلى أصبحت تشكل عبئًا أكبر من العلاج.

خطط للتوسعة

رئيس قسم التمريض في قسم الكلى بمستشفى "الرقة الوطني"، زكريا زريق، قال إن القسم يقدم جميع خدماته للمرضى مجانًا.

وأضاف، "كان لدينا 20 جهازًا لغسل الكلى، بعد زيارة وزيرة الصحة لمستشفى (الرقة الوطني) زودتنا الوزارة بأجهزة إضافية، إلى جانب محطة لتنقية المياه".

زريق أوضح أن هذه التوسعة أسهمت في تحسين مستوى الخدمات المقدمة بشكل كبير، ولم يعد أي مريض يتأخر عن موعد جلسة الغسل الخاصة به.

وبيّن أن المركز والمرضى بحاجة إلى دعم مستمر، نظرًا إلى الأعباء الكبيرة التي يتحملها القسم في تقديم الرعاية للمرضى، وأن هناك أدوية يتناولها مرضى الكلى في منازلهم، وهي مرتفعة الثمن وتشكل عبئًا إضافيًا عليهم.

وكشف زريق عن وجود خطة لتوسعة المركز وافتتاح مركز جديد لغسل الكلى في بلدة معدان والقرى التابعة لها في الريف الشرقي لمحافظة الرقة، معتبرًا أن هذه الخطوة ستسهم في تخفيف الضغط عن قسم الكلى في مستشفى "الرقة الوطني"، إذ يوجد أكثر من 50 مريضًا في تلك المنطقة.

وأكد أن جميع جلسات غسل الكلى مجانية، بغض النظر عن عددها الأسبوعي، كما تقدم الأدوية والمستلزمات اللازمة لجلسات الغسل مجانًا.

وفي ختام حديثه، أكد زريق أن قسم الكلى في مستشفى "الرقة الوطني" يجري نحو 3300 جلسة غسل كلى شهريًا، ما يعكس حجم الضغط الكبير الواقع على الكادر الطبي والتمريضي في القسم.

وقال إن العاملين يواصلون تقديم خدماتهم على مدار الساعة لضمان حصول المرضى على جلساتهم العلاجية في مواعيدها المحددة، مشيرًا إلى أن القسم يسعى باستمرار إلى تطوير خدماته وتوسيع قدراته الاستيعابية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمرضى القصور الكلوي في المحافظة.

مع بداية فصل الصيف
أزمة مياه تتفاقم..
انقطاع لأيام في أحياء حلب

حلب – محمد ديب بظت

مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، عادت شكاوى سكان مدينة حلب بشأن تراجع ساعات تزويد مياه الشرب، وسط حديث عن انقطاعات متكررة تمتد لأيام بعدد من الأحياء، في وقت يشتكي الأهالي من أن نظام التقنين المعتمد أساسًا لم يعد كافيًا لتلبية الاحتياجات اليومية.

وأشار سكان من أحياء مختلفة إلى أن زادة من الأعباء المعيشية في ظل ارتفاع أزمة المياه دفعت العديد من الأسر إلى أسعار المياه المنقولة وتراجع القدرة الاعتماد على الصهاريج كخيار بديل، ما الشرائية للأهالي.

الصهاريج خيار بديل

تتركز الشكاوى أيضًا في الأحياء المرتفعة مثل حي الزبدية والإذاعة، حيث يقول السكان، إن ضعف الضخ وارتفاع المنطقة يحدّان من استفادة الطوابق العليا من وصول المياه حتى في ساعات التغذية المحددة، ما يفاقم من صعوبة تأمين احتياجاتهم اليومية.

وقال محمد أدنى من سكان حي الإذاعة، لعنب بلدي، إن المياه لم تعد تصل وفق المواعيد المعتادة، مضيفًا أن العائلات باتت تراقب أوقات الضخ وتعمل على تعبئة الخزانات فور وصول المياه خشية انقطاعها مجددًا.

انقطاع المياه دفع الأهالي إلى اللجوء لصهاريج المياه لسد النقص، إلا أن تكلفتها المرتفعة تشكل عبئًا إضافيًا، إذ يصل سعر ألف ليتر إلى نحو 500 ألف ليرة سورية (قديمة)، بحسب محمد، لافتًا إلى أن هذه المياه تُستخدم للأغراض المنزلية فقط ولا تصلح للشرب ما يضطر بعض العائلات إلى شراء مياه مخصصة للشرب بشكل منفصل.

وفي حي بستان القصر قال أحمد حمدان، لعنب بلدي، إن انقطاع المياه يستمر أحيانًا لأكثر من يومين، ما يفرض على السكان شراء المياه لتغطية الاحتياجات الأساسية، مشيرًا إلى أن المشكلة تتكرر كل صيف من دون حلول دائمة.

وأضاف أن تفاوت ساعات الضخ بين الأحياء يثير استياء السكان، خاصة في ظل استمرار وصول المياه بشكل أفضل إلى بعض مناطق وسط المدينة مقارنة بالأحياء الأخرى، مطالبًا بتوضيح آلية توزيع المياه وأسباب الانقطاعات المتكررة، ولا سيما بعد أعمال الصيانة التي أعلنت عنها المؤسسة المعنية خلال الأشهر الماضية.

مؤسسة المياه توضح الأسباب

في توضيحه لأسباب التقنين، قال مدير مؤسسة مياه حلب، أحمد الشيخ، لعنب بلدي، إن ازدياد ساعات انقطاع المياه يعود بشكل رئيس إلى ارتفاع الطلب خلال فصل الصيف، نتيجة زيادة الاستهلاك المنزلي والاستخدامات الأخرى، في وقت تبقى الطاقة الإنتاجية ومعدلات الضخ ضمن حدودها الحالية.

وأضاف الشيخ أن طبيعة الشبكة وامتدادها، إضافة إلى الارتفاعات الطبوغرافية لبعض الأحياء، تؤثر على انتظام وصول المياه ما يجعل بعض المناطق الواقعة في أطراف المدينة أو في المرتفعات أكثر تأثرًا بفترات التقنين مقارنة بغيرها.

وأشار إلى أن التقنين الحالي هو نتيجة مجموعة عوامل متداخلة، أبرزها ارتفاع الطلب خلال الصيف، ومحدودية كميات المياه الواردة من المصادر المغذية، إضافة إلى تنفيذ أعمال صيانة أو إصلاح في بعض محطات الضخ أو الخطوط الرئيسة بين الحين والآخر، مؤكدًا أن المؤسسة تعمل على إدارة الموارد المتاحة بما يضمن توزيع المياه بصورة عادلة بين جميع الأحياء.

وفيما يتعلق بأعمال الصيانة، أوضح الشيخ أن بعض مشاريع التأهيل أو الإصلاح الخطوط ومحطات الضخ قد تتطلب توقفات مؤقتة أو تعديلًا في برامج التزويد، إلا أن هذه الأعمال تهدف إلى تحسين كفاءة الشبكة وتقليل الأعطال مستقبلًا، مع العمل على إعادة الوضع إلى طبيعته تدريجيًا فور انتهاء الأعمال.

الاعتماد على مصادر بديلة

حول التغذية الكهربائية، بيّن مدير مؤسسة مياه حلب أن محطات الضخ تعتمد بشكل مباشر على استقرار التيار الكهربائي، وأي انقطاع أو انخفاض فيه ينعكس على عمليات الضخ، لافتًا إلى وجود تنسيق مستمر مع الجهات المعنية بقطاع الكهرباء، إضافة إلى الاعتماد على مصادر تغذية بديلة أو مجموعات توليد احتياطية في بعض المواقع عند توفرها لضمان استمرارية العمل قدر الإمكان.

وبشأن خطة المؤسسة لفصل الصيف قال الشيخ، إن المؤسسة تعمل على خطة متكاملة تشمل رفع كفاءة محطات الضخ، وإصلاح الأعطال الطارئة، وتأهيل أجزاء من الشبكة للحد من الفاقد، ومتابعة مصادر المياه لزيادة كميات الإنتاج كلما أمكن، إلى جانب مراجعة برامج التزويد بشكل مستمر وفق الواقع المائي والكهربائي بهدف تحسين ساعات الضخ تدريجيًا.

ودعا الأهالي إلى ترشيد استهلاك المياه وإصلاح التسربات داخل المنازل وتجنب الهدر، والإبلاغ عن الأعطال والتسربات في الشبكة العامة، مشيرًا إلى أن الاستخدام المسؤول للمياه يسهم في تحسين وصولها إلى جميع المشتركين خلال أشهر الصيف.

استبدال أنابيب وشبكة المياه في حي سيف الدولة بمدينة حلب – 29 نيسان 2026 (الشركة العامة لمياه الشرب في حلب/فيسبوك)

تنظيم 314 ضبطًا لقطع الأشجار في ستة أشهر

الاحتطاب الجائر يهدد غابات اللاذقية

اللاذقية – آلاء شعبو

تتزايد مخالفات الاحتطاب في غابات اللاذقية، في وقت تربط فيه مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي الظاهرة بالضغوط المعيشية وظهور تجار ينظمون عمليات قطع الأشجار وتهريبها، بينما يحذر مختصون من أن استمرار التعديات، ولا سيما في المناطق التي تعرضت للحرائق، يهدد قدرة الغابات على التجدد.

وتشير بيانات حصلت عليها عنب بلدي من مديرية الزراعة إلى تسجيل ارتفاع في مخالفات قطع الأشجار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، بالتزامن مع استمرار الإجراءات الرسمية لضبط المخالفين، في حين يرى خبراء أن الحد من الظاهرة يتطلب حلولًا تنموية إلى جانب الإجراءات القانونية.

بالأرقام.. ارتفاع في المخالفات

وفقًا لبيانات حصلت عليها عنب بلدي من مديرية الزراعة، ارتفع عدد مخالفات الاحتطاب المسجلة خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

وسجلت المديرية 314 ضبطًا لقطع الأشجار و146 ضبط مصادرة، أسفرت عن حجز عشرات الآليات المستخدمة في عمليات القطع والتهريب، إلى جانب مصادرة كميات من الأخشاب والحطب والفحم وورق الغار.

وتظهر المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025 ارتفاعًا في ضبوط قطع الأشجار من 102 ضبط إلى 314 ضبطًا، في حين انخفض عدد ضبوط المصادرة من 166 إلى 146، وفق بيانات المديرية.

حددت المديرية أبرز المناطق التي تشهد تعديات مستمرة ومكثفة على الغابات، والتي تحولت إلى بؤر ساخنة للمواجهات بين الضابطة الحرجية والمحتطبين، وجاءت كالآتي:

- منطقة الشعرة الحدودية: المتاخمة لمحافظة حماة، وتحديدًا المنطقة المتداخلة مع منطقة جبلة، نظرًا إلى طبيعتها الجغرافية الوعرة التي تسهل عمليات التهريب.

- المواقع الحرجية في قرية بشيلي: حيث تتعرض الغابات هناك لعمليات قطع جائر وممنهج.

- المواقع المحروقة سابقًا: وتركزت التعديات فيها بريف المحافظة الشمالي، حيث تستهدف الشبكات الأشجار المتفحمة أو تلك التي بدأت بالنمو مجددًا.

تجار يستغلون الأزمة

تعزو مديرية الزراعة الأسباب الكامنة وراء تفاقم هذه الظاهرة إلى الارتفاع الحاد في تكاليف الحياة المعيشية للمواطنين، ما دفعهم للاعتداء على الغابات وتغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم، وليس فقط للاحتياجات المنزلية والطهو.

وأشارت المديرية إلى أن الأمر لم يعد يقتصر على سكان القرى الحرجية المحيطة، بل امتد ليشمل سكان المدن أيضًا، بالتوازي مع ظهور فئة من التجار امتهنت تنظيم عمليات القطع والتهريب بهدف الربح المادي السريع دون الاكتراث بالآثار التدميرية على الغطاء النباتي.

في المقابل، يرى المستشار والخبير الزراعي الدكتور عبد الرحمن قرنفلة، في حديث إلى عنب بلدي، أن انتشار الفقر والعوز يفسر تجاوز الناس للقوانين لتوفير لقمة العيش، لكنه يضع جزءًا كبيرًا من المسؤولية على "قصور البرامج الحكومية".

وأوضح قرنفلة أن هذا الواقع يشير بوضوح إلى غياب الخطط الاستثمارية الحكومية للغابات، بما في ذلك المساحات المحروقة، والتي يفترض أن تُستغل لتوفير منافع مادية قانونية للسكان من خلال تشغيلهم في خدمات حماية الغابة وصيانتها.

أما بخصوص وجود شبكات من التجار تنظم التعدي على الغابات بهدف الربح المادي، فقد لفت الخبير الزراعي إلى أن استمرار المخالفات وتصاعدها يثبت أن العقوبات الحالية الواردة في قانون الحراج رقم "39" لعام 2023 غير رادعة بالشكل الكافي للحد من نشاط هذه الفئة، وتحتاج إلى مراجعة وتشديد فوري.

المناطق المحروقة.. تدمير فرصة "التعافي الطبيعي"

حذر الدكتور عبد الرحمن قرنفلة من الخطورة "الكارثية" لممارسة الاحتطاب في المساحات التي سبق أن تعرضت للحرائق وتحاول تجديد نفسها طبيعيًا. وأوضح أن الغابة نظام بيئي متكامل تتفاعل فيه المكونات الحية وغير الحية في توازن دقيق، مؤكدًا أن دخول المحتطبين إلى المساحات المحروقة يدمر النمو الحديث والخلفات التجديدية للنباتات والأشجار المحروقة، ويقضي تمامًا على أي فرصة للتعافي الطبيعي.

وعن إمكانية عودة الغابات للحياة، بيّن قرنفلة أن ذلك يتوقف على ثلاثة عوامل هي: درجة فاعلية الحماية، وشدة الحريق السابق، والظروف المناخية (جفاف، حرارة، رطوبة) في سنوات ما بعد الحريق.

وأشار إلى أنه في حال توفر الحماية المشددة، وكانت الحرائق السابقة من ضعيفة إلى متوسطة، فإن الغابة قادرة على إعادة تجديد ذاتها تلقائيًا، مستدركًا بأن ذلك يحتاج إلى فترة زمنية ترتبط بطبيعة المنطقة والغطاء النباتي السائد.

إجراءات رسمية.. خبير يدعو إلى حل مستدام

تعتمد مديرية الزراعة في مواجهة مخالفات الاحتطاب على تنظيم الضبوط وإحالة المخالفين إلى القضاء، إلى جانب حجز وسائط النقل، وإذاعة البحث بحق المتوارين عن الأنظار، وكمائن ليلية ونهارية، والتنسيق مع الجهات الأمنية لضبط المخالفين.

من جانبه، أكد الدكتور قرنفلة أن الإجراءات الحالية، رغم أهميتها، تحتاج إلى أن تترافق مع سياسات تنموية وإدارية طويلة الأمد، للحد من الظاهرة، واقترح مجموعة من الإجراءات:

1. المشاركة التنموية: وضع سياسات تضمن مشاركة السكان المحليين في استثمار منتجات الغابة وتنميتها، ليتحول المواطن من مخرّب ومحتطب غير قانوني إلى حام وشريك مستفيد من الثروة الحرجية.

2. الإدارة العلمية: الانتقال من عقلية "الملاحقة والقمع" إلى عقلية الإدارة والاستثمار العلمي الحقيقي للغابات لضمان تجددها.

3. نقل التجارب الدولية: إيفاد المهندسين والفنيين في دوائر الحراج بالمحافظات إلى دول تمتلك أنظمة متطورة في حماية الغابات، للاطلاع على تجاربها وبناء أنظمة مشابهة تصلح للتطبيق في سوريا.

ماذا يعني استمرار الاحتطاب؟

يرى قرنفلة أن استمرار قطع الأشجار بالمعدلات الحالية قد ينعكس على الغطاء الحرجي في سوريا، من خلال تراجع قدرة الغابات على التجدد، وزيادة أخطار انجراف التربة، وتراجع التنوع الحيوي، إضافة إلى التأثير في قدرة الغابات على الاحتفاظ بالمياه.

وأكد أن الحد من هذه التداعيات لا يقتصر على تشديد العقوبات، بل يتطلب إدارة مستدامة للغابات، وإشراك المجتمعات المحلية في حمايتها والاستفادة منها، بما يحقق توازنًا بين احتياجات السكان والحفاظ على الثروة الحرجية.

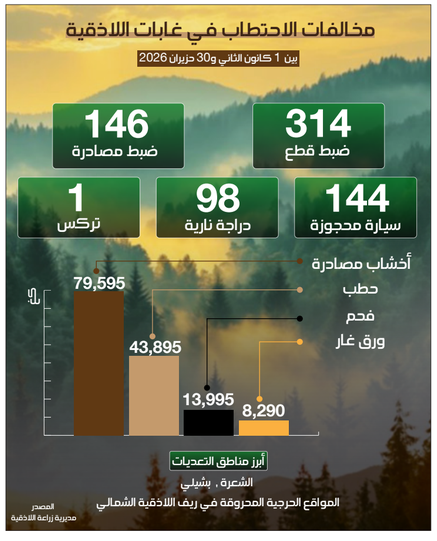

المحافظة تقبل 10% من الاعتراضات

إنهاء دراسة التعديلات التنظيمية لـ 21 بلدة في طرطوس

طرطوس – شعبان شاميه

أنهت اللجنة الفنية الإقليمية بطرطوس دراسة الاعتراضات والتعديلات على المخططات التنظيمية لـ21 بلدة وتجمعًا سكنيًا، مقترحة حلولًا "تتوافق مع القوانين والتعليمات النافذة"، بهدف "تطوير الواقع التنظيمي والعمراني للمحافظة، ودعم مسارات التنمية المحلية، وتسريع وتيرة الإنجاز ومعالجة الملفات المتأخرة"، بحسب قولها.

وشملت الدراسة المخططات التنظيمية التابعة لبلدات القصيبة وقمصو والصفيلة واسقبلة والشيخاني وبملكة وساعين وسجنو وبيلة وشاط ومرسين ومرقية ومتن أبو ريا ومزرعة الشويفات ووطى عبة والرويسة وبعمرة والطراق والصومعة وكرم مغيزل وبويضة السويقات.

شروط تعديل المخططات التنظيمية

رئيس الوحدات الإدارية في محافظة طرطوس، غسان بلال، كشف في حديث إلى عنب بلدي، عن طبيعة وآلية التعامل مع اعتراضات الأهالي على المخططات التنظيمية في المحافظة.

وقال بلال، إن طلبات إضافة العقارات إلى التنظيم بغرض البناء تصدرت واجهة الاعتراضات، رسميًا أن الموافقة تُمنح لتأمين مقسم سكني إذا كان العقار مجاورًا مباشرة للتنظيم الحالي، بينما تُرحل معالجة العقارات البعيدة إلى خطط التوسع المستقبلي للمخطط التنظيمي.

وفي المرتبة الثانية، جاءت الاعتراضات المتعلقة بوقوع المشيدات العامة (كالمدارس، والحدائق، والمراكز الإدارية والدينية) فوق عقارات خاصة، بحسب بلال، مؤكدًا تعذر قبول هذه الاعتراضات دون توفير بديل مناسب، تفاديًا للإخلال بالبرنامج التخطيطي المعتمد وأسسه الفنية.

كما تطرق بلال إلى المطالب الخاصة بإزاحة الشوارع أو تقليص عرضها، لافتًا إلى أن الموافقة على الإزاحة مشروطة بوقوعها ضمن عقارات المعترضين، والحصول على موافقة الجوار، بشرط ألا تؤثر هذه التعديلات على الحالة الفنية للشارع.

وذكر رئيس الوحدات الإدارية بطرطوس أن نسبة الاعتراضات المقبولة والتي جرى تعديل المخطط بناء عليها لا تتجاوز 10%، عازيًا هذا التدني إلى الأسباب المذكورة سابقًا.

توجه لتعديل قانون الاستملاك

حول الضمانات القانونية المتاحة للمواطنين الذين رُفضت اعتراضاتهم، بيّن بلال أنه تتم معالجة وضع هذه العقارات عبر تطبيق الباب الثاني من القانون رقم "23" لعام 2015 وتعليماته التنفيذية.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات تشمل الاستملاك، على أن تُدفع قيم العقارات بأسعارها الحقيقية، كاشفًا عن توجه حالي للنظر في تعديل القانون "ب" (الاستملاك).

وأضاف بلال أن قبول بعض الاعتراضات يُتيح للمالكين تقسيم أراضيهم وفق القانون والبناء عليها، مما يسهم في تقييم خدمات تنموية، ويدعم تنفيذ المخطط التنظيمي وقرارات الوحدة الإدارية.

قيود التخطيط الإقليمي

اعتبر رئيس الوحدات الإدارية بطرطوس أن المخططات المحدثة تواجه قيودًا تمنعها من تنشيط قطاعات السياحة والصناعة والاستثمار الزراعي في الوقت الحالي.

وتابع أنه عقب صدور مخرجات التخطيط الإقليمي للساحل السوري في آب 2022، جرى العمل على مواءمة هذه المخططات مع مخرجات المشروع، الأمر الذي نتج عنه رفض تنظيم تجمعات جديدة وحصرها فقط في المناطق المبنية القائمة، لوقوع معظم أراضي المحافظة ضمن نطاقات الحماية والمنع، فضلًا عن تصنيف تربتها بين الدرجتين الثانية والرابعة، مما يشترط الحصول على موافقة من وزارة الزراعة للتنظيم .

إقرار بلا تنفيذ

فيما يتعلق بالموعد الفعلي لتطبيق هذه التعديلات، قال بلال إن الاستفادة القانونية والعملية من المخططات المعدلة ترتبط بإقرارها رسميًا من جهة اللجنة الإقليمية، ثم صدور قرار الاعتماد النهائي عن المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة.

أما على صعيد الميزانيات فأقر المسؤول في محافظة طرطوس بوجود فجوة تمويلية، لافتًا إلى أن تنفيذ المخططات يقع بالكامل على عاتق المجالس المحلية بناء على الأولويات وتوفر الاعتمادات، مؤكدًا غياب الإمكانيات والقدرات المالية اللازمة للبدء بالتنفيذ في الوقت الراهن.

مع استمرار انقطاع مياه "علوك"

الآبار المنزلية تستنزف المياه الجوفية بالحسكة

حفر بئر أمام منزل في أحد أحياء الحسكة – 18 حزيران 2026 (عنب بلدي)

عنب بلدي – الحسكة

تتواصل في مدينة الحسكة، شمال شرقي سوريا، ظاهرة حفر الآبار المنزلية بوتيرة متسارعة، بعد سنوات من أزمة المياه التي تفاقمت مع توقف وصول المياه من محطة "علوك" بريف مدينة رأس العين/سري كانيه، المصدر الرئيس لمياه الشرب في مدينتي الحسكة وتل تمر وأريافهما، إضافة إلى المخيمات المنتشرة في المنطقة.

وباتت حفارات الآبار مشهدًا مألوفًا في أحياء المدينة، مع سعي السكان إلى إيجاد بديل يخفف من الاعتماد على صهاريج المياه مرتفعة التكلفة، في وقت يحذر فيه مختصون من أن هذا الحل الاضطراري يحمل أخطارًا بعيدة المدى، تتمثل في استنزاف المخزون الجوفي وتراجع جودة المياه، فضلًا عن عدم صلاحية معظمها للشرب بسبب ارتفاع نسبة الكلس والأملاح فيها.

سنوات من الانقطاع

تعاني الحسكة من انقطاعات متكررة للمياه منذ سنوات، قبل أن يدخل الانقطاع الأخير شهره الـ12 تقريبًا، ما دفع آلاف العائلات إلى البحث عن وسائل بديلة لتأمين احتياجاتها اليومية.

وتعتبر محطة "علوك" المصدر الأساسي لمياه الشرب في المحافظة، إلا أن توقفها المتكرر أدى إلى اعتماد السكان على شراء المياه المنقولة بالصهاريج أو اللجوء إلى حفر الآبار داخل الأحياء السكنية.

وخلال العامين الأخيرين، انتشرت حفارات الآبار في مختلف أحياء المدينة، فيما تحولت قوائم الانتظار لدى أصحاب الحفارات إلى مشهد اعتيادي نتيجة ارتفاع الطلب، بالتزامن مع دخول فصل الصيف وازدياد الاستهلاك اليومي للمياه.

مهنة تنتعش مع تفاقم الأزمة

عبد الله السلمان صاحب حفارة للآبار، قال لعنب بلدي، إن الإقبال على حفر الآبار ازداد بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية، إلى درجة أنه بات يسجل أسماء الراغبين بالحفر وفق قوائم انتظار.

وأضاف أن عمق البئر يتراوح عادة بين 30 و50 مترًا، بينما تبلغ أجرة الحفر ستة دولارات لكل متر إضافة إلى تحمل صاحب المنزل تكاليف الوقود اللازم لتشغيل الحفارة.

وأشار إلى أن عملية الحفر قد تستغرق بين 12 و15 ساعة، بحسب طبيعة التربة والعمق المطلوب، لافتًا إلى أن صاحب الحفارة يتقاضى أجرة العمل كاملة حتى في حال عدم العثور على المياه في الموقع الذي يختاره صاحب المنزل.

ويعكس هذا الواقع حجم المخاطرة التي يتحملها السكان، إذ قد ينفقون مئات الدولارات على حفر بئر لا تنتج أي مياه، ثم يضطرون إلى إعادة التجربة في مكان آخر.

شراء المياه.. عبء إضافي

رغم انتشار الآبار، لا تزال نسبة كبيرة من سكان الحسكة تعتمد على شراء مياه الشرب من الصهاريج، لأن معظم مياه الآبار غير مناسبة للاستهلاك البشري.

وتصل تكلفة تعبئة خزان منزلي بسعة خمسة براميل إلى نحو 40 ألف ليرة سورية، وهو مبلغ يشكل عبئًا ماليًا على كثير من الأسر، خاصة مع الحاجة إلى تعبئة الخزانات أكثر من مرة خلال أشهر الصيف.

ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة الاستهلاك المنزلي للمياه، ما يضاعف الإنفاق الشهري على شراء المياه، في ظل تراجع القدرة الشرائية للسكان.

الأهالي بين تكلفة الصهاريج ومياه الآبار

قال أحمد الجار الله من سكان حي الطلائع، إن المياه لم تصل إلى الحي عبر شبكة المياه منذ فترة طويلة، مضيفًا أن ارتفاع أسعار الصهاريج يدفع العائلات أحيانًا إلى استخدام مياه الآبار للشرب رغم إدراكها أنها ليست الخيار الصحي المناسب.

وأضاف أن كثيرًا من الأسر تجد نفسها مضطرة للموازنة بين شراء المياه بأسعار مرتفعة أو الاعتماد على مياه الآبار لتغطية جزء من احتياجاتها اليومية، في ظل غياب أي بديل آخر.

أما علي السلمان من سكان حي غويران، فقال إن الحي بات يضم مئات الآبار المنزلية، مضيفًا أن تكلفة إنشاء بئر لا تقتصر على الحفر فقط، إذ يحتاج كل متر إلى قميص بلاستيكي تبلغ تكلفته ستة دولارات أيضًا، إضافة إلى شراء الغطاس وخط المياه والتمديدات الكهربائية.

وأشار إلى أن التكلفة النهائية لحفر وتجهيز بئر بعمق يتراوح بين 30 و40 مترًا تصل إلى ما بين 500 و600 دولار، وهو مبلغ كبير بالنسبة لمعظم العائلات، لكنه أصبح استثمارًا ضروريًا لتأمين المياه.

وأضاف أن الآبار شهدت خلال الصيف الماضي انخفاضًا كبيرًا في منسوب المياه، حتى جف عدد منها بالكامل، إلا أن الأمطار التي هطلت خلال الشتاء الماضي أسهمت في إعادة تعبئة جزء كبير منها وتحسن مستوى المياه نسبيًا.

من جهته، قال جاسم الكمر من حي النشوة، إن الحصول على بئر يحتاج بداية إلى انتظار الدور لدى صاحب الحفارة، ثم استخراج موافقات من مجلس الحي وبلدية الحسكة للحصول على رخصة الحفر.

وأضاف أن الحصول على الترخيص لا يضمن نجاح عملية الحفر، إذ إن بعض المواقع لا تحتوي على مياه، ما يضطر أصحاب المنازل إلى تكرار عمليات الحفر في أكثر من نقطة، وهو ما يرفع التكلفة بشكل كبير.

وأشار إلى أن أغلبية الآبار تُحفر على الأرصفة أو بمحاذاة الشوارع أمام المنازل، لافتًا إلى أن بدايات الأزمة شهدت الاعتماد على حفارات يدوية لا يتجاوز عمقها عشرة أمتار، إلا أن تلك الآبار جفت مع مرور السنوات نتيجة انخفاض منسوب المياه، ما دفع الأهالي إلى الاتجاه نحو الحفر بآليات كبيرة وبأعماق تبدأ من 25 مترًا وقد تتجاوز 50 مترًا في بعض المواقع.

تحذيرات من استنزاف المياه الجوفية

يرى الخبير الجيولوجي عامر الصالح أن انتشار الآبار المنزلية يعكس حجم أزمة المياه في الحسكة، لكنه في الوقت نفسه ينذر بمشكلات بيئية ومائية قد تصبح أكثر تعقيدًا خلال السنوات المقبلة إذا استمر الحفر والاستخراج بالمعدلات الحالية.

وقال الصالح، إن جميع الآبار الموجودة داخل مدينة الحسكة هي آبار سطحية، ولا توجد آبار ارتوازية تستمد مياهها من خزانات جوفية عميقة أو من أحواض مائية بعيدة، ما يعني أن مصدر تغذيتها الأساسي يتمثل في مياه الأمطار والسيول، إضافة إلى التسربات القادمة من نهري الخابور والجغجغ.

وأضاف أن هذه الطبيعة الهيدرولوجية تجعل المخزون الجوفي داخل المدينة محدودًا وسريع التأثر، إذ يعتمد على التجدد الموسمي، ولذلك فإن أي زيادة في كميات الضخ والاستخراج دون وجود تغذية مائية كافية تؤدي إلى انخفاض سريع في مناسيب المياه.

وأشار إلى أن الانخفاض الكبير الذي شهدته الآبار خلال الصيف الماضي لم يكن نتيجة الجفاف فقط، بل جاء أيضًا بسبب الارتفاع الكبير في أعداد الآبار المنزلية التي تستجر المياه من الطبقة الجوفية نفسها، ما خلق ضغطًا غير مسبوق على المخزون المائي.

ولفت إلى أن الأمطار الأخيرة أسهمت في إعادة إنعاش الطبقات السطحية ورفعت مناسيب المياه في كثير من الآبار، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الأزمة، لأن هذه الكميات قد تنخفض مجددًا مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الاستهلاك خلال فصل الصيف.

وحذر الصالح من أن استمرار الحفر العشوائي دون دراسة جيولوجية أو تنظيم لعمليات الاستخراج قد يؤدي مستقبلًا إلى انخفاض دائم في مستوى المياه الجوفية، الأمر الذي سيجعل الوصول إليها أكثر صعوبة ويتطلب الحفر إلى أعماق أكبر، مع ارتفاع التكلفة المالية وتراجع الإنتاجية.

وأضاف أن انخفاض منسوب المياه لا يقتصر أثره على الكمية فقط، بل ينعكس أيضًا على النوعية، إذ يؤدي الهبوط المستمر في مستوى المياه إلى زيادة تركيز الأملاح والمواد المعدنية الذائبة، لتصبح المياه أكثر قساوة مع مرور الوقت.

وأكد أن معظم مياه الآبار داخل مدينة الحسكة مياه كلسية، وهي غير مناسبة للشرب بصورة مباشرة، موضحًا أن ارتفاع نسبة الكلس والأملاح فيها قد يتسبب، مع الاستهلاك المستمر، بمشكلات صحية، كما يؤدي إلى ترسبات داخل شبكات المياه والأجهزة المنزلية والخزانات.

وشدد على ضرورة قصر استخدام هذه المياه على أغراض الغسل والتنظيف والاحتياجات المنزلية الأخرى، وعدم الاعتماد عليها كمصدر دائم لمياه الشرب إلا بعد إخضاعها لتحاليل مخبرية ومعالجة تضمن مطابقتها للمواصفات الصحية.

ويرى أن الحل الحقيقي لأزمة الحسكة لا يكمن في زيادة أعداد الآبار، وإنما في استعادة مصادر الإمداد الرئيسة بالمياه، وتنظيم استثمار المياه الجوفية وفق خطط فنية تضمن الحفاظ على المخزون المائي للأجيال المقبلة، لأن استمرار الحفر العشوائي سيؤدي في النهاية إلى استنزاف مورد طبيعي محدود يصعب تعويضه خلال فترات زمنية قصيرة.

لا تعليق رسميًا

عنب بلدي تواصلت مع المديرية العامة لمياه الشرب والصرف الصحي للاستفسار عن واقع المياه في مدينة الحسكة، وموعد إعادة تشغيل محطة "علوك"، إلا أنها لم تتلقَّ ردًا حتى موعد نشر هذا التقرير.

وتتواصل أعمال تأهيل محطة "علوك" منذ عدة أشهر، بدعم من منظمات دولية ومحلية، في إطار مساعٍ لإعادة تشغيلها واستئناف ضخ المياه إلى مدينة الحسكة ومدينة تل تمر وأريافهما، إضافة إلى المخيمات التي تعتمد عليها كمصدر رئيس لمياه الشرب، دون الإعلان عن جدول زمني واضح لإنجاز أعمال التأهيل أو استئناف الضخ.

تقرير "رويترز" للأخبار الرقمية 2026.. المنصات تسحب البساط

علي عيد

لم يعد مفاجئًا الحديث عن طغيان المنصات، وسحبها البساط من تحت الصحافة التقليدية، بحسب ما كشف عنه تقرير الأخبار الرقمية (Digital News Report) نسخة عام 2026، الصادر عن معهد "رويترز لدراسة الصحافة". ويصل التقرير بالتحليل والأرقام إلى خلاصة مفادها أن المنصات باتت المصدر الرئيس لاستهلاك الأخبار.

ولأول مرة، بحسب التقرير المستند إلى استطلاع آراء 100 ألف شخص في 48 سوقًا بين منتصف كانون الثاني ونهاية شباط 2026، تكون وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الفيديو أكثر شعبية من كل من التلفزيون والمواقع الإخبارية والتطبيقات المملوكة كمصادر للأخبار.

يسجل التقرير نقطة تحول تاريخية، بعدما أصبحت منصات التواصل الاجتماعي وشبكات الفيديو، للمرة الأولى، المصدر الأسبوعي الأكثر استخدامًا للأخبار عالميًا بنسبة 54%، متقدمة على مواقع المؤسسات الإخبارية وتطبيقاتها التي بلغت 51%، وعلى التلفزيون الذي تراجع إلى 52%.

وتشير الأرقام إلى أن التلفزيون، ومنذ عام 2020، تراجع 13 نقطة مئوية، مقابل 12 نقطة خسرتها المواقع والتطبيقات الإخبارية.

من المؤشرات المقلقة لوسائل الإعلام التقليدية، تضاعُف نسبة من يعتمدون حصريًا على منصات التواصل والفيديو من 6% عام 2020 إلى 12% في 2026.

ويفسر نمط التعرض للأخبار لهؤلاء بأنه يعتمد على المصادفة، خلال ممارسة أنشطة أخرى، وبذلك تلعب الخوارزميات الدور في تقرير نوع وصيغة الأخبار التي يشاهدها هؤلاء.

صحيح أن تحليل الأرقام والبيانات يظهر تفاوتًا بين الفئات العمرية، حيث يميل من هم فوق سن 45 للاحتفاظ بالتلفزيون كمصدر أهم للأخبار، لكن المستقبل مرتبط بالفئات الأقل عمرًا، وخصوصًا الشباب وصغار السن، وهم في الغالب يفضلون المنصات.

وفي 30 من أصل 48 سوقًا تشكل بيئة آراء الأشخاص المستطلعة آراؤهم حول العالم، تفوقت المنصات على المواقع الإخبارية، وخلال خمس سنوات ارتفعت نسبة من يعتبرونها مصدرًا رئيسًا من 22 إلى 30%.

تشير الأرقام إلى أن 77% من الجمهور يشاهدون مقاطع إخبارية عبر الإنترنت أسبوعيًا، وأن الفيديو الرقمي تفوق على الأخبار التلفزيونية في 45 من أصل 48 سوقًا.

وتقدم "يوتيوب" على شبكات الفيديو الإخبارية حاصدًا نسبة 34%، ثم "إنستجرام" 26%، ثم "تيك توك" 20%، أما "فيسبوك" فاحتل المقدمة بنسبة 43% من المشاهدات.

كما يلفت التقرير إلى تزايد استخدام "روبوتات" الدردشة بالذكاء الاصطناعي، وارتفعت نسبة استخدام "تشات جي بي تي" و"جيميني" وغيرهما كوسيلة جديدة للوصول للأخبار من 7% إلى 10% خلال عام، ووصلت النسبة إلى 16% لمن تقل أعمارهم عن 35 عامًا.

صحيح أن الذكاء الاصطناعي لم يصبح بعد مصدرًا رئيسًا، بحسب التقرير، لكنه قد يتسبب بمشكلات للناشرين، مع تزايد الاعتماد على "روبوت" الدردشة لمن لا يبحثون عن المصدر الأصلي، ومن يجدون فيه مخرجًا عبر طرح أسئلة متابعة، وفهم وتلخيص وترجمة القصص المعقدة.

المشكلة الأهم في مستقبل الإعلام هي أن يحمل الناشر عبء وتكاليف جمع الأخبار والتحقق، وتحصد المنصات المكاسب، ما يطرح إشكالية حقوق المحتوى وتحديات تتعلق باقتصاد الإعلام.

وينبه التقرير إلى صعود المبدعين ومنتجي الأخبار الناشئين، ودورهم في هذه البيئة المتغيرة، إذ تظهر الأرقام أن 27% من الجمهور يعتمدون، أسبوعيًا، على أخبار من أفراد أو مجموعات تركز أساسًا على المحتوى الإخباري، و46% يعتمدون على "المؤثرين" الذين يقدمون محتوى يرتبط بالشأن العام.

ويبرر هؤلاء سلوكهم بالميل إلى التسلية والفهم الأسهل، والنمط الذي يعتبرونه قريبًا من حياتهم، دون إنكار اعتبار تلك المصادر أقل في الموثوقية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المبدعين ومنتجي الأخبار الناشئين، لا يعتبرون مصدرًا نهائيًا سوى لدى 3% من الجمهور، ويعتمد البقية على أخرى إلى جانبهم من مؤسسات إعلامية.

يتحدث تقرير معهد "رويترز" عن أكبر هبوط للثقة العامة بالأخبار في 29 سوقًا، ليسجل 37% منذ بدء القياس عام 2015، مفسرًا ذلك بعوامل متعددة منها الظروف السياسية والاستقطاب وتغير نمط الاستهلاك. وتراجع الاهتمام بالأخبار 13 نقطة خلال خمس سنوات، إذ انخفضت نسبة "عشاق الأخبار" من 29% إلى 22% خلال نفس الفترة.

وبدأ أثر المحتوى السلبي والمرهق على تجنب الجمهور للأخبار، إذ بلغت نسبة التجنب 42% في التقرير الأخير، مقابل 29% في نسخة عام 2017.

بعيدًا عن التفسير التقني لتوجهات الجمهور، وتغير أنماط استهلاك الأخبار، هناك أسئلة ينبغي طرحها بعد الاطلاع على نتائج تقرير "رويترز"، خصوصًا في بلد خارج من حرب طويلة مثل سوريا (لم يشملها التقرير)، إذ ينعكس أثر الدمار الاقتصادي والاستقطاب السياسي على قطاع الإعلام، ويجري بناء وعي الجمهور دون حماية، فجميع الأسواق التي جرى تحليلها تشهد استقرارًا، وإن كان متفاوتًا، في بيئة العمل الصحفي وقوانينه وتشريعاته، ما يسهل تحديد أثر تحولات قطاع الإعلام في المجتمع، ويدفع نحو تبني سياسات واضحة لمواجهة التضليل، وتجنب بناء وعي كاذب.

في سوريا، كثير من النزاعات المناطقية تبدأ من الإعلام لا من داخل المجتمعات المحلية، وتغير نمط الحصول على الأخبار يشكل العامل الأكثر تأثيرًا، ضمن مشهد مركب من عدم الثقة بالإعلام إلى عدم وجود بيئة واضحة تنظم عمل هذا القطاع.. وللحديث بقية.

سوريا.. حين يصبح الجنون اللغة الوحيدة

غزوان قرنفل

إغلاق أبواب الحوار لا يعني مجرد تعثر النقاش العام أو تراجع مستوى التفاهم بين الناس، بل يعني شيئًا أخطر بكثير، يعني موتًا سريريًا للأفكار والعقول، لأن الأفكار لا تنمو في العزلة، ولا تتطور في البيئات المغلقة، بل تحتاج إلى الاحتكاك والاختبار والمراجعة المستمرة، وعندما يُحرم المجتمع من هذه العملية الحيوية تدخل عقول أفراده في حالة من الجمود تشبه الغيبوبة الطويلة، وتتحول الحياة العامة إلى مساحة تتكاثر فيها الأوهام وتزدهر فيها أشكال مختلفة من التطرف والجنون.

المجتمعات الحية ليست تلك التي يتفق أفرادها على كل شيء، وإنما تلك التي تملك القدرة على إدارة خلافاتها بصورة عقلانية، فالحوار ليس ترفًا ثقافيًا ولا نشاطًا نخبويًا، بل هو الآلية الأساسية التي تسمح للمجتمع بتصحيح أخطائه واكتشاف عيوبه وتطوير أدواته السياسية والثقافية والمعرفية، وعندما تتوقف هذه الآلية عن العمل تبدأ الأمراض بالتراكم داخل الجسد الاجتماعي حتى يصبح عاجزًا عن التمييز بين الحقيقة والوهم.

في سوريا اليوم يبدو المشهد وكأن البلاد تعيش واحدة من أكثر مراحلها فقرًا على مستوى النقاش العام، إذ لا يكاد يُسمع صوت العقل وسط ضجيج التخوين والتحريض والكراهية، كل طرف يعتقد أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، وكل رأي مختلف يُنظر إليه باعتباره تهديدًا أو خيانة أو مؤامرة.

لم يعد الهدف إقناع الآخر بل إلغاءه، ولم يعد المطلوب البحث عن حلول بل البحث عن أعداء جدد، هذه الحالة ليست مجرد أزمة سياسية عابرة، بل أزمة وطنية مستحكمة ومؤشر خطير على تدهور البنية العقلية للمجتمع نفسه، فعندما يفقد الناس القدرة على الإصغاء لبعضهم يفقدون تدريجيًا القدرة على التفكير النقدي، عندها يصبح الانتماء للجماعة أهم من الحقيقة، وتتحول العقول إلى مجرد أدوات لترديد الشعارات والدفاع عن المواقف المسبقة مهما كانت متناقضة أو خاطئة.

لقد مرت سوريا خلال السنوات الماضية بتجارب قاسية كان يفترض أن تنتج قدرًا أكبر من الحكمة والتواضع الفكري، فالحروب والكوارث عادة ما تدفع المجتمعات إلى مراجعة أفكارها وإعادة تقييم مسلّماتها، لكن ما نشهده في كثير من الأحيان هو العكس تمامًا، فبدلًا من أن تؤدي المأساة إلى تعزيز ثقافة الحوار، أدت إلى مزيد من الانغلاق والاستقطاب، وبدلًا من أن تخلق شعورًا بالحاجة إلى التفاهم الوطني رسخت لدى كثيرين قناعة بأن النجاة لا تكون إلا داخل الجدران الضيقة للطائفة أو العشيرة أو الحزب أو الجماعة.

الأخطر من ذلك أن وسائل التواصل الاجتماعي التي كان يفترض أن توسع مساحة التعبير، تحولت في كثير من الأحيان إلى غرف مغلقة يتبادل فيها المتشابهون الأفكار ذاتها ويعيدون إنتاج القناعات نفسها، وهكذا أصبح كل فريق يعيش داخل عالمه الخاص، يسمع صدى الأصوات والأفكار التي تشبهه فقط ويرى الوقائع من زاوية واحدة، ويعتبر كل ما عداها ضربًا من الضلال أو العداء.

حين يصل المجتمع إلى هذه المرحلة، يصبح الجنون هو اللغة الأكثر انتشارًا، والجنون هنا لا يقصد به بطبيعة الحال المرض العقلي بالمعنى الطبي، بل يعني فقدان القدرة الجماعية على التفكير المتزن، ويعني أن تتحول الشائعات إلى حقائق، وأن يُنظر إلى الاعتدال باعتباره ضعفًا وإلى التعصب باعتباره قوة، عندها لا يعود العقل هو المرجعية بل الغضب والخوف والأهواء.

لهذا فإن الخطر الحقيقي الذي يواجه سوريا اليوم لا يقتصر على أزماتها الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، بل يتمثل أيضًا في تآكل المساحات التي تسمح للعقل بأن يؤدي وظيفته الطبيعية، فالمجتمع الذي يغلق أبواب الحوار يحكم على نفسه بالعجز عن التعلم، ما يفقده كل قدرة على التطور فيدخل تدريجيًا في مسار الأفول مهما امتلك من موارد أو تراث أو شعارات أو انتصارات مؤقتة.

إن استعادة الحوار ليست مهمة سياسية فقط، بل هي ضرورة وجودية، فلا مستقبل لأي دولة إذا كان مواطنوها عاجزين عن الاستماع لبعضهم البعض، ولا أمل في بناء وطن يتسع للجميع إذا كان الاختلاف يعامَل بوصفه جريمة، فالعقول التي تدخل في غيبوبة طويلة قد تستيقظ يومًا، لكن ذلك يتطلب إرادة واعية لإعادة فتح النوافذ والأبواب أمام الهواء النقي للأفكار، أما إذا استمرت الحال على ما هي عليه، وإذا بقي صوت العقل غائبًا وسط ضجيج التعصب والانفعال، فقد تتحول سوريا بالفعل إلى أكبر مأوى للمجانين والمجاذيب في العالم، ليس لأن أهلها فقدوا عقولهم، بل لأنهم فقدوا رشدهم عندما فقدوا المساحة التي تسمح للعقل بأن يعمل.

عنب بلدي
ملف العدد 750
الأحد 5 تموز / يوليو 2026

إعداد:
أمير حقوق
محمد ديب بظت
يزن قر

بين الولاء والكفاءة

أي كوادر تدير الدولة السورية اليوم؟

لا يقتصر نجاح الحكومات في المراحل الانتقالية على تغيير أسماء المسؤولين، بل يرتبط بقدرتها على بناء إدارة عامة تقوم على الكفاءة، وإشراك الخبرات في صنع القرار، والاستثمار في تطوير كوادرها.

وفي سوريا، أعادت موجة التعيينات التي شهدتها مؤسسات الدولة منذ تولي الإدارة الجديدة السلطة، فتح النقاش حول الأسس التي تُدار بها المؤسسات العامة، وما إذا كانت معايير الاختيار تستند إلى الجدارة والخبرة أم إلى اعتبارات الثقة والولاء.

وفي موازاة الجدل حول التعيينات، تبرز أسئلة أخرى لا تقل أهمية: إلى أي حد تشارك الكفاءات والخبرات الوطنية في رسم السياسات واتخاذ القرارات؟ وهل تستطيع برامج التدريب التي بدأت بعض المؤسسات الحكومية بتنفيذها معالجة أوجه القصور في الإدارة العامة، أم أن نجاحها يبقى مرهونًا بحسن اختيار القيادات وبناء منظومة حوكمة تقوم على الشفافية والمساءلة؟

في هذا الملف، تستطلع عنب بلدي آراء خبراء في الإدارة والحوكمة والاقتصاد والتنمية البشرية حول العلاقة بين الكفاءة والولاء، وأثر التشاركية في تعزيز الأداء المؤسسي، ودور التدريب في تأهيل الكوادر الحكومية، بوصفها ركائز متكاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة واستعادة ثقة السوريين بها.

مجرية الصفحة الأولى في حالة ملل وتعجّب أثارتا الكثير من التعليقات وتحريرًا مختصرًا في الطور مطبوعة اخترا الكلمات وتحريرًا بدلة العدد - 3 تموز 2026 (وزارة الصحة الإدارية في سوريا)

إعفاءات وتعيينات واسعة
الحكومة تعيد تشكيل مؤسسات الدولة السورية

منذ وصول الإدارة السورية الجديدة إلى السلطة، اتجهت نحو إعادة تشكيل مؤسسات الدولة عبر موجة واسعة من الإعفاءات والتعيينات شملت عددًا كبيرًا من الوزارات والإدارات العامة.

وبررت الحكومة هذه الخطوات بضرورات إعادة هيكلة المؤسسات بعد سنوات الحرب وإزالة آثار النظام السابق، إلا أن هذه التغييرات أثارت نقاشًا واسعًا حول المعايير التي تحكم التعيينات، ولا سيما مع اتهامات متكررة بأن الولاء السياسي والتنظيمي أصبح يتقدم على الكفاءة والخبرة الإدارية.

وفي المقابل، يرصد مراقبون ظاهرة تشير إلى اعتماد الحكومة الانتقالية على شخصيات تحظى بالثقة وقادرة على تنفيذ برنامجها.

بينما يرى خبراء في الإدارة والحوكمة وناشطون في المجتمع المدني أن استمرار هذا النهج ينعكس سلبًا على أداء مؤسسات الدولة ويؤخر عملية التعافي وإعادة البناء.

التعيينات بين ضرورات المرحلة ومعيار الكفاءة

تمثل التعيينات الحكومية أول اختبار لأي سلطة جديدة، إذ تحدد طبيعة الإدارة التي ستقود مؤسسات الدولة خلال المرحلة المقبلة.

وفي الحالة السورية، يرى مراقبون أن جزءًا كبيرًا من التعيينات اتجه نحو شخصيات مقربة من الإدارة الجديدة أو تنتمي إلى البيئة التي كانت تدير مناطق شمال غربي سوريا، في حين تراجع حضور الكفاءات الإدارية ذات الخبرة الطويلة في مؤسسات الدولة.

وهنا، يرى خبير الإدارة والحوكمة، ومدير "المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، الدكتور باسم حتاحت، أن جوهر المشكلة لا يتعلق بالأشخاص بقدر ما يرتبط بغياب الإطار المؤسسي المنظم لعملية التعيين، موضحًا أن الدولة السورية تعاني من ضعف في القوانين والسياسات الناظمة للوظيفة العامة، ما يجعل أي تعيينات عرضة للتشكيك، طالما أنها لا تستند إلى معايير شفافة تعتمد على الكفاءة والخبرة والاستحقاق، وفق تعبيره.

وقال حتاحت، في حديث إلى عنب بلدي، إن تحسين الرواتب أو تعديل السلّم الوظيفي لا يكفي لإصلاح الإدارة العامة إذا لم يترافق مع منظومة متكاملة لإدارة الموارد البشرية تشمل التوظيف والتقييم والترقية والمساءلة، لأن الإصلاح الحقيقي يبدأ من بناء مؤسسات قادرة على اختيار الأكفأ.

> جوهر المشكلة لا يتعلق بالأشخاص بقدر ما يرتبط بغياب الإطار المؤسسي المنظم لعملية التعيين. كما أن الدولة السورية تعاني من ضعف في القوانين والسياسات الناظمة للوظيفة العامة.
>
> الدكتور باسم حتاحت
> خبير في الإدارة والحوكمة

من جانبه، يذهب خبير العلوم الإدارية وعميد كلية العلوم الإدارية في جامعة "إيبلا" الدكتور صبري حسن، إلى أن غياب الكفاءات في الإدارات العامة يعتبر خللًا هيكليًا ومشكلة مستقبلية "خطيرة جدًا"، كما أنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية واللامبالاة وهروب الكفاءات وتدمير بيئة العمل، وبالتالي تراجع الخدمات العامة، كما تؤدي إلى انتشار الفساد على حساب الأداء المؤسساتي.

وقال حسن، في حديث إلى عنب بلدي، إن الواقع الإداري في ظل غياب الكفاءات يتم من خلال معايير تعتمد على الولاءات والمحسوبيات، حيث يتم اختيار القيادات بناء على الولاء وصلات القرابة والروابط الشخصية، بالإضافة إلى المعايير الأمنية، حيث الأولوية للضبط الأمني والامتثال، بدلًا من الجدارة والمهارات العلمية والعملية.

أما الناشط المدني جورج طلاماس، فيرى أن الخلل بدأ من الخلط بين مفهوم الدولة ومفهوم الحكومة، معتبرًا أن مؤسسات الدولة يجب أن تبقى مؤسسات مهنية مستقلة تستمر بغض النظر عن تغير الحكومات، بينما يؤدي ربطها بالسلطة السياسية الحاكمة في مرحلة إعادة البناء، إلا أن تراجع الاعتماد عليها قد يضعف قدرة المؤسسات على استعادة فعاليتها.

الكفاءات السورية بين التهميش واستمرار الهجرة

يرى خبراء أن انعكاسات سياسات التعيين لا تقتصر على أداء المؤسسات، بل تمتد إلى مستقبل رأس المال البشري السوري، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى جميع خبراتها لإعادة الإعمار.

وأكد الدكتور باسم حتاحت أن غياب العدالة وتكافؤ الفرص يدفع أصحاب الكفاءات إلى فقدان الحافز للعمل في القطاع العام، والبحث عن فرص في القطاع الخاص أو خارج البلاد، مشيرًا إلى أن الحفاظ على الكفاءات يتطلب بناء نظام وظيفي يقوم على الاستحقاق لا على الاعتبارات الأخرى.

وحذر الدكتور صبري حسن من أن استمرار هذا الواقع يفاقم هجرة الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وغيرهم من أصحاب الاختصاص، لأنهم لا يجدون بيئة عمل تقدّر خبراتهم أو تتيح لهم فرصًا عادلة للتطور الوظيفي، وهو ما يؤدي إلى استنزاف الكفاءات المتخصصة داخل سوريا، والتي تحتاج إليها الدولة في مرحلة التعافي.

ويتقاطع ذلك مع ما يطرحه جورج طلاماس، الذي يرى أن تجاهل الخبرات السورية، سواء الموجودة داخل البلاد أو المنتشرة في الخارج، يمثل خسارة كبيرة لسوريا، خصوصًا أن المرحلة الحالية تتطلب خبرات فنية وإدارية أكثر من حاجتها إلى الولاءات السياسية أو العسكرية.

كما أشار طلاماس إلى أن تعيين مسؤولين من خارج المحافظات لإدارة مؤسساتها، رغم وجود كوادر محلية مؤهلة، خلق شعورًا بالإقصاء لدى كثير من المجتمعات المحلية، إضافة إلى انعدام الاحتقان الاجتماعي.

> تعيين مسؤولين من خارج المحافظات لإدارة مؤسساتها، رغم وجود كوادر محلية مؤهلة، خلق شعورًا بالإقصاء لدى كثير من المجتمعات المحلية.
>
> جورج طلاماس
> ناشط مدني

هل يكفي وجود بعض الكفاءات؟

إلى جانب تعيين المسؤولين الذين سبق لهم العمل في إدارات شمال غربي سوريا أو في المؤسسات المدنية المرتبطة بالإدارة السابقة في إدلب، برز حضور شخصيات أكاديمية ومستقلة انضمت لاحقًا إلى الحكومة أو الهيئات العامة.

وأغلب تلك الشخصيات ممن كانوا خارج سوريا خلال سنوات الثورة السورية، ورغم أن نسبتهم تكاد تكون منخفضة، فإن بعض الخبراء اعتبر ذلك مؤشرًا جيدًا على بدء الاعتماد على بعض الكفاءات.

وهنا يشرح خبراء أن المشكلة لا تكمن في خلفية الأشخاص بحد ذاتها، وإنما في غياب معايير معلنة وواضحة تضمن تكافؤ الفرص لجميع السوريين.

ويؤكدون أنه لا توجد حتى الآن بيانات رسمية أو إحصاءات دقيقة تسمح بتحديد نسبة المسؤولين القادمين من خلفيات تنظيمية أو عسكرية مقارنة بالمدنيين أو المستقلين، الأمر الذي يجعل أي أرقام متداولة غير قابلة للتحقق.

كما يشددون على أن بناء الثقة يتطلب إعلان معايير الاختيار للرأي العام، وإخضاع جميع التعيينات للرقابة والمساءلة.

وتشير آراء الخبراء إلى أن غياب معايير الكفاءة والشفافية يهدد بإضعاف مؤسسات الدولة واستمرار نزيف الكفاءات، في حين أن بناء جهاز إداري مهني قائم على العدالة وتكافؤ الفرص يمثل أحد الشروط الأساسية لإنجاح المرحلة الانتقالية واستعادة ثقة السوريين بمؤسسات دولتهم.

ولتحقيق واقع إداري وحوكمي يحسن موضوع التعيينات، يقدم الدكتور صبري حسن، عدة مقترحات، هي:

• مسابقات التوظيف المركزية: من خلال إطلاق امتحانات إلكترونية موحدة وشفافة لكل قطاع لتجنب التدخل البشري وضمان العدالة.

• لجان الاختيار المستقلة: تشكيل لجان محايدة من الخبراء والأكاديميين لتقييم المتقدمين.

• بطاقات التوصيف الوظيفي الواضحة والشفافة: بتحديد الشروط والمهارات المطلوبة لكل منصب بوضوح وشفافية تامة، واختيار المرشح الأنسب بناء عليها دون النظر في أي اعتبار سوى الكفاءة والمؤهل العلمي.

بناء منظومة القوانين للوظيفة العامة

أما الدكتور باسم حتاحت فيرى أن الأولويات تتمثل بـ:

• إعادة بناء منظومة القوانين والسياسات العامة الناظمة للوظيفة العامة، بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة.

• اعتماد معايير شفافة للتعيين والترقية تقوم على الكفاءة والخبرة والاستحقاق، مع منافسة عادلة ومعلنة.

• استكمال إصلاح سلم الرواتب بربطه بمنظومة متكاملة لإدارة الأداء والمساءلة، وليس بالاكتفاء بالزيادة المالية فقط.

• وضع خطة وطنية واضحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف والترقيات، بما يضمن العدالة بين جميع المواطنين.

• تعزيز الرقابة والمساءلة على قرارات التعيين، ونشر معايير الاختيار بشكل علني لتعزيز الثقة بالمؤسسات.

• الإسراع في حماية مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، لأن المجتمع السوري يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، ولا يمكن تحقيق الاستقرار أو التنمية دون توزيع عادل للفرص والحقوق.

> بناء دولة مستقرة ذات اقتصاد ومجتمع متينين يتطلب التحول نحو المشاركة الحقيقية، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، واعتماد معايير الحوكمة في الإدارة وصياغة القرارات. وبالتالي، الأمر يتطلب استيعاب معايير الولاء والمحسوبية والمحاباة بجميع أشكالها، واعتماد معيار الكفاءة العلمية والعملية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الطائفة أو المنطقة، للبدء بالتعافي الاقتصادي وإعادة الاعمار.
>
> الدكتور صبري حسن
> خبير في العلوم الإدارية والحوكمة

وزارة التنمية الإدارية تعقد ورشة عمل متخصصة لتطوير الهياكل التنظيمية للمحافظات – 14 حزيران 2026 (وزارة التنمية الإدارية)

التشاركية في صنع القرار
ركيزة لتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة

ترتبط كفاءة المؤسسات العامة بالمؤهلات الفردية للعاملين فيها، وتمتد أيضًا إلى الكيفية التي تُصنع بها القرارات داخلها، ومدى مشاركة أصحاب الاختصاص والخبرة في رسم السياسات وتقييم الخيارات قبل اعتمادها.

ومع التغييرات الإدارية التي شهدتها مؤسسات الدولة السورية خلال مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد، برزت تساؤلات حول آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات الحكومية، وما إذا كانت تقوم على نهج تشاركي يتيح الاستفادة من الخبرات المتنوعة، أم أنها تتسم بالمركزية وما يترتب على ذلك من آثار في أداء المؤسسات وجودة الخدمات العامة.

التشاركية لا تعني إشراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص في القرار، بقدر ما تعني بناء آليات مؤسسية تضمن حضور أصحاب الكفاءة والخبرة في مختلف مراحل إعداد السياسات وصياغة القرارات، بما يسهم في الحد من الأخطاء ورفع كفاءة التنفيذ وتعزيز ثقة الموظفين والجمهور بالمؤسسات.

وفي المقابل، يثير غياب هذه المقاربة، وفق خبراء، تساؤلات حول انعكاسه على بيئة العمل داخل القطاع العام، وإمكانية صدور قرارات لا تستند إلى تقييم كافٍ أو نقاش مؤسسي، الأمر الذي قد ينعكس على أداء الإدارات الحكومية، ويزيد من التحديات التي تواجهها في مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة.

أكثر عرضة للأخطاء

يرى الاستشاري والخبير الاقتصادي والإداري الدكتور رازي محيي الدين، أن إشراك أصحاب الاختصاص والخبراء والتكنوقراط هو أحد المبادئ الأساسية للإدارة الحديثة والحوكمة الرشيدة، موضحًا أن غياب هذه المشاركة يجعل القرارات أقل دقة وأكثر عرضة للأخطاء، ويزيد احتمالات هدر الوقت والموارد.

وقال محيي الدين، في حديث إلى عنب بلدي، إن سوريا بحاجة إلى توسيع دائرة المشاركة والاستفادة من جميع الكفاءات الوطنية داخل البلاد وخارجها، بعيدًا عن أي اعتبارات غير مهنية، لأن تحديات إعادة بناء مؤسسات الدولة تتطلب تكامل الخبرات، لا الاعتماد على دائرة محدودة من الأشخاص.

واعتبر أن الفريق الإداري الجديد القادم من إدلب يمتلك خبرات ناجحة في بعض الجوانب، إلا أن إدارة مؤسسات الدولة السورية بحجمها وتعقيدها تتطلب خبرات أوسع في إدارة المؤسسات المركزية والقطاعات الاقتصادية والخدمية الكبرى، وهو ما يستدعي، بحسب الخبير، الاستفادة من مختلف الكفاءات السورية دون استثناء، ضمن بند التشاركية.

وأكد أن تركز القرار بيد عدد محدود من المسؤولين، مع غياب المشاورات المؤسسية، يرفع احتمالات اتخاذ قرارات لا تستند إلى معلومات كافية أو تقييم موضوعي للبدائل، وهو ما ينعكس في تأخر تنفيذ المشاريع، وهدر المال العام، وضعف استثمار الموارد وتكرار الأخطاء، إلى جانب خلق بيئة عمل لا تشجع أصحاب الكفاءات على المبادرة أو تحمل المسؤولية.

الإقصاء وتهميش الكفاءات

خبير العلوم الإدارية الدكتور صبري حسن، يعتقد أن غياب التشاركية في صنع القرار والتعيينات، يؤدي إلى الإقصاء وتهميش الكفاءات، وهذا يولد فجوة ثقة بين المجتمع والمؤسسات، وإضعاف الحلول الاقتصادية، وتراجع الاستقرار التنموي نتيجة ضعف الأداء المؤسسي والاقتصادي، وغياب التخطيط الشامل.

كما يؤدي إلى زيادة العقبات أمام قطاع الأعمال والمستثمرين نتيجة عدم إشراكهم في صياغة القوانين التنظيمية الإدارية والاقتصادية، والأثر الأكثر خطورة هو الأثر السياسي والاجتماعي، واتساع فجوة الثقة بين المواطنين والحكومة، وشعور الأفراد والمكونات المجتمعية (العرقية والطائفية والدينية) بالإقصاء، مما قد يولد احتجاجات أو مطالبات بتوسيع صلاحيات الإدارات المحلية، وزيادة فرص الصراع الداخلي وضعف الاستقرار الوطني.

كل ما سبق يعني أن غياب التشاركية يزيد من الانقسامات ويؤخر فرص التعافي الاقتصادي والاجتماعي، بحسب الخبير في العلوم الإدارية.

الأثر على جودة الخدمات

المتخصص في إدارة الجودة والحوكمة الدكتور زيدون الزعبي، اعتبر أن مسألة الكفاءات والمؤهلات في سوريا باتت معقدة، إذ إن جزءًا كبيرًا من أصحاب الكفاءات يقيمون خارج البلاد، واستقروا في أماكن عملهم وحياتهم الجديدة، ما يجعل عودتهم إلى سوريا صعبة، كما أنها تتطلب تكلفة وجهدًا من الدولة لاستقطابهم، الأمر الذي يفرض على المؤسسات التعامل مع الواقع القائم.

وقال الزعبي، إن هذا الواقع لا ينفي تأثير غياب التشاركية في التعيينات وصناعة القرار، موضحًا أن هناك أشخاصًا يمتلكون الكفاءة اللازمة لتولي مناصب إدارية، لكنهم لا يشغلونها، في حين يتولاها آخرون أقل كفاءة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات وأداء المؤسسات.

واعتبر أن أزمة الكفاءات في سوريا متعددة الأسباب، فهي ترتبط بهجرة أصحاب الخبرات، وعدم عودة كثير منهم إلى البلاد، إلى جانب وجود كفاءات عملت سابقًا ضمن مؤسسات النظام السوري، وهو ما يفرض على الدولة تحديات إضافية في كيفية الاستفادة من هذه الخبرات، بحسب الزعبي، مؤكدًا أن ذلك "يفسر الواقع ولا يبرره".

وحول سبل تعزيز كفاءة الإدارة العامة، أشار الزعبي إلى أن نقطة البداية تتمثل في وجود قيادات ذات كفاءة، لأن كفاءة من يقود المؤسسة تنعكس على أداء المؤسسة بأكملها.

> الاستفادة من الكفاءات السورية الموجودة خارج البلاد، ولو من خلال صيغ مختلفة، مثل المهام الاستشارية قصيرة الأمد، يتيح نقل الخبرات والمساهمة في تأهيل الكوادر العاملة داخل مؤسسات الدولة.
>
> زيدون الزعبي
> متخصص في إدارة الجودة والحوكمة

آلية لتطبيق التشاركية

الاستشاري والخبير الاقتصادي والإداري الدكتور رازي محيي الدين، دعا إلى تعزيز التشاركية ورفع كفاءة الإدارة العامة، من خلال:

• اعتماد معايير واضحة وشفافة للتعيين والترقية تقوم على الكفاءة والخبرة والإنجاز.

• إشراك الخبراء والتكنوقراط في اللجان الاستشارية.

• تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة القائمة على الشفافية والمساءلة والرقابة.

• بناء نظام مؤسسي لاتخاذ القرار يعتمد على البيانات والدراسات.

كما شدد على أهمية تطوير برامج تدريب احترافية مرتبطة بقياس الأداء، وتحسين الرواتب والحوافز لاستقطاب الكفاءات والحد من هجرتها، والاستفادة من الخبرات السورية في الداخل والخارج، إلى جانب تعزيز ثقافة العمل الجماعي داخل المؤسسات.

المشكلة لا تقتصر على نقص الكفاءات، بل تشمل أيضًا ضعف الحوكمة والتشاركية والشفافية، بحسب محيي الدين، معتبرًا أن الاستثمار في الإنسان والاعتماد على الكفاءة وتوسيع المشاركة في صناعة القرار، تمثل الطريق الأسرع لبناء إدارة عامة أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق التنمية.

من إحدى الدورات التدريبية التي أجرتها وزارة التنمية الإدارية لكوادرها – 27 حزيران 2026 (وزارة التنمية الإدارية)

ما التشاركية؟

التشاركية: هي عملية تعاونية تتيح للأفراد والمجتمعات الإسهام الفعال في اتخاذ القرارات والأنشطة التي تؤثر على حياتهم، فهي تكسر احتكار السلطة وتوفر منصة للجميع.

وتبرز أهمية العمل التشاركي من خلال عدة جوانب أساسية تسهم في بناء مجتمعات ومؤسسات ناجحة:

• تعزيز الانتماء والمسؤولية.
• تحسين جودة القرارات.
• تعزيز التماسك الاجتماعي.
• دعم التنمية المستدامة.

التأهيل في المؤسسات الحكومية
ما أثره على الأداء الإداري

مقابل معايير الكفاءة في القطاع الحكومي، وعدم وجود خبرة لدع قطاع واسع من المديرين والموظفين الجدد، تتصاعد التساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تؤديه برامج التدريب في تطوير أداء الكوادر.
ويرى أستاذ كلية الاقتصاد في جامعة "دمشق" وخبير الحوكمة الدكتور زكوان قريط، أن الدورات التدريبية تعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات الحكومية لرفع كفاءة موظفيها ومديريها، ولا سيما في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الإدارة العامة.

وتتجه مؤسسات حكومية إلى تنظيم دورات تدريبية تستهدف الموظفين والمديرين، ضمن مساعٍ معلنة لتطوير الأداء الإداري ورفع كفاءة العاملين. إلا أن هذه الخطوات تثير بدورها تساؤلات حول مدى قدرة التدريب على معالجة المشكلات البنيوية التي تعاني منها الإدارة العامة، وما إذا كان بإمكانها تعويض ضعف التأهيل الأكاديمي أو سد النقص في الخبرات اللازمة لتولي المناصب القيادية.

وفي تجارب الإدارة الحديثة، لا يُنظر إلى التدريب بوصفه غاية بحد ذاته، وإنما باعتباره إحدى حلقات تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات، تبدأ باختيار الشخص المناسب للموقع المناسب، مرورًا بالتأهيل العلمي واكتساب الخبرة العملية، وصولًا إلى التدريب المستمر الذي يواكب تطور أساليب الإدارة ومتطلبات العمل.

وقال قريط في حديث إلى عنب بلدي، إن المؤسسات الحكومية تحتاج بصورة مستمرة إلى تحديث مهارات العاملين لديها، لأن بيئة العمل تتغير باستمرار، سواء من حيث التقنيات أو أساليب الإدارة، وهو ما يجعل التدريب وسيلة للحفاظ على كفاءة الكوادر ورفع جاهزيتها للتعامل مع المتغيرات.

> المؤسسات الحكومية تحتاج بصورة مستمرة إلى تحديث مهارات العاملين لديها، لأن بيئة العمل تتغير باستمرار.
>
> الدكتور زكوان قريط
> خبير بالحوكمة وأستاذ في جامعة "دمشق"

التدريب "ليس علاجًا" لجميع المشكلات الإدارية

لا يقتصر التدريب على نقل المعلومات، وفق قريط، بل يسهم في تطوير مهارات اتخاذ القرار وإدارة الوقت والعمل الجماعي والتخطيط واستخدام التقنيات الحديثة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على جودة الأداء داخل المؤسسات، ويؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين الخدمات.

ويرى قريط أن الاستثمار في تدريب الكوادر الحكومية يعتبر العنصر الأكثر تأثيرًا في نجاح المؤسسات، موضحًا أن الموظف الذي يحصل على تدريب مستمر يكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات، وأفضل استعدادًا لتحمل المسؤوليات الإدارية.

لكنه شدد في الوقت نفسه على أن التدريب لا يمكن النظر إليه باعتباره علاجًا لجميع المشكلات الإدارية، لأن نجاحه يرتبط بوجود بيئة مؤسساتية سليمة، وإدارة تعتمد معايير واضحة في اختيار الموظفين وتقييمهم، إضافة إلى وجود خطط تطوير مستمرة تستند إلى احتياجات العمل الفعلية.

هل تعوض الدورات غياب المؤهل العلمي؟

من أكثر الأسئلة التي يثيرها الجدل الدائر حول الإدارة العامة، مدى قدرة التدريب على تعويض ضعف المؤهل العلمي، خاصة في ظل وجود مسؤولين يشغلون مواقع إدارية رغم امتلاكهم شهادات تعليمية متواضعة.

ويرى الدكتور قريط أن الإجابة ليست مطلقة، إذ يمكن للدورات التدريبية أن تسد جزءًا من الفجوة المعرفية عندما تكون مصممة بصورة احترافية، وتركز على الجوانب التطبيقية والمهارات الإدارية والفنية، خصوصًا لدى الأشخاص الذين يمتلكون خبرة عملية طويلة في المجال الذي يعملون فيه.

لكن ذلك، بحسب قريط، لا يعني أن التدريب يستطيع أن يحل محل التعليم الأكاديمي، لأن المؤهل العلمي يمنح صاحبه الأساس النظري والمنهجي الذي يساعده على تحليل المشكلات واتخاذ القرارات وفهم النظم الإدارية والاقتصادية والقانونية التي تحكم عمل المؤسسات.

وأضاف أن الإدارة الحديثة تقوم على المزج بين المعرفة النظرية والخبرة العملية، وليس على أحدهما دون الآخر، فحتى المدير الذي يمتلك خبرة طويلة يحتاج إلى تحديث معلوماته باستمرار، كما أن صاحب المؤهل العلمي يحتاج إلى اكتساب الخبرة الميدانية التي تمكنه من تحويل المعرفة إلى ممارسة عملية.

> الإدارة الحديثة تقوم على المزج بين المعرفة النظرية والخبرة العملية، وليس على أحدهما دون الآخر.
>
> الدكتور زكوان قريط
> خبير بالحوكمة وأستاذ في جامعة "دمشق"

الحوكمة تبدأ من حسن الاختيار

يعتقد الدكتور زكوان قريط أن الجدل حول تولي بعض الأشخاص مناصب إدارية رغم امتلاكهم مؤهلات متواضعة، ينبغي أن يُقرأ من زاوية الحوكمة والإدارة الرشيدة، التي تقوم أساسًا على وجود معايير واضحة وشفافة في اختيار القيادات.

وقال إن الخبرة العملية قد تكون عاملًا مهمًا في بعض الوظائف، لكنها لا تكفي وحدها لتولي المناصب القيادية، لأن الإدارة تتطلب أيضًا قدرة على التخطيط والتحليل وإدارة الموارد واتخاذ القرار، وهي مهارات يعززها التعليم الأكاديمي والتطوير المهني المستمر.

لذلك، يرى أن أي تطوير للإدارة العامة يجب أن يبدأ بوضع معايير دقيقة للتعيين والترقية، تعتمد على الكفاءة والإنجاز لا على اعتبارات غير مهنية، مع إخضاع القيادات لبرامج تقييم وتطوير مستمرة.

التدريب لا يعالج أخطاء التعيين

من جانبه، يرى الدكتور هيثم محمد علي، الحاصل على دكتوراة في اقتصاديات التعليم وخبير التطوير الإداري والتنمية البشرية، أن التدريب يمثل إحدى الأدوات الأساسية لتطوير أداء المؤسسات، لكنه لا يمكن أن يكون بديلًا عن حسن اختيار الكفاءات منذ البداية.

وقال محمد علي، إن التدريب يستهدف ثلاثة محاور رئيسة، تتمثل في تعزيز المعرفة وتنمية المهارات وترسيخ السلوكيات والأخلاقيات المهنية، بما يساعد العاملين على أداء وظائفهم بكفاءة أكبر.

وأوضح أن الهدف الأساسي من التدريب هو ردم الفجوة بين الأداء الحالي والأداء المأمول داخل المؤسسة، باعتباره جزءًا من عملية تطوير مستمرة، وليس وسيلة لمعالجة أخطاء التوظيف.

> الهدف الأساسي من التدريب هو ردم الفجوة بين الأداء الحالي والأداء المأمول داخل المؤسسة.
>
> هيثم محمد علي
> دكتور متخصص في اقتصاديات التعليم

وأضاف أن لكل وظيفة متطلبات معايير واضحة وشفافة في اختيار القيادات.

وقال إن الخبرة العملية قد تكون عاملًا مهمًا في بعض الوظائف، لكنها لا تكفي وحدها لتولي المناصب القيادية، لأن الإدارة تتطلب أيضًا قدرة على التخطيط والتحليل وإدارة الموارد واتخاذ القرار، وهي مهارات يعززها التعليم الأكاديمي والتطوير المهني المستمر.

لذلك، يرى أن أي تطوير للإدارة العامة يجب أن يبدأ بوضع معايير دقيقة للتعيين والترقية، تعتمد على الكفاءة والإنجاز لا على اعتبارات غير مهنية، مع إخضاع القيادات لبرامج تقييم وتطوير مستمرة.

الأهداف وأدوات القياس

يتفق الخبيران على أن نجاح التدريب لا يقاس بعدد الدورات أو الشهادات الممنوحة، وإنما بمدى انعكاسه على أداء الموظفين وجودة الخدمات.

أشار قريط إلى أن البرامج التدريبية لا تحقق أهدافها ما لم تُبنَ على دراسة دقيقة لاحتياجات المؤسسات، وأن تتضمن أهدافًا واضحة، ومدربين مؤهلين، وآليات لقياس أثر التدريب قبل تنفيذه وبعده.

كما أكد أهمية أن تتوفر بيئة عمل تسمح للموظفين تطبيق ما تعلموه، لأن كثيرًا من البرامج التدريبية تفقد قيمتها عندما يعود الموظف إلى مؤسسة لا تشجع على التطوير أو لا تمنحه الصلاحيات اللازمة للاستفادة من مهاراته الجديدة.

بدوره، يرى محمد علي أن التدريب ينبغي أن يكون جزءًا من سياسة مستدامة لإدارة الموارد البشرية، ترتبط بالتقييم والترقية والتحفيز، وليس نشاطًا موسميًا أو إجراءً شكليًا.

ويجمع الخبيران على أن تحسين أداء المؤسسات الحكومية لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على التدريب وحده، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة تبدأ باختيار الكفاءات، وتمر بالتأهيل الأكاديمي والخبرة العملية، وتستمر بالتدريب والتقييم والتطوير المهني.

مديرية التنمية الإدارية في حماة تطلق برنامجًا تدريبيًا متخصصًا في تطوير منظومة اختيار الكفاءات وتعزيز بيئة العمل – 3 تموز 2026 (وزارة التنمية الإدارية في سوريا)

خلف كل يد ممدودة قصة..
كيف غيرت الأزمة وجوه التسول في سوريا؟

عنب بلدي – آلاء شعبو

تتنقّل بين بساتين ريف اللاذقية وأبواب البيوت، وتطلب من أصحابها السماح لها بأخذ جزء من المزروعات مثل السلق أو الفاصولياء، من دون مقابل مادي، ثم تقوم ببيعها.
امرأة في الـ73 من عمرها، تقضي يومها بهذه الطريقة لتأمين احتياجاتها مع شقيقتها المسنّة.
ورغم صعوبة ظروفها المعيشية، ترفض المرأة الظهور أمام الكاميرا أو ذكر اسمها، وتقول إن أبناءها قد ينزعجون من الحديث عنها أو من تصويرها، في محاولة منها لحمايتهم من أي إحراج أو شعور بالمسؤولية تجاه وضعها الصعب، مؤكدة أنها لا تريد أن تكون عبئًا عليهم في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

قصتها ليست استثناء، بل هي واحدة من صور متعددة للحاجة في سوريا، حيث لم تعد ظاهرة التسول تُقرأ من زاوية واحدة، ولا تقتصر على طلب المال، إنما تمتد إلى أنماط مختلفة فرضها الانهيار الاقتصادي.

وبينما لا تتوفر إحصاءات رسمية شاملة عن حجم الظاهرة في سوريا، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن حملة ميدانية نفذتها بالتعاون مع محافظتي دمشق وريف دمشق، أسفرت عن احتواء 185 حالة تسول، أغلبيتها من الأطفال، في مؤشر يعكس جانبًا من اتساع الظاهرة، دون أن يقدم صورة كاملة عنها.

خلف الأيادي الممدودة

في أحد شوارع اللاذقية، تبدو هذه التحولات أكثر وضوحًا، حيث تتخذ الحاجة أشكالًا مختلفة.

يجلس رجل سبعيني في أحد شوارع اللاذقية، يحتضن كيسًا أسود بين ذراعيه المبتورتين، متحفظًا على التصوير أو الكشف عن هويته. وبعد تردد، وافق على الحديث.

قال الرجل (65 عامًا) لعنب بلدي، وهو من قرية ربيعة في ريف اللاذقية، إنه كان يقتات من العمل في أرض يملكها، قبل أن يتعرض لإصابة ناجمة عن لغم في أثناء عمله الزراعي، أدت إلى بتر يديه وأفقدته القدرة على متابعة عمله كما في السابق.

وأضاف أن ما يجنيه يوميًا من التسول مبلغ يكفي لتغطية جزء من احتياجاته الأساسية، مشيرًا إلى أنه حاول سابقًا العمل على "بسطة" صغيرة لتأمين دخله، لكن التجربة لم تنجح بسبب إصابته.

"إذا عم تسجلوا على شغل.. أنا بدي اشتغل"

لم يكد حديث الرجل الستيني ينتهي، حتى اقترب رجل يحمل كيسًا مليئًا بالأعشاب البرية، وسأل على عجل: "إذا عم تسجلوا على شغل.. أنا بدي اشتغل"، معتقدًا أن فريق عنب بلدي يجمع أسماء باحثين عن عمل.

الرجل، الذي عرّف عن نفسه باسم رزاز (48 عامًا)، قال إنه يحمل إجازة جامعية في التاريخ، مضيفًا أنه كان موظفًا حكوميًا لمدة 16 عامًا قبل أن يُفصل من عمله، مشيرًا إلى أنه يعيش اليوم مع زوجته في منزل مستأجر، ويحاول تأمين دخلهما من خلال بيع الأعشاب البرية، قبل أن يخفض صوته قائلًا: "وأحيانًا وصل بي الحال إلى التسول".

وعلى الرصيف ذاته، كان محمد (50 عامًا)، القادم من حلب، يروي تجربة مختلفة مع التسول. وقال إنه يزور اللاذقية باستمرار بحكم عمله التجاري، ويشاهد بشكل شبه يومي امرأة تتسول أمام أحد محال الصرافة.

وأضاف أنه اعتاد إعطاءها مبلغًا "بحسب المتيسر"، وذكر أنها خلال الحرب الأخيرة في لبنان، ادعت أنها نازحة سورية عادت من هناك، وهي رواية من أصل عشر روايات أخبرته بها.

لكن محمد قال إن نظرته إلى بعض المتسولين تغيرت مع مرور الوقت، مستشهدًا بالمرأة نفسها، إذ اكتشف في إحدى المرات أنها تملك منزلين في أطراف اللاذقية تقوم بتأجيرهما، وهي رواية لم تتمكن عنب بلدي من التحقق منها بشكل مستقل.

وبينما تحدث محمد عن تردده بين التعاطف مع المتسولين والخشية من التعرض للخداع، تشير بعض الوقائع إلى أن الاستغلال بات أحد أوجه الظاهرة، إذ أعلنت وزارة الداخلية السورية، في 24 من حزيران الماضي، تفكيك شبكة في حلب متورطة باستغلال أطفال في أعمال التسول والسرقة، وتحرير عدد منهم.

هل يكفي التعاطف؟

الاختصاصية الاجتماعية يسار الدروبي، ترى أن دوافع التسول لا ترتبط بالفقر وحده، بل تشمل عوامل نفسية واجتماعية، مثل الشعور بالعجز وفقدان الدعم الأسري والاجتماعي، مشيرة إلى أن التسول قد يتحول لدى بعض الحالات إلى سلوك اعتيادي مع مرور الوقت.

أما الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة، فترى أن التعامل مع الظاهرة بوصفها حالة فردية منفصلة عن السياق العام يختزل المشكلة، وأن التعاطف وحده، دون بدائل حقيقية، يسهم في إعادة إنتاجها، مؤكدة أن الحل يحتاج إلى تكامل أدوار الدولة والجمعيات والأفراد في توفير فرص العمل والدعم وإعادة التأهيل.

وقالت مروة، لعنب بلدي، إن الدولة مطالبة بتوفير فرص عمل ودعم نفسي واجتماعي وحماية للأطفال، فيما ينبغي أن تركز الجمعيات على برامج إعادة التأهيل والتعليم المهني وتنظيم المساعدات، بينما يحتاج الأفراد إلى إدراك أن تقديم المال في الشارع لا يشكل حلًا مستدامًا، وقد يعزز الاعتماد على التسول.

وأضافت أن حملات التوعية تبقى محدودة الأثر إذا لم ترافقها بدائل ملموسة، لأن التغيير الحقيقي يحتاج إلى إعادة تأهيل وبناء الثقة وتعزيز قيم العمل والكرامة.

وختمت بالقول، إن التسول ليس مجرد مد يد لطلب المال، بل "جرح نفسي واجتماعي" يحتاج إلى معالجة شاملة تتجاوز البعد الاقتصادي.

الرواية الرسمية والواقع الميداني

مقابل الروايات المتباينة التي رصدتها عنب بلدي في الشارع، ترى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن جزءًا كبيرًا من ظاهرة التسول يرتبط بالاستغلال أكثر من ارتباطه بالحاجة المباشرة.

وفي هذا السياق، قالت رئيسة مكتب مكافحة التسول والتشرد في دمشق، خزامى النجار، في تصريحات سابقة، إن الحملة الميدانية التي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع محافظتي دمشق وريف دمشق، أسفرت عن احتواء 185 حالة تسول، بينها 13 امرأة، فيما شكل الأطفال أغلبية الحالات.

وبحسب النجار، نُقلت الحالات إلى مراكز رعاية متخصصة لفترات تتراوح بين ستة أشهر وعام، بهدف تقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية وإعادة التأهيل، مشيرة إلى أن العديد من الأطفال الذين تستقبلهم هذه المراكز يعانون مشكلات نفسية ناجمة عن ظروف أسرية واجتماعية معقدة.

وفي محافظة طرطوس، أطلقت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل حملة توعوية بعنوان "لا تعطوهن.. أعطونا"، بهدف تشجيع المواطنين على توجيه المساعدات عبر القنوات الرسمية بدلًا من تقديمها مباشرة في الشوارع.

وتقول المديرية إن بعض المتسولين يحصلون على مبالغ مرتفعة في الشارع، ما يجعل إقناعهم ببدائل عمل أو برامج دعم اجتماعي أكثر صعوبة.

في المحصلة، تبقى مكافحة التسول في سوريا مرتبطة بتداخل القانون مع الحلول الاجتماعية والاقتصادية، عبر التوسع في مراكز الإيواء، وتفعيل برامج إعادة التأهيل، وتعزيز فرص العمل، إلى جانب حماية الفئات الأكثر هشاشة من الوقوع في دوائر الاستغلال.

بين رجل فقد يديه في حادث عمل، وآخر يبحث عن فرصة تعيده إلى سوق العمل، وامرأة تجمع ما يتيسر من البساتين لتبيعه، تتكشف ظاهرة التسول في سوريا بوصفها حكايات متباينة يجمعها خيط واحد هو الحاجة، لكنها لا تحمل التفسير ذاته، فخلف كل يد ممدودة قصة مختلفة، وتبقى الحلول المستدامة وحدها القادرة على كسر هذه الدائرة.

لم تعد ظاهرة التسول في سوريا تقتصر على طلب المال بل امتدت إلى أنماط مختلفة فرضها الانهيار الاقتصادي (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

خبير: حجم العملة القديمة قد يصل إلى 56 تريليون ليرة

قلق من فقدان القوة الإبرائية لليرة قبل الاستبدال الكامل

عنب بلدي – وسيم العدوي

لم يكن 1 من كانون الثاني 2026 مجرد صفحة جديدة في التقويم السوري، بل بداية لواحدة من أكثر العمليات النقدية حساسية في تاريخ البلاد الحديث، حيث بدأت سوريا للمرة الأولى منذ الاستقلال عملية شاملة لاستبدال كامل الأوراق النقدية المتداولة بعملة جديدة، في خطوة وصفها مصرف سوريا المركزي آنذاك، بأنها إعادة تأسيس للنظام النقدي وطيّ لمرحلة ارتبطت بالانهيار الاقتصادي والتضخم.

وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على استبدال أول فئة نقدية قديمة، شارفت نهايتها، ورافقتها إعلانات من المركزي السوري عن تقدم متدرج في نسب الاستبدال، كان آخرها تأكيد المركزي السوري في 10 من حزيران 2026 تجاوز نسبة الاستبدال 66%، أي أكثر من 27 تريليون ليرة من أصل 42 تريليونًا (الحجم الكلي للعملة القديمة المعلن عنه من قبل المركزي).

ورغم تأكيد المركزي أن استبدال العملة إجراء تقني لن يغيّر القوة الشرائية أو يرفع معدلات التضخم، فإن العملية لم تخلُ من الانتقادات.

ورصدت عنب بلدي، في تقاريرها منذ بدء العملية، استمرار الانتشار الواسع للأوراق النقدية القديمة في الأسواق بعد ثلاثة أشهر من بدء التنفيذ، رغم الإعلان عن استبدال أكثر من ثلث الكتلة النقدية، كما نقلت شكاوى حول محدودية توفر العملة الجديدة، ورفض بعض الفعاليات التجارية والسائقين قبول فئات من العملة القديمة ولا سيما فئتي 1000 و500 الزرقاء، وتفاوت سرعة الاستبدال بين المحافظات، والاعتماد المستمر حتى على الفئات القديمة الكبيرة مثل 5000 و2000 في التعاملات اليومية.

عملة قديمة بالأسواق وغموض في "المركزي"

مع بلوغ المرحلة الأخيرة تقريبًا من استبدال العملة القديمة، واستمرار انتشار فئات الـ5000 والـ2000 والـ500 ليرة سورية القديمة، تزايدت الآراء والتحليلات عن التقديرات المعلنة من قبل المركزي حول الكتلة النقدية القديمة، والمهلة الزمنية لاستبدالها.

الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، يعتقد أن الرقم الذي أعلن عنه مصرف سوريا المركزي، والمقدّر بـ 43-42 تريليون ليرة سورية قديمة، حول حجم الكتلة القديمة، لا يمكن اعتباره رقمًا "يعكس الواقع الفعلي للكتلة النقدية المتداولة".

الدكتور قوشجي أشار، في حديث إلى عنب بلدي، إلى أن المنهجية التي اعتمد عليها المركزي في التقدير، ترتكز على بيانات دائرة الإصدار النقدي ومديرية المحاسبة والتدقيق ومديرية الرقابة المصرفية، وهي بيانات محاسبية داخلية لا تعكس حجم التداول الحقيقي خارج الجهاز المصرفي.

الكتلة النقدية القديمة المتداولة أكبر من المعلن

يرى قوشجي أن أحد الأسباب الجوهرية لعدم دقة هذا الرقم هو غياب الشفافية المالية والمصرفية في عهد النظام البائد، إذ لم يكن هناك أي تدقيق خارجي مستقل لبيانات المصرف المركزي، ولم تُنشر تقارير سنوية حقيقية عن حجم النقد المتداول أو حجم النقد خارج المصارف.

كما أن سياسة التمويل بالعجز لسنوات طويلة أدت إلى تضخم نقدي كبير، وتوسّع غير مضبوط في إصدار الفئات الكبيرة، خصوصًا فئتي 5000 و2000 ليرة، دون وجود بيانات منشورة توضح حجم الإصدار الفعلي أو حجم النقد الذي خرج من التداول.

استنادًا إلى هذه المعطيات، وإلى طبيعة الاقتصاد السوري الذي أصبح نقديًا بالكامل، قال الخبير السوري، إن الاحتمال كبير جدًا أن يكون الحجم الحقيقي للكتلة النقدية القديمة أكبر من 43-42 تريليون ليرة، وقد يصل إلى 56-50 تريليون ليرة سورية قديمة، بل إن هذا الرقم لا يشمل الكتلة النقدية الموجودة خارج الحدود السورية، سواء في دول الجوار أو في مناطق التهريب والتجارة غير النظامية، وهي كتلة لا يمكن قياسها عبر سجلات المركزي، لكنها تؤثر في حجم الكتلة النقدية الإجمالية.

وتجعل سياسة التمويل بالعجز لسنوات، وغياب الشفافية والتدقيق الخارجي في عهد النظام السابق، من غير الممكن الاعتماد على الرقم المعلن حول الكتلة النقدية القديمة، حيث يعتبر الخبير السوري قوشجي، أن الكتلة الحقيقية أكبر بكثير، وتشمل نقدًا متداولًا داخل البلاد وخارجها، ما يستدعي إعادة تقييم شامل للبيانات النقدية، وتمديد المهلة الزمنية، وتوسيع شبكة الاستبدال لضمان عدالة العملية، ومنع حدوث اضطرابات نقدية.

تقييم مهلة استبدال العملة القديمة

يرى الأكاديمي السوري قوشجي، أن المهلة الزمنية المحددة حتى نهاية تموز غير كافية إطلاقًا لضمان استبدال العملة القديمة في جميع المناطق، وخاصة المناطق النائية والريفية التي تعاني من :

- ضعف انتشار فروع المصارف.
- بطء عمليات الاستبدال مقارنة بحجم النقد المتداول.
- غياب حملات التوعية المالية.
- وجود فئات صغيرة لم تُستبدل بعد، ما يخلق ارتباكًا في التعاملات اليومية.
- مخاطر فقدان القوة الإبرائية قبل أن يتمكن المواطنون من الاستبدال.

وحذر من أن عدم كفاية المهلة قد يؤدي إلى خسائر مباشرة للمواطنين والتجار، ويخلق حالة من الفوضى النقدية في الأسواق.

مقترحات وحلول

لضمان عدالة استبدال العملة القديمة، ودقة القياس، اقترح الخبير الاقتصادي والمصرفي:

- تمديد المهلة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إضافية، حتى نهاية تشرين الأول، لضمان وصول القرار إلى جميع المناطق.
- إنشاء مراكز استبدال متنقلة، عبر سيارات مصرفية مجهزة، تعمل وفق جدول معلن وتزور القرى والبلدات.
- تكليف الوحدات والشعب أو الأقسام المالية، في جميع المناطق والنواحي بعملية استبدال العملة القديمة، وجمع النقد القديم ضمن أكياس مختومة وتسليمها للمصارف، خاصة في المناطق التي لا توجد فيها فروع مصرفية.
- إطلاق حملة إعلامية وطنية واسعة، تشرح الإجراءات، وتوضح الفئات المقبولة، وتحدد المواعيد بدقة.

ومع استمرار الضغط على القطاع المصرفي منذ بداية العام الحالي، نتيجة توافد أعداد كبيرة من المواطنين، وصعوبة وصول آخرين بالمناطق البعيدة إلى مراكز الاستبدال، والمخاوف لدى التجار وأصحاب الأعمال الصغيرة من تأثير سحب السيولة على النشاط التجاري، ولدى بعض المواطنين من فقدان مدخراتهم النقدية، بعد نهاية تموز الحالي، تواجه الأسواق وحدها مخاطر نقص السيولة وتعطل الأنشطة التجارية، مما ينذر بازدياد آثار سلبية مرتبطة بها، مثل بطء النمو الاقتصادي، وتراجع الثقة بالقطاع المصرفي، وزيادة الاعتماد على النقد الأجنبي والسوق السوداء.

رجل يعرض أوراقًا نقدية من فئة 500 و200 ليرة سورية جديدة أمام مكتب صرافة في دمشق - 3 كانون الثاني 2026 (AP/عمر صناديقي)

محطات في عملية استبدال العملة

المرحلة الأولى: إطلاق عملية الاستبدال في 1 من كانون الثاني 2026، وسحب الفئات القديمة تدريجيًا من التداول واعتماد الإصدارات الجديدة، مع بدء مرحلة التعايش بين العملتين لتسهيل الانتقال.

المرحلة الثانية: إعلان المركزي في أواخر شباط 2026، بلوغ نسبة الاستبدال 35% من إجمالي الكتلة النقدية المستهدفة، وبدء عمليات منظمة لإتلاف الأوراق النقدية القديمة تحت إشراف الجهاز المركزي للرقابة المالية لمنع إعادة ضخها في السوق.

المرحلة الثالثة: قرار مصرف سوريا المركزي تمديد فترة التعايش بين العملة القديمة والجديدة لمدة شهرين إضافيين اعتبارًا من 27 من شباط، مبررًا ذلك بالحاجة إلى ضمان انتقال سلس، وتخفيف الضغط على المصارف ومراكز الاستبدال.

المرحلة الرابعة: التمديد الأول لمهلة الاستبدال، عن طريق إعلان مصرف سوريا المركزي، في 1 من أيار 2026، عن تمديد فترة الاستبدال 30 يومًا إضافية لتستمر حتى نهاية حزيران، مبررا ذلك بـ"التقدم الجيد الذي تشهده العملية"، مع منح المواطنين وقتًا إضافيًا لاستكمال الإجراءات.

المرحلة الخامسة: التمديد الثاني لمهلة الاستبدال حتى نهاية تموز 2026، وإعلان المركزي، في 1 من حزيران، تجاوز النسبة 63%، والطلب من المصارف وشركات الصرافة الامتناع عن إعادة ضخ أي أوراق نقدية قديمة، وتسليم المواطنين العملة الجديدة فقط.

المرحلة السادسة: الاقتراب من نهاية العملية، وتأكيد المركزي في 10 من حزيران 2026، تجاوز نسبة الاستبدال 66%، وأن العملة القديمة ستبقى محتفظة بقوتها الإبرائية فقط حتى 30 من تموز، داعيًا المواطنين للإسراع في الاستبدال قبل انتهاء المهلة النهائية.

فرصة لتعزيز الاستثمار

هل تنجح مراكز الأعمال بردم فجوة المعلومات في سوريا؟

عنب بلدي – غنى جبر

برزت خلال الفترة الأخيرة ظاهرة انتشار مراكز الأعمال في سوريا، بالتزامن مع عودة النشاط الاستثماري تدريجيًا.

وفي ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري، يُنظر إلى مراكز الأعمال بوصفها ركيزة داعمة للاستثمار، لما تقدمه من خدمات تسهم في تسهيل تأسيس الشركات، وتحسين كفاءة الأعمال، وربط السوق المحلية بالأسواق الإقليمية والدولية، بما يعزز فرص التعافي الاقتصادي وإعادة بناء بيئة الأعمال في سوريا.

وفي هذا السياق، افتتحت مؤخرًا مجموعة "Tier Four" السعودية-السورية في دمشق، مركز "Tier Four Business Center"، برعاية وزارة الاقتصاد والصناعة.

وقال المدير التنفيذي للمجموعة السعودية- السورية، ساجر الشمري، في حديث إلى عنب بلدي، إن الطلب على مراكز الأعمال في سوريا يشهد نموًا متسارعًا، خاصة مع عودة النشاط الاقتصادي، وازدياد اهتمام المستثمرين ورواد الأعمال بإطلاق مشاريع جديدة أو إعادة هيكلة أعمالهم، مشيرًا إلى أن الشركات لم تعد تبحث فقط عن مكتب، بل عن بيئة عمل متكاملة تساعدها على الانطلاق بسرعة، وتوفر لها الخدمات الإدارية والاستشارية والتشغيلية التي تختصر الوقت والجهد والتكاليف.

ووفقًا للشمري، هناك اهتمام متزايد من شركات محلية، ومستثمرين سوريين في الخارج، وشركاء عرب، يبحثون عن بيئة أعمال احترافية تواكب متطلبات المرحلة الجديدة، موضحًا أن مفهوم مراكز الأعمال ما زال حديثًا نسبيًا في السوق السورية، لذلك تختلف طبيعة هذه المراكز والخدمات التي تقدمها.

السوق السورية ما زالت في بداياتها، بحسب الشمري، وهي تحتاج إلى المزيد من المراكز المتخصصة التي لا تقتصر على تأجير المكاتب، بل تقدم منظومة متكاملة من الخدمات الداعمة للأعمال والاستثمار.

وأضاف الشمري أن الدور الحقيقي لمراكز الأعمال يبدأ من إزالة العوائق أمام المستثمر ورائد الأعمال، فعندما يجد المستثمر في مكان واحد خدمات تأسيس الشركات، والاستشارات الإدارية، والدعم التشغيلي، والمساحات المكتبية المرنة، وقاعات الاجتماعات، وبرامج التدريب، وفرص بناء الشراكات، فإنه يستطيع التركيز على تطوير مشروعه بدلًا من الانشغال بالإجراءات والتفاصيل التشغيلية، وفقًا للشمري.

ولفت المدير التنفيذي إلى أن مراكز الأعمال الحديثة أصبحت جزءًا من البنية الداعمة للاستثمار، لأنها تسهم في تسريع انطلاق المشاريع، وخفض تكاليفها التشغيلية، وتعزيز فرص التعاون بين الشركات، وخلق بيئة أعمال أكثر مرونة واحترافية.

مؤسسات اقتصادية وخدمية

يرى الخبير الاقتصادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن مراكز الأعمال ليست مجرد مبانٍ أو مكاتب، بل هي بنية مؤسسية حديثة تُنشأ لردم فجوة المعلومات، وتنشيط العلاقات التجارية، وتوفير بيئة عمل منظمة في اقتصاد يعاني من ضعف البيانات وغياب المؤشرات كما هي الحال في سوريا.

وقال قوشجي، إن مراكز الأعمال هي مؤسسات اقتصادية- خدمية توفر بيئة عمل متكاملة للشركات ورواد الأعمال والمستثمرين، عبر تقديم خدمات لوجستية ومعلوماتية وإدارية واستشارية تساعد على تأسيس الأعمال وتشغيلها بكفاءة.

وعن أبرز الخدمات والتسهيلات، أشار قوشجي إلى أنها تشمل:

- توفير البيانات الاقتصادية والقطاعية: قواعد بيانات للأسعار والإنتاج والتجارة والعمالة والضرائب وتكاليف التشغيل ومؤشرات السوق.
- خدمات تأسيس الشركات: تسجيل الشركات والترخيص والاستشارات القانونية والضريبية.
- مكاتب جاهزة للعمل: مساحات عمل مشتركة وقاعات اجتماعات وخدمات "سكرتاريا" وإنترنت وتجهيزات تقنية .
- خدمات تطوير الأعمال: إعداد دراسات جدوى وخطط عمل واستراتيجيات تسويق وتقييم مشاريع .
- ربط الشركات بالأسواق الخارجية: معلومات عن التصدير والمواصفات القياسية وشبكات الموردين وفرص الاستثمار.
- حاضنات أعمال للشركات الناشئة: دعم مالي أولي وتدريب وتوجيه إداري وتقني.
- منصات بيانات رقمية: بوابات إلكترونية توفر مؤشرات اقتصادية محدثة.
- خدمات التحكيم التجاري وتسوية النزاعات: لتقليل مخاطر التعاملات التجارية.

وفي ظل غياب الإحصاءات الدقيقة وضعف العلاقات التجارية، بحسب قوشجي، يمكن لمراكز الأعمال أن تؤدي دورًا محوريًا في إعادة بناء المعلومات الاقتصادية المفقودة من خلال تجميع البيانات، وإصدار تقارير دورية، وبناء قواعد معلومات تساعد الحكومة والقطاع الخاص على اتخاذ قرارات دقيقة .

كما يمكنها دعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتقديم معلومات واضحة عن الفرص الاستثمارية وتكاليف الإنتاج والمخاطر والقوانين، مما يقلل حالة عدم اليقين التي تمنع المستثمرين من الدخول للسوق.

ولفت الخبير الاقتصادي إلى دور مراكز الأعمال في تنشيط التجارة الخارجية، وربط الشركات السورية بالموردين والمستوردين، وتقديم خدمات التصدير، وتسهيل الامتثال للمعايير الدولية.

وتسهم هذه المراكز أيضًا في تحسين كفاءة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم تدريب واستشارات تساعد على رفع الإنتاجية وخفض التكاليف، إلى جانب خلق بيئة أعمال منظمة بتوفير خدمات إدارية وقانونية تقلل الاحتكاك مع البيروقراطية الحكومية، وفقًا لما ذكره قوشجي.

كذلك تقوم مراكز الأعمال في دعم عملية إعادة الإعمار الاقتصادي، من خلال توفير معلومات دقيقة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، بحسب تصريحات الخبير الاقتصادي.

وأوضح الخبير إبراهيم قوشجي أن المستفيدين الأساسيين من هذه المراكز هم :

- الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم إداري وتقني.
- المستثمرون المحليون والأجانب الباحثون عن بيانات دقيقة قبل اتخاذ القرار.
- رواد الأعمال والشركات الناشئة التي تحتاج إلى حاضنة أعمال.
- القطاع الصناعي والزراعي الذي يعاني من ضعف المعلومات حول التكاليف والأسواق.
- الجهات الحكومية التي تحتاج إلى بيانات موثوقة لصياغة السياسات الاقتصادية.
- بالإضافة إلى الجامعات ومراكز الأبحاث التي تعتمد على البيانات الاقتصادية للتحليل والدراسات.

التحديات وشروط النجاح

عن التحديات التي يمكن للمراكز معالجتها، أشار قوشجي إلى غياب الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية، وضعف الشفافية في السوق، وصعوبة الوصول إلى المعلومات التجارية والقطاعية، وتعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وضعف العلاقات التجارية الخارجية، وغياب دراسات الجدوى المهنية، وارتفاع مخاطر الاستثمار بسبب عدم اليقين المعلوماتي.

وفيما يخص المشكلات التي أُنشئت هذه المراكز للتعامل معها، قال قوشجي إن أبرزها يكمن فيما يلي:

- نقص البيانات الاقتصادية الرسمية.
- ضعف قدرة الشركات على إعداد خطط عمل احترافية.
- غياب منصات تربط السوق السورية بالأسواق الإقليمية.
- ضعف الخدمات اللوجستية والإدارية للشركات الصغيرة.
- الحاجة إلى دعم الشركات الناشئة في بيئة اقتصادية صعبة.

ولإنجاح هذه المراكز يجب توفر عدد من الشروط أهمها، بحسب ما ذكره قوشجي، الشفافية والاستقلالية الإدارية، وتوفير بيئة معلومات قوية ومحدثة وربطها بالجهات الحكومية والقطاع الخاص، ووجود كوادر متخصصة ضمن المراكز من خبراء في الاقتصاد والإدارة والتسويق والقانون والتحليل المالي، إلى جانب عقد شراكات دولية مع غرف التجارة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة ومراكز الأعمال الإقليمية.

وتحدث قوشجي عن أهمية توفير بيئة قانونية داعمة لتسهيل إجراءات الشركات وحماية الملكية وتسوية النزاعات التجارية، وأيضًا وجود تمويل مستدام من خلال رسوم الخدمات والشراكات والدعم الحكومي أو الدولي، إلى جانب توفير منصات إلكترونية توفر خدمات التسجيل والبيانات والاستشارات والتقارير، مع تحقيق ارتباط مباشر بالقطاع الخاص لضمان أن الخدمات المقدمة تلبي احتياجات السوق الفعلية.

وختم قوشجي حديثه بالقول، إن إنشاء مراكز أعمال في سوريا ليس رفاهية، بل ضرورة اقتصادية لتعويض غياب البيانات وتحسين بيئة الأعمال وتنشيط الاستثمار والتجارة. هذه المراكز، بحسب الخبير الاقتصادي، يمكن أن تصبح العمود الفقري لمرحلة التعافي الاقتصادي عبر توفير المعلومات ودعم الشركات وتحسين التواصل التجاري مع الخارج، بشرط أن تُدار باحترافية واستقلالية وتُبنى على أسس تقنية حديثة.

افتتاح مركز "Tier Four Business Center" في دمشق- 23 حزيران 2026 (سانا)

مهنا: مهمتنا بناء القطاع واستقطاب الإنتاج العربي

اللجنة الوطنية للدراما تتبرأ من دور الرقيب

عنب بلدي – أمير حقوق

في مرحلة تحاول فيها الدراما السورية استعادة مكانتها بعد سنوات من التراجع، تبرز اللجنة الوطنية للدراما بوصفها الجهة الحكومية المشرفة على تنظيم القطاع وإعادة رسم سياساته.

وبينما تتجه الأنظار إلى طبيعة دورها وحدود تدخلها في العملية الإبداعية، تؤكد اللجنة أن مهمتها ليست الرقابة، بل تهيئة البيئة المناسبة للإنتاج، واستقطاب الاستثمارات، وفتح المجال أمام شراكات عربية تعيد للدراما السورية حضورها.

بعد نحو عام على انطلاقها، تحدثت اللجنة الوطنية للدراما إلى عنب بلدي عن أولويات المرحلة، وآليات عمل اللجنة، وأزمة النصوص، ومستقبل الإنتاج المشترك، والخطط الرامية لتحويل الدراما إلى قطاع اقتصادي مستدام.

اللجنة..
جهة تنظيم وتطوير لا رقابة

يرى عضو اللجنة الوطنية للدراما ومدير مديرية الإعلام والاتصال باللجنة، سليمان مهنا، أن الدور الأساسي للجنة يتمثل في الإشراف على قطاع الدراما، وتقديم التسهيلات أمام شركات الإنتاج السورية والعربية، موضحًا أن اللجنة تعمل بوصفها "الهيئة الحكومية المشرفة على قطاع الدراما"، وأن مهمتها الأساسية هي تذليل العقبات أمام المؤسسات والشركات الراغبة في الإنتاج أو التصوير داخل سوريا.

وقال إن اللجنة تتولى الإشراف العام على القطاع وتنسيق الإجراءات، بما يضمن تسهيل حركة الإنتاج، معتبرًا أن نجاح أي صناعة درامية يبدأ من توفير بيئة عمل مستقرة ومنظمة.

وفيما يتعلق بالانتقادات التي تربط أي جهة حكومية بالرقابة على المحتوى، أكد مهنا أن اللجنة "جهة داعمة وتطويرية وليست رقابية"، شارحًا أن الرقابة مسألة مختلفة ترتبط ببعض الأمور التي تتحكم فيها المجتمعات وبعض القوانين، بينما ينصب عمل اللجنة على تطوير القطاع الإبداعي ودفعه إلى الأمام.

> اللجنة الوطنية للدراما جهة داعمة وتطويرية وليست رقابية. والرقابة مسألة مختلفة تتبع لبعض الأمور التي تتحكم فيها المجتمعات وبعض القوانين.
>
> سليمان مهنا
> مدير مديرية الإعلام والاتصال باللجنة الوطنية للدراما

الحرية الإبداعية..
التوجيه لا الوصاية

حول كيفية التوفيق بين حماية حرية الإبداع وتنظيم العمل الدرامي، شدد مهنا على أن اللجنة لا تمارس أي شكل من أشكال الوصاية على الفنانين.

وقال إن الحديث عن وجود "وصاية" أو فرض قيود على المبدعين "غير دقيق"، موضحًا أن دور اللجنة يقتصر على تقديم التوجيه العام بما ينسجم مع السياسات العامة للدولة وقيم المجتمع، دون التدخل في حرية الإبداع أو فرض رؤى فنية على العاملين في القطاع.

مدير مديرية الإعلام في اللجنة الوطنية للدراما سليمان مهنا – 27 حزيران 2026 (عنب بلدي)

أزمة نصوص.. ورشة عمل قريبًا

في معرض حديثه عن التحديات التي تواجه الدراما السورية، اعتبر مهنا أن أزمة النصوص ليست أزمة مستعصية، مشيرًا إلى أن الإبداع السوري أثبت قدرته على تجاوز المحن.

وقال إن السنوات الماضية شهدت تعثرًا في حركة الإنتاج، إلا أن القطاع بدأ يستعيد عافيته تدريجيًا، مضيفًا "القطار عاد إلى السكة"، في إشارة إلى بداية مرحلة جديدة يتوقع أن تشهد تطورًا متسارعًا.

وكشف مهنا عن تحضيرات لإطلاق ورشة عمل تجمع كتّاب السيناريو والمحررين وصنّاع الدراما، بهدف تبادل الأفكار ومناقشة آليات تطوير النصوص، معتبرًا أن الحوار بين المبدعين هو المدخل الحقيقي لمعالجة الأزمة والارتقاء بالمحتوى الدرامي.

الدراما كقطاع اقتصادي

لا تقتصر رؤية اللجنة، بحسب مهنا، على الجانب الفني، بل تمتد إلى تحويل الدراما إلى صناعة اقتصادية قادرة على جذب الاستثمارات.

وقال إن اللجنة تعمل بالتوازي مع شركات سورية وعربية لفتح الباب أمام مزيد من المشاريع، انطلاقًا من قناعة بأن تنشيط الإنتاج ينعكس مباشرة على الاقتصاد وفرص العمل والصناعات المرتبطة بالدراما.

وأضاف أن إطلاق المسلسل السوري-المصري "عيلة تعمل عمايل" في دمشق يمثل أولى ثمار هذه الرؤية، واصفًا الخطوة بأنها "باكورة عمل" تعكس عودة الثقة بالإنتاج العربي داخل سوريا.

تنظر اللجنة، بحسب مهنا، إلى الإنتاجات المشتركة بوصفها خيارًا استراتيجيًا لا مجرد تجارب عابرة، وهي منفتحة على جميع الجنسيات العربية، وتأمل في توسيع نطاق التعاون مع شركات ومنتجين من مختلف الدول، بما يسهم في بناء مشاريع إنتاجية متبادلة تعيد للدراما السورية حضورها على المستوى العربي.

> اللجنة تعمل بالتوازي مع شركات سورية وعربية لفتح الباب أمام مزيد من المشاريع، انطلاقًا من قناعة بأن تنشيط الإنتاج ينعكس مباشرة على الاقتصاد وفرص العمل والصناعات المرتبطة بالدراما.
>
> سليمان مهنا
> مدير مديرية الإعلام والاتصال باللجنة الوطنية للدراما

عام من التأسيس..
بناء من الصفر

بعد مرور نحو عام على تأسيس اللجنة الوطنية للدراما، يرى مهنا أن الإنجاز الأبرز لم يكن إنتاج عمل بعينه، بل إعادة بناء المؤسسة نفسها.

وقال إن اللجنة تسلمت قطاعًا يعاني آثار سنوات طويلة من التراجع، ما جعل المهمة تبدأ "من تحت الصفر"، بحسب تعبيره، مشيرًا إلى أن الجهد خلال العام الأول انصب على إعادة هيكلة المؤسسة، ورسم سياساتها العامة، ووضع الأسس التي ستقوم عليها المرحلة المقبلة.

وختم حديثه بالتأكيد أن ما تحقق حتى الآن هو تأسيس قاعدة متينة للمستقبل، مضيفًا: "عندما تكون الأساسات قوية، يصبح من الممكن بناء صرح كبير، ونحن نأمل أن تشهد المرحلة المقبلة انفتاحًا أوسع على العالم، وأن تستعيد الدراما السورية مكانتها التي تستحقها."

استشارية تشرح الأخطار والضوابط

"أطفال الميديا".. صغار في مصيدة صناعة المحتوى

الأولوية المطلقة للأهل هي تأمين الاستقرار النفسي لأبنائهم وحمايتهم من موس الشهرة والربح المادي (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

بين دعم المواهب والهوس برغبة النجومية وتحقيق عوائد مالية مجزية، تندفع عائلات كثيرة إلى عرض تفاصيل حياة أطفالها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

هذا الاندفاع يفرز واقعًا نفسيًا معقدًا، إذ تنشأ أزمة تربوية حادة حين تتحول الكاميرا من وسيلة ترفيه إلى التزام يومي يربط بين الطفل وقيمته الذاتية.

تناقش عنب بلدي في هذا التقرير ظاهرة "أطفال الميديا"، وتبحث في كيفية سلب الجمهور الرقمي للأمان التربوي للطفل، وإجباره على تزييف هويته لإرضاء المتابعين على حساب نموه السليم في بيئة أسرية واقعية.

معايير الاستغلال التجاري للطفولة

يبدأ الاستغلال التجاري للطفولة رقميًا عندما تتفوق مصالح المحتوى والتفاعل على مصلحة الطفل، وفق ما ذكرته الاستشارية في علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي.

وتتجلى هذه الظاهرة في إجبار الأطفال على التصوير خلال التعب، أو إعادة المشاهد لتكون مضحكة، ونشر لحظات ضعفهم وبكائهم لجذب الجمهور، وهو سلوك قد ينتج أحيانًا عن حب مفرط وطموح غير واعٍ من الأهل دون نية سيئة.

ويظل المعيار الحاسم، بحسب الاستشارية، هو قدرة الطفل على الرفض دون خسارة رضا الاكتراث أمام عائلته، لكنه يبدأ داخليًا بمراقبة شكله ونبرة صوته وحركاته وطريقة كلامه بشكل صارم، مما يجعله أكثر قلقًا وحذرًا، ويفقده تلقائيته الفطرية.

كما شددت على خطورة ترك الأطفال يقررون التعليقات دون رقابة وتوجيه، معتبرة أن الخطر الأكبر يكمن في ارتهان مزاج الأسرة بأكملها وتقلبها صعودًا وهبوطًا بناء على الأرقام والمؤشرات الرقمية، مما يحوّل البيئة المنزلية إلى مساحة غير مستقرة نفسيًا.

الحماية من فخ الاستزاف الرقمي

حددت الاستشارية خطًا فاصلًا بين الدعم الصحي لموهبة الطفل في صناعة المحتوى وبين استنزافه رقميًا، لافتة إلى أن المعيار الأساسي للنجاح هو بقاء هذا النشاط خاضعًا لاحتياجات الطفل ذاته، لا لخوارزميات المنصات الرقمية.

ويتطلب هذا التوازن شروطًا صارمة، في مقدمتها أن يكون التصوير محدود الوقت، واختياريًا بالكامل، ومستقلًا تمامًا عن الدخل الأساسي للأسرة، لضمان عدم تأثيره على أولويات الطفل الصلصيقة بنموه، كالدراسة والنوم واللعب وبناء العلاقات الواقعية.

كما تحدثت العرنوس عن ضرورة أن يتناسب المحتوى مع المرحلة العمرية للطفل، بحيث يخلو من مظاهر الاستعراض أو الإحراج أو كشف الأسرار والحياة الخاصة.

الاستشارية إن التقييم العلني يظل أمرًا قاسيًا حتى على الأشخاص الراشدين، فكيف بطفل لم تكتمل لديه أدوات الحماية النفسية بعد؟

وأضافت أن التعليقات الإيجابية، وإن كانت تمنح الطفل نشوة مؤقتة، إلا أنها تعوّده على استمداد قيمته الشخصية من الخارج عوضًا عن بنائها داخليًا.

وفي المقابل، نبهت الاستشارية إلى أثر التعليقات السلبية أو الساخرة، مؤكدة أنها تترك ندوبًا أعمق بكثير مما يتوقعه الأهل، نظرًا إلى أن الطفل في هذه المرحلة العمرية يميل إلى تصديق كل ما يقال عنه.

وتابعت العرنوس أن الطفل قد يتظاهر بعدم الاكتراث أمام عائلته، لكنه يبدأ داخليًا بمراقبة شكله ونبرة صوته وحركاته وطريقة كلامه بشكل صارم، مما يجعله أكثر قلقًا وحذرًا، ويفقده تلقائيته الفطرية.

كما شددت على خطورة ترك الأطفال يقررون التعليقات دون رقابة وتوجيه، معتبرة أن الخطر الأكبر يكمن في ارتهان مزاج الأسرة بأكملها وتقلبها صعودًا وهبوطًا بناء على الأرقام والمؤشرات الرقمية، مما يحوّل البيئة المنزلية إلى مساحة غير مستقرة نفسيًا.

المؤشرات النفسية والسلوكية للضرر

رصدت الاستشارية حزمة من المؤشرات السلوكية والنفسية التي تشكل "علامات خطر" تنذر ببداية تضرر الطفل نفسيًا جراء الحضور الرقمي المستمر.

ويأتي في مقدمة هذه العلامات انشغال الطفل المفرط بعدد المشاهدات والتفاعل، وإصابته بالتوتر والقلق قبل التصوير، أو نوبات الغضب عند انخفاض معدلات المتابعة، وصولًا إلى ربط سعادته وثقته بنفسه بمديح الجمهور الافتراضي فقط.

وحذرت الاستشارية من ظاهرة "الرضوخ الصامت"، إذ يرفض الطفل الظهور في البداية، ثم يستسلم ويوافق خوفًا من إغضاب والديه أو إحباطهما.

على الصعيد المعرفي والاجتماعي، أكدت العرنوس أن تبنّي الطفل لغة تسويقية وتجارية في حديثه عن نفسه، أو شعوره بالضغط المستمر ليكون مثاليًا ومرحًا طوال الوقت، يعد مؤشرًا خطيرًا على تشوه هويته الفطرية.

ويتكامل هذا الخطر النفسي مع مظاهر سلوكية ملموسة، وفقًا للاستشارية، مثل اضطرابات النوم، وتراجع الأداء الدراسي، وانحسار اللعب العفوي، وعزلته عن علاقاته الواقعية، فضلًا عن شعوره بالضيق والضياع عندما ينطفئ وميض الكاميرا.

نصائح وضوابط علم النفس التربوي

وضعت العرنوس خارطة طريق تربوية للأسر لحماية أطفالهم من أخطار الفضاء الرقمي، مرسخة قاعدة ذهبية عنوانها "الحماية قبل الانتشار".

وتتلخص هذه الضوابط الصارمة بـ:

- خطوط النشر الحمراء: حظر صور بكاء الطفل، مرضه، عقابه، خوفه، ملابسه الخاصة، بياناته الشخصية، والتفاصيل اليومية الحميمية.
- عزل الأرقام: إبعاد الطفل عن هوس متابعة المشاهدات والتفاعل.
- مساحات بلا كاميرات: تحديد أوقات وأماكن بالمنزل يُمنع فيها التصوير للحفاظ على عفوية الحياة الأسرية.
- حق الانسحاب: حرية التوقف عن صناعة المحتوى دون لوم أو مقارنة بأطفال آخرين.
- الأمان المالي: حفظ عوائد المحتوى لمستقبل الطفل.
- التحرير النفسي: عدم تحميل الطفل مسؤولية إعالة الأسرة أو رفاهيتها.

بعيدًا عن الأجبان والألبان
ما أفضل مصادر
الكالسيوم

لطالما تربع الحليب ومشتقاته على عرش المصادر الأساسية لعنصر الكالسيوم في الوعي الجماعي، غير أن هذه القاعدة الصحية ليست الوحيدة، إذ كشفت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، عن قائمة واسعة من الأطعمة البديلة، بشقيها النباتي والحيواني، والتي تمنح الجسم كفايته من هذا العنصر الحيوي.

ويفتح هذا التقرير الباب أمام مسارات غذائية جديدة تخدم الأشخاص الذين يعانون من حساسية "اللاكتوز"، أو الراغبين في تنويع وجباتهم بعيدًا عن المنتجات الحيوانية التقليدية.

البدائل النباتية للكالسيوم

تبدد اختصاصية التغذية العلاجية الاعتقاد السائد بأن الوجبات النباتية لا تلبي احتياجات الجسم من الكالسيوم، وتستعرض قائمة بأبرز الأغذية النباتية الغنية بهذا المعدن، والتي يمكن إدراجها في النظام الغذائي اليومي كبدائل آمنة وفعالة:

- الورقيات الداكنة والبروكلي: تشمل الكرنب (الكيل) والملوخية والجرجير وتتميز بجمعها بين الكالسيوم والألياف والفيتامينات الأساسية.
- السمسم والمكسرات: يتربع السمسم (وطحينته) على رأس القائمة كأحد أكثف المصادر النباتية بالكالسيوم، مدعومًا ببذور الشيا والخشخاش واللوز.
- البقوليات ومشتقات الصويا: توفر الفاصولياء البيضاء والحمص وفول الصويا كميات ممتازة من المعدن والبروتين معًا، بينما يعد "التوفو" المحضر بأملاح الكالسيوم خيارًا مثاليًا للنباتيين.
- الفواكه: يبرز التين المجفف والبرتقال كخيارات غير متوقعة تمنح الجسم نسبًا جيدة من الكالسيوم، وتضفي تنوعًا على الوجبات.

الأسماك والبيض

ضمن مساعي تنويع مصادر المعادن بعيدًا عن قطاع الألبان، أكدت اختصاصية التغذية العلاجية أن البدائل الحيوانية توفر حلولًا عملية وعالية القيمة.

ويأتي في مقدمة هذه البدائل الأسماك الزيتية الصغيرة كالسردين والسلمون المعلب، إذ تكمن قيمتها العالية في عظامها الدقيقة القابلة للمضغ، والتي تعتبر مخزنًا طبيعيًا غنيًا بمركبات الكالسيوم.

من جهة أخرى، أشارت قهوجي إلى دور البيض في هذه المنظومة، فبالرغم من معدلات الكالسيوم المتواضعة فيه، فإنه يوفر بيئة غذائية داعمة وعوامل حيوية مساعدة، تسهم بشكل مباشر في تحسين عمليات التمثيل الغذائي للمعدن داخل الجسم.

محددات الكفاءة البيولوجية

لفتت الاختصاصية إلى أن القيمة الحقيقية لعنصر الكالسيوم ترتبط ارتباطًا وثيقًا بآلية الامتصاص داخل الجهاز الهضمي.

ويعد فيتامين "D" المحرك الأساسي لهذه العملية، إذ يمكن تأمينه بأساليب طبيعية عبر التعرض الآمن لأشعة الشمس، أو من خلال مصادر غذائية محددة كالأسماك الدهنية والبيض والمنتجات المدعمة حيويًا.

العوامل المعززة والمثبطة لكثافة العظام

إلى جانب التغذية، يسهم النشاط الحركي، مثل المشي وتمارين المقاومة، في تحفيز البناء العظمي وتدعيم الكتلة العضلية والمعدنية.

وأوضحت قهوجي أن المراجعة الطبية تكشف عن وجود عوامل تحد من كفاءة الكالسيوم، إذ يؤدي الاستهلاك المفرط للمشروبات الغازية والأملاح ومصادر "الكافيين" إلى تراجع قدرة الجسم على الاحتفاظ بالمعدن، وهو ما يستدعي تبني نمط استهلاك متوازن.

المعايير القياسية للاحتياج اليومي

تخضع الاحتياجات الغذائية لتغيرات الفئة العمرية والحالة الفسيولوجية على النحو التالي:

- البالغون: يتطلب نظامهم الغذائي نحو 1000 ملغ يوميًا.
- الفئات الأكثر عرضة للفقد (كبار السن والنساء بعد انقطاع الطمث): ترتفع النسبة المستهدفة لديهم إلى 1200 ملغ يوميًا، للحفاظ على التوازن المعدني.

"حبة حمرا" يعيد ثنائية باسل خياط ومكسيم خليل

تعود ثنائية الفنانين السوريين باسل خياط ومكسيم خليل في الدراما السورية، ضمن مشروع يراهن على الكوميديا الاجتماعية والإنتاج العربي المشترك، وذلك بعد 15 عامًا على آخر لقاء بين الثنائي.

الثنائي الذي انطلقت مسيرته قبل أن يشق كل منهما طريقه نحو تجارب عربية مختلفة، يعود اليوم إلى الشاشة عبر مسلسل "حبة حمرا"، في خطوة تجسد أكثر من مجرد لقاء بين فنانين، لتكون مؤشرًا على مرحلة جديدة تحاول فيها الدراما السورية استعادة حضورها، مستفيدة من أسماء صنعت جزءًا من تاريخها الحديث.

ومنذ الإعلان عن المشروع، تحول "حبة حمرا" إلى أحد أكثر الأعمال تداولًا، ليس فقط بسبب أبطاله، وإنما لأنه يأتي في توقيت يشهد حراكًا لإعادة تنشيط الإنتاج الدرامي داخل سوريا، مع انفتاح على شركات واستثمارات عربية، وسعي لإطلاق أعمال تستعيد الجمهور الذي اعتاد لسنوات متابعة الإنتاج السوري.

كوميديا اجتماعية برؤية مختلفة

ينتمي "حبة حمرا" إلى الكوميديا الاجتماعية، معتمدًا على مواقف يومية وعلاقات إنسانية تنشأ بين شخصيتين رئيستين، في قالب يجمع بين المفارقة والدراما الخفيفة، بعيدًا عن الأعمال البوليسية أو الاجتماعية الثقيلة التي طبعت جزءًا كبيرًا من الإنتاج السوري في السنوات الأخيرة.

وتدور فكرة المسلسل حول صديقين تجمعهما علاقة إنسانية بعيدة عن روابط القرابة، ويواجهان سلسلة من المواقف اليومية والمفارقات الكوميدية التي تنبع من تفاصيل الحياة الاجتماعية، في معالجة تمزج بين الكوميديا والبعد الإنساني.

ويهدف العمل إلى تقديم نموذج مختلف للكوميديا السورية يعتمد على الشخصيات الواقعية والحوار السريع والإيقاع الخفيف، لا على الكوميديا التقليدية القائمة على "الإفيهات"، وهو اتجاه يشهد نجاحًا في عدد من الإنتاجات العربية خلال السنوات الأخيرة.

فريق العمل قيد التحضير

يقف خلف المشروع الكاتب والفنان إياد أبو الشامات، المعروف بأعماله التي تميل إلى المزج بين البعد الاجتماعي والدرامي، بينما بقي حسم مهمة الإخراج، بعد انسحاب المخرج ميار النوري.

وتتولى شركة "بنتالينس" إنتاج العمل، وتعمل على استكمال التعاقدات الفنية قبل انطلاق التصوير في سوريا.

وتشمل مرحلة التحضير اختيار مواقع التصوير واستكمال ترشيح بقية الممثلين المشاركين في العمل.

ثنائية تعود بعد 15 عامًا

يعيد المسلسل اللقاء بين باسل خياط ومكسيم خليل، بعد 15 عامًا على اجتماعهما في مسلسل "سوق الورق" عام 2011، عقب أعوام من ثنائيتهما في مسلسل "أحلام كبيرة" 2004، الذي شكّل محطة مفصلية في الدراما السورية، ورسخ حضور جيل كامل من الممثلين الشباب آنذاك.

وخلال السنوات الماضية، اتخذ كل من النجمين مسارًا مختلفًا، إذ اتجه باسل خياط إلى البطولة العربية، مقدمًا أعمالًا في مصر ولبنان، فيما تنقل مكسيم خليل بين الدراما السورية والعربية، مع حضور لافت في عدد من المنصات والإنتاجات المشتركة.

الفنانان مكسيم خليل وباسل خياط (تعديل عنب بلدي)

الأرقام أم التأثير

من يحسم جدل نجم الدوري السوري؟

عنب بلدي – يزن قر

مع إسدال الستار على منافسات الدوري السوري الممتاز لموسم 2026-2025، عاد الجدل بقوة إلى الواجهة حول هوية نجم الموسم وأفضل لاعب في النسخة الحالية من البطولة، في ظل تعدد الأسماء البارزة وتنوع مستويات الأداء، ما جعل الاختلاف في وجهات النظر أمرًا طبيعيًا بين الجماهير والمحللين، خصوصًا مع تقارب تأثير أكثر من لاعب على مجريات المنافسة حتى الجولات الأخيرة.

فمن جهة، يرى قطاع واسع من المتابعين أن الثنائي الهجومي لنادي أهلي حلب كان الأبرز هذا الموسم، حيث نجح إيمانويل ماهوب في اعتلاء صدارة الهدافين بعدما سجل 26 هدفًا، في حين واصل زميله أحمد الأحمد تقديم موسم مميز بتسجيله 18 هدفًا، إلى جانب بصمته الواضحة في صناعة اللعب بعدما قدم 12 تمريرة حاسمة، ليكون أحد أكثر اللاعبين تأثيرًا على مستوى الأهداف والصناعة.

في المقابل، يرى آخرون أن معايير نجم الموسم لا تتوقف عند الأرقام الهجومية فقط، بل تشمل أيضًا التأثير الفني الشامل داخل الملعب، وهو ما يجعل الجدل مفتوحًا بين من يرشح الهدافين ومن يفضل لاعبين أكثر اكتمالًا في الأدوار.

ومن جهة الأداء الفردي أيضًا، لفت الحارس أحمد مدنية الأنظار بقدرته الكبيرة على الحفاظ على نظافة شباكه في 19 مباراة، ليكون أحد أبرز الأسماء الدفاعية في الموسم.

وهكذا، يبقى لقب نجم الموسم في الدوري السوري مفتوحًا على أكثر من قراءة، بين من يمنحه لصاحب الحسم الهجومي، ومن يراه من نصيب اللاعب الأكثر اكتمالًا وتأثيرًا داخل أرض الملعب.

نجم الموسم من يقود فريقه للبطولة

المحلل الرياضي محمود خوام، قال لعنب بلدي، إن تحديد هوية نجم الموسم في الدوري السوري الممتاز لا يجب أن يقتصر على الأرقام الفردية فقط، بل يرتبط بشكل أساسي بمدى قدرة اللاعب على التأثير في نتائج فريقه ومساهمته المباشرة في سياق التتويج باللقب.

وأضاف خوام أن اللاعب الذي يصنع الفارق الحقيقي هو من يكون حاضرًا في اللحظات الحاسمة، ويسهم في منح فريقه الأفضلية خلال موسم طويل ومليء بالضغط والتحديات.

النجمان إيمانويل ماهوب وأحمد الأحمد يحتفلان بالهدف الأول في شباك نادي جبلة - 30 حزيران 2026 (نادي الاتحاد الرياضي)

وأشار إلى أن المعايير التقليدية، مثل عدد الأهداف أو التمريرات الحاسمة، رغم أهميتها، لا تعكس الصورة الكاملة دائمًا، لافتًا إلى أن بعض اللاعبين قد يكون تأثيرهم أعمق من مجرد التسجيل.

وفي هذا السياق، يرى خوام أنه رغم أن إيمانويل ماهوب يمتلك أرقامًا تهديفية كبيرة ويعد من أبرز هدافي الدوري، يبقى تأثيره مرتبطًا أكثر بالجوانب الفردية الهجومية.

في المقابل، اعتبر خوام أن أحمد الأحمد هو اللاعب الأجدر بلقب نجم الموسم من وجهة نظره، مشيرًا إلى أنه كان عنصرًا حاسمًا في مسار فريقه نحو المنافسة على اللقب، سواء من خلال أهدافه المؤثرة أو مساهمته في صناعة اللعب وحضوره في المباريات الكبيرة.

وأكد أن اللاعب الذي يسهم في جعل فريقه منافسًا حتى اللحظات الأخيرة، ويمنحه فرصة حقيقية للتتويج، هو الأقرب لنيل لقب الأفضل.

وختم خوام حديثه بالتأكيد على أن كرة القدم ليست مجرد أرقام، بل تأثير شامل داخل المنظومة، وأن نجم الموسم الحقيقي هو من يرفع مستوى فريقه ويقوده نحو منصات التتويج، وهو ما يجعل كفة أحمد الأحمد راجحة في هذا السباق، بحسب رأيه.

الأرقام تظلم الخطوط الدفاعية

في حديث إلى عنب بلدي، قال اللاعب الدولي السابق زكريا رمضان، إن وصول حمص الفداء إلى الجولة الأخيرة من المنافسة على لقب الدوري السوري الممتاز لم يكن وليد المصادفة، بل جاء بالدرجة الأولى نتيجة الصلابة الدفاعية التي ميزت الفريق طوال الموسم، مؤكدًا أن المنظومة الدفاعية كانت العامل الحاسم في إبقاء الفريق ضمن دائرة الصراع حتى المراحل الأخيرة من البطولة.

وأوضح رمضان أن التركيز غالبًا ما ينصب على أرقام المهاجمين والجانب الهجومي، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إغفال أدوار اللاعبين في المراكز الدفاعية أو حراس المرمى، معتبرًا أن هذا الأمر "يظلم" بعض المراكز التي لا تقل أهمية عن تسجيل الأهداف، بل قد تكون أكثر تأثيرًا في النتائج النهائية.

وفي هذا السياق، يرى رمضان أن حارس المرمى أحمد مدنية يستحق أن يكون ضمن أبرز المرشحين لنيل لقب نجم الموسم، بل وربما الأحق به، نظرًا إلى ما قدمه من مستويات ثابتة طوال الموسم، وقدرته على قيادة فريقه من الخلف، إضافة إلى أرقامه المميزة في الحفاظ على نظافة الشباك في 19 مباراة.

وختم رمضان حديثه بالتأكيد على أن تقييم أفضل لاعب يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التأثير الشامل داخل الفريق، وليس فقط الإحصائيات الهجومية، مشيرًا إلى أن ما قدمه أحمد مدنية هذا الموسم يجعله أحد أبرز الأسماء الجديرة بالتتويج الفردي في الدوري السوري الممتاز.

في عالم الذكاء الاصطناعي..

الأسد لم يسقط بعد

اقتحم الذكاء الاصطناعي تفاصيل حياتنا بسرعة، وأصبح مثل المارد الرقمي الذي يملك جوابًا لكل سؤال. لكن، جرّبه الآن أن تفتح أحد برامجه وتسأل: "من رئيس سوريا الحالي؟". الإجابة قد تصدمك: "بشار الأسد"، وكأن شيئًا لم يتغير في 8 من كانون الأول 2024. كيف لتقنية بهذه العبقرية أن تغيب عنها أحداث هزّت العالم؟

حين تنام الآلة ويستمر الزمن

فسرت اختصاصية الابتكار والتحول الرقمي نور العبطه، انفصال الذكاء الاصطناعي عن الواقع بظاهرة تقنية تسمى "تاريخ القطع المعرفي" (Knowledge Cutoff).

وقالت العبطه في حديث إلى عنب بلدي، إن النماذج الذكية تُدرب على بيانات تتوقف عند زمن محدد، لا يعرف المعلومة كما نعرفها نحن، بل يتنبأ بالكلمة الأكثر احتمالًا أن تأتي بعد سابقتها بناء على إحصائيات ضخمة. وحين لا يجد الحقيقة يصنعها بدلًا من أن يعترف بجهله.

واعتبرت العبطه أن الأرقام مقلقة وتتجاوز مجرد الطرافة، إذ تصل نسبة الأخطاء في المجال القانوني إلى 6.4%، وبين 10 و20% في المجال الطبي.

وفي دراسة عالمية شملت 70 طبيبًا عام 2025، أفاد 91.8% منهم بأنهم واجهوا هلوسات من أدوات الذكاء الاصطناعي في أثناء عملهم.

أما خسائر الشركات الناجمة عن هذه الأخطاء فبلغت 67.4 مليار دولار في عام 2024 وحده.

سيارات إلى منزلك، قد يعطيك عنوانًا بدقة الشارع ورقم البناء. المشكلة الوحيدة أن المغسلة لا وجود لها أصلًا. لقد اخترع المكان من العدم بثقة من يقرأ من خريطة.

وتكتمل الطرافة والقصور المنطقي، بحسب العبطه، إن سألته: "مغسلة السيارات تبعد عن منزلي عشرة أمتار فقط، هل الأفضل أن أذهب إليها مشيًا أم بالسيارة؟"، سيجيبك بحماسة: "بالتأكيد المشي أفضل لصحتك وللبيئة، والمسافة لا تستحق القيادة".

لقد حلل النموذج المسافة رياضيًا بشكل دقيق، لكنه سقط في فخ انعدام السياق ونسي الغاية الأساسية من الرحلة برمتها، وهي أخذ السيارة لغسلها.

هذه الهلوسات والأخطاء ليست عابرة، وفقًا للاختصاصية، بل هي خاصية مدمجة في طريقة عمل هذه النماذج، موضحة أن الذكاء الاصطناعي لا يعرف المعلومة كما نعرفها نحن، بل يتنبأ بالكلمة

واستذكرت اختصاصية التحول الرقمي القضية الشهيرة في الولايات المتحدة، حين عوقب محامون بعد أن قدّموا للمحكمة قضايا سابقة كمراجع، ليكتشف القاضي لاحقًا أن "ChatGPT" اخترعها بالكامل (أسماء وأرقام وتواريخ).

آليات الاستخدام المسؤول

أكدت العبطه أن الحل لا يكمن في التخلي عن هذه التقنية، بل في استخدامها بوعي.

• اعرف أولًا أن الذكاء الاصطناعي ليس مصدر أخبار، بل أداة لمعالجة المعلومات.

• للأسئلة المعاصرة، استخدم النماذج التي تبحث على الإنترنت لحظيًا (مثل ChatGPT بميزة البحث، أو Perplexity)، وهو ما يُعرف بـ"التوليد المعزَّز بالاسترجاع" (RAG)، لتبني الإجابات على معلومات محدّثة لا على ذاكرة مجمّدة.

• أمام أي رقم أو اسم أو اقتباس، اسأل دائمًا: "ما مصدر هذه المعلومة؟"، فإذا فشل في الإجابة، أنت على الأرجح أمام هلوسة محتملة. وفوق كل ذلك، لا تتخذ قرارات مصيرية، سواء كانت طبية أو قانونية أو مالية، بناء على إجاباته وحدها.

وختمت العبطه بأن الذكاء الاصطناعي عبقري ومذهل، لكنه أيضًا واثق جدًا من أخطائه. وإذا كانت الآلة قد فاتها سقوط نظام حمّ المنطقة بأسرها، فذلك أبلغ تذكير بأن الحقيقة تظل رهنًا بيقظة الإنسان لا بصمت الخوارزمية. وبأن ذكاءنا نحن البشر، في النهاية، يكمن في معرفة متى نشكّك.

حمّام القراحلة.. قرية الينابيع والزيتون

حمّام القراحلة إحدى أبرز القرى الجبلية في ريف جبلة بمحافظة اللاذقية، تجمع بين الطبيعة الخضراء والينابيع الغزيرة والإرث التاريخي، إلى جانب موقعها الذي جعلها مركزًا حيويًا للقرى المحيطة.

تلفت القرية انتباه زائريها منذ اللحظة الأولى باسمها المميز، الذي ارتبط عبر الزمن بالعديد من الروايات الشعبية، قبل أن تستقر الدراسات المحلية على تفسير يرتبط بطبيعة المكان وسكانه الأوائل.

تقع حمّام القراحلة إلى الشرق من بلدة القطيلبية بنحو تسعة كيلومترات، وإلى الجنوب الشرقي من مدينة جبلة بحوالي 20 كيلومترًا، على ارتفاع يقارب 600 متر فوق سطح البحر.

ويمنحها هذا الارتفاع مناخًا معتدلًا صيفًا باردًا ماطرًا شتاء، فيما تنتشر حولها الغابات والأودية والتلال التي أكسبتها مكانة مميزة كمصيف طبيعي في الساحل السوري.

عام 2010، أصبحت مركزًا لناحية إدارية تضم عددًا من القرى المجاورة، ويبلغ عدد سكان الناحية أكثر من عشرة آلاف نسمة، كما شهدت توسعًا عمرانيًا واضحًا انعكس في انتشار الأبنية الحديثة ذات الأسقف القرميدية، حتى باتت توصف بأنها "مدينة داخل قرية".

جذور الاسم

يُفسَّر اسم حمّام القراحلة بقسميه، فكلمة "حمّام" تشير إلى موضع الاستحمام، في إشارة إلى الينابيع الطبيعية التي اشتهرت بها المنطقة منذ القدم، بينما تعود كلمة "القراحلة" إلى جماعة قدمت من قرية مجاورة تُعرف باسم "قرن حلية"، واتخذت من ينابيع القرية مكانًا للاستحمام وغسل الملابس، فنُسب المكان إليهم مع مرور الزمن.

الباحث محمد جميل حطاب يورد هذا التفسير في كتابه "معجم أسماء المدن والقرى في محافظة اللاذقية"، وهو من أكثر التفسيرات تداولًا بين الباحثين.

الطبيعة والزراعة

شكّلت الطبيعة الجبلية الخصبة في حمّام القراحلة أساس الحياة الاقتصادية لسكانها، إذ تحولت الغابات التي كانت تغطي التلال والسفوح إلى بساتين مثمرة تنتشر فيها أشجار الزيتون والتفاح والرمان والحمضيات، إلى جانب زراعة التبغ التي اشتهرت بها المنطقة.

ويحتل الزيتون مكانة خاصة في وجدان الأهالي، حتى لا يكاد يخلو شبر من أراضي القرية من أشجاره، ليغدو رمزًا لهويتها الزراعية ومورداً رئيسًا لعيش سكانها، فيما يُعرف زيت الزيتون المنتج فيها بجودته التي تعكس طبيعة الجبل ومناخه البارد.

ولا تقتصر ثروة حمّام القراحلة على زراعتها، بل تمتد إلى تنوعها البيئي، إذ تحتضن غاباتها وأنهارها عددًا من الطيور والحيوانات البرية، وتعد محطة موسمية لطائر "أبو منجل" المهدد بالانقراض، الذي يجد في مناخ القرية وهدوئها موطنًا مؤقتًا يقيم فيه عدة أشهر قبل أن يواصل هجرته.

وتشتهر القرية كذلك بوفرة ينابيعها، ومن أبرزها نبع "عين قبي" الذي سُمّي بهذا الاسم لأنه كان مسقوفًا، ونبع "الحمّام" الذي يتطلب الوصول إليه عبور الصخور وسط المياه، ليشكّل واحدًا من أكثر المواقع الطبيعية تميزًا في المنطقة.

ويضفي هذا التنوع الحيوي، إلى جانب الينابيع الطبيعية والغابات الكثيفة، مزيدًا من الجمال على القرية، ويعزز مكانتها كواحدة من أبرز الوجهات الطبيعية والاصطيافية في ريف جبلة.

قرية حمام القراحلة بريف جبلة في محافظة اللاذقية - 5 كانون الأول 2025 (قرية حمام القراحلة/فيسبوك)

منتخب السلة لتصفيات كأس العالم.. فجوة خبرة بين اللاعبين

أثارت قائمة اللاعبين الذين جرى استدعاؤهم للانضمام إلى منتخب سوريا للرجال بكرة السلة المشارك في تصفيات كأس العالم 2027 الجدل حول آلية بناء المنتخب، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين عناصر الخبرة واللاعبين الشباب، في ظل الانتقادات للاعتماد على الأسماء المخضرمة، مقابل محدودية الفرص الممنوحة للمواهب الصاعدة.

ولا تقتصر الإشكالية على اختيارات الجهاز الفني، بل تمتد إلى منظومة إعداد اللاعبين في كرة السلة السورية، التي تعاني من ضعف في التأسيس وقلة المشاركات والاحتكاك الدولي، وهو ما ينعكس على جاهزية اللاعبين الشباب وقدرة المنتخب على المنافسة في الاستحقاقات القارية والدولية.

وفي هذا السياق، قال الإعلامي الرياضي عبد الرزاق حمدون، لعنب بلدي، إن المنتخب السوري يفتقد في الوقت الحالي إلى التوازن بين عناصر الخبرة واللاعبين الشباب، موضحًا أن الجهاز الفني عاد للاعتماد بشكل كبير على لاعبين أصحاب خبرة ومتقدمين في العمر.

وأضاف حمدون أن أصغر لاعب شارك في المباراة الأخيرة للمنتخب السوري ضد المنتخب الإيراني، ضمن تصفيات كأس العالم 2027، كان عبد الرحمن الكردي، البالغ من العمر 25 عامًا، إلى جانب ديفيد هرمز (24 عامًا)، معتبرًا أن هذه الأعمار لا تندرج ضمن فئة اللاعبين الشباب.

وذكر حمدون أن اللاعب الشاب يكون عادة في الفئة العمرية بين 18 و20 عامًا، وهي المرحلة التي تضم المواهب، وأن الاعتماد على اللاعبين الشباب في المباريات المصيرية، ولا سيما في التصفيات، يعد أمرًا صعبًا في الوقت الحالي، مشيرًا إلى أن المشكلة لا تكمن في قدرات اللاعبين أنفسهم، بل في آلية إعدادهم وتطويرهم داخل الكرة السورية.

ويرى حمدون أن اللاعبين الشباب لم يحصلوا في السنوات الماضية على فرص كافية للمشاركة مع المنتخبات الأولى أو لاكتساب الخبرة اللازمة، منبهًا إلى أن مستوى المنافسات المحلية وعدد المباريات التي يخوضها اللاعبون الشباب خلال الموسم، لا يؤهلهم بالشكل الكافي للمنافسة على المستوى الدولي.

وفيما يخص الجانب الذهني، لفت حمدون إلى أنه يمثل تحديًا إضافيًا، معتبرًا أن كثيرًا من اللاعبين الشباب لا يمتلكون بعد عقلية التحدي أو القدرة على استثمار الفرص وإبراز إمكاناتهم بالشكل المطلوب.

ضعف الخبرة وغياب الجيل البديل

عناصر الخبرة في المنتخب السوري لم تقدم الإضافة المنتظرة أو الفارق الواضح داخل الملعب، بحسب حمدون، معتبرًا أن صفة "الخبرة" لا تنعكس فعليًا على أداء عدد من اللاعبين في المباريات الحاسمة.

اللاعبون الذين يُصنفون ضمن أصحاب الخبرة يفتقرون في الواقع إلى الخبرة الكافية في التعامل مع المباريات التي تُلعب تحت الضغط، وهو ما ظهر، بحسب حمدون، خلال مواجهة المنتخب السوري أمام إيران، حيث برزت حالات ضعف في التركيز وارتكبت العديد من الأخطاء.

وأضاف أن وصف "لاعبي الخبرة" لا يعكس المستوى الحقيقي لبعض عناصر المنتخب.

وتابع عبد الرزاق حمدون أن المنتخب السوري قد يمتلك خلال السنوات المقبلة جيلًا شابًا قادرًا على تمثيل المنتخب الأول، بشرط أن يحظى هذا الجيل بالاهتمام والعمل المنظم من قبل الاتحاد العربي السوري لكرة السلة.

المنتخب السوري لكرة السلة خلال مباراته مع المنتخب الإيراني ضمن مباقسات الناقة الثانية من تصفيات كأس العالم - 29 حزيران 2026 (اسنا)

المنتخب السوري يفتقر إلى ضعف عملية التأسيس وقلة المشاركات الرسمية ونقص الخبرة والاحتكاك، وهي عوامل أثرت بشكل مباشر على تطور اللاعبين وإعدادهم.

وختم بالقول، إن هناك عددًا محدودًا من اللاعبين الشباب الذين يمتلكون موهبة تفرض نفسها، ويملكون القدرة على صناعة الفارق داخل الملعب، وهؤلاء اللاعبون يمكن أن ينالوا دقائق لعب أكبر مع فرق الرجال داخل أنديتهم، بما يسهم في تسريع تطورهم واكتسابهم الخبرة، إلا أن هذه الحالات تبقى محدودة، ولا تنطبق على جميع اللاعبين الشباب.

كتاب

حسيبة

امرأة سورية بمواجهة الاحتلال والمجتمع

في رواية "حسيبة" للروائي السوري خيري الذهبي، تمتد الأحداث من السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث شهدت المرحلة خضوع سوريا للانتداب الفرنسي، لتتابع الرواية سيرة فتاة تنشأ وسط التحولات التي فرضها الاحتلال وما أنتجته من مقاومة. الإطار الزمني للرواية يمتد من سنوات الاحتلال إلى التغيرات الاجتماعية والسياسية التي رافقت النصف الأول من القرن الـ20، والتي رصد فيها الذهبي تبدل المجتمع السوري عبر أجيال متتالية.

تبدأ الأحداث مع الطفلة "حسيبة"، التي تضطر إلى مغادرة المدينة برفقة والدها، أحد المشاركين في مقاومة الاحتلال الفرنسي، لتقضي سنوات طفولتها في الجبال بين الثوار، وتنشأ هناك بعيدًا عن الحياة التي اعتادتها النساء في المدن. وحين تعود إلى المدينة بعد انحسار الثورة، تجد نفسها أمام مجتمع لم يعد قادرًا على تقبل التجربة التي عاشتها، فالفتاة التي حملت السلاح وعاشت بين الرجال تواجه مجتمعًا تحكمه أعراف صارمة، يرى في خروج المرأة عن الأدوار التقليدية تجاوزًا لا يُغتفر لتبدأ معركتها الثانية وهذه المرة مع المجتمع لا مع المحتل.

ومن خلال هذه السيرة، يستعيد الذهبي مرحلة مفصلية من تاريخ سوريا، بدءًا من الاحتلال الفرنسي، مرورًا بتشكل الحركة الوطنية، وصولًا إلى انعكاسات الاحتلال البريطاني لفلسطين على المنطقة، لتصبح الرواية سجلًا لتحولات عاشها السوريون والفلسطينيون في تلك الحقبة.

ولا تقف الرواية عند الجانب التاريخي، بل تتناول أثر الحرب في العلاقات الإنسانية، إذ يتقاطع مصير "حسيبة" مع شخصيات تحمل بدورها آثار الخسارة والمنفى والحب المستحيل، في مجتمع يفرض على أفراده خيارات محدودة، ويجعل الخروج عن المألوف ثمنه العزلة أو المأساة.

وتحضر المدينة في الرواية كمكان يمتلك سلطة لا تقل قسوة عن الاحتلال نفسه، فبعد أن نجت "حسيبة" من الحرب، وجدت نفسها محاصرة بمنظومة اجتماعية تراقب سلوكها وتحاكم ماضيها، وكأن الثورة التي خاضتها في الجبال لا تمنحها حق الاختلاف داخل المدينة.

تجمع "حسيبة" بين الرواية التاريخية والاجتماعية، مقدمة صورة عن التحولات التي عاشتها سوريا في العقود الأولى من القرن الـ20، من خلال بطلة تتبدل حياتها مع كل تحول سياسي، لتغدو سيرتها مرآة لمرحلة كاملة من تاريخ البلاد.

حظيت الرواية بحضور واسع منذ صدورها عام 1987، وتحولت لاحقًا إلى مسلسل تلفزيوني وفيلم سينمائي.

مَن خيري الذهبي؟

يعد خيري الذهبي من أبرز الروائيين السوريين في النصف الثاني من القرن الـ20، ولد في دمشق عام 1946، وتوفي عام 2022 بالعاصمة الفرنسية باريس.

تخرج في جامعة "القاهرة" بمصر، حيث حصل على الإجازة في اللغة العربية عام 1968، كما نال دبلوم التربية من جامعة "دمشق" وعمل بالتدريس في سوريا والجزائر.

كتب الذهبي الرواية والقصة والسيناريو، وانشغل في معظم أعماله بتحولات المجتمع السوري، ومن أبرز أعماله "حسيبة"، إلى جانب روايات أخرى مثل "ليال عربية" وملكوت البسطاء"، كما كتب عددًا من المسلسلات التلفزيونية التي استلهمت التاريخ الاجتماعي والسياسي لسوريا.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 5 تموز / يوليو 2026
العـــدد 750 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية

ساحة "فرحات"..
التاريخ يتخفى داخل أزقة ضيقة بحلب

عنب بلدي – محمد ديب بظت

تقع ساحة "فرحات"، إحدى الساحات المعروفة بمدينة حلب، في حي الجديّدة القديم بين أزقة حجرية ضيقة، وبيوت قديمة، وكنائس تشكل جزءًا من هوية الحي التاريخية.
ورغم صغر مساحتها، بقيت الساحة واحدة من علامات المنطقة، لارتباطها بتمثال المطران جرمانوس فرحات وبالكنائس المحيطة بها.

وتحضر في أحاديث الحلبيين مقارنة متكررة بين حي الجديّدة وبعض الأحياء الإيطالية القديمة، لا بوصفها مقارنة دقيقة بقدر ما هي طريقة شعبية لوصف المكان، فالأزقة الضيقة والواجهات الحجرية والشرفات والأبواب الخشبية تمنح الحي صورة يصفها بعض سكان المدينة بأنها تشبه حيًا إيطاليًا منسوخًا داخل حلب.

يقع المكان خارج سور حلب القديم ضمن حي الجديّدة الذي تشكل على مدى قرون بوصفه أحد أبرز أحياء المسيحيين في المدينة، قبل أن يتحول مع الزمن إلى جزء من الذاكرة العامة لحلب بما يتضمنه من بيوت تراثية وكنائس ومطاعم ومقاهٍ.

ولا تنفصل أهمية الساحة عن الاسم الذي تحمله، فـ"فرحات" ليست تسمية محلية، بل اسم يعود إلى المطران جرمانوس فرحات، وهو من الشخصيات التي ارتبط اسمها بتاريخ اللغة العربية والثقافة المسيحية في حلب خلال العصر العثماني.

جرمانوس فرحات..
رجل دين انشغل باللغة

ولد المطران جرمانوس فرحات عام 1670، وهو من أسرة مطر التي ارتحلت من قرية حصرون في لبنان إلى حلب.

وكان فرحات من الشخصيات التي وضعت أسسًا للنهضة في الشرق، إذ ارتبط بثقافة الغرب وعرف العربية والإيطالية واللاتينية والسريانية، كما درس المنطق والفلسفة وعلوم العرب والتاريخ الخاص والعام إلى جانب العلوم اللاهوتية، وله مشاركات في مجالات أخرى كالطب والكيمياء والفلك والطبيعيات.

رحل إلى روما عام 1711، ومنها إلى إسبانيا، حيث تفقد ما بقي من آثار العرب، وحصل على عدد من المخطوطات قبل أن يعود عام 1712 إلى لبنان.

وحين كان أسقفًا في حلب، أنشأ مكتبة عُرفت باسم "المكتبة المارونية" ضمت عددًا من المخطوطات العربية النفيسة.

وترك فرحات أكثر من مئة مؤلف في النحو والإعراب واللغة والعروض والأدب والمنطق والفلسفة، ومن كتبه المعروفة "بحث المطالب" في الصرف والنحو الذي تكرر طبعه وظل معتمدًا في المدارس حتى وقت قريب.

عاش فرحات في مرحلة كانت فيها حلب مدينة تجارة ومعرفة، تصل بين الأناضول وبلاد الشام والعراق وتستقبل التجار والرحالة وأهل العلم من مناطق متعددة.

وتولى مطرانية الموارنة في حلب بين عامي 1725 و1732، ولم يكن رجل دين فقط، إذ عُرف باهتمامه باللغة العربية وكتب فيها أعمالًا أدبية وتعليمية، وسعى إلى أن تكون العربية لغة معرفة وتواصل لدى أبناء الطائفة المارونية، في وقت كانت السريانية تؤدي دورًا أساسيًا في الطقوس الدينية.

وكتب فرحات في مسائل اللغة العربية بهدف تقديم مادة تساعد المتعلمين على فهم العربية وقواعدها بأسلوب مبسط، ولم يبقَ هذا الاهتمام داخل حدود حلب أو الكنيسة، إذ انتشرت بعض أعماله في المدارس العثمانية واستفاد منها لاحقًا عدد من أعلام النهضة العربية.

وحملت الساحة اسم المطران جرمانوس فرحات تكريمًا له، ووضع تمثاله فيها خلال ثلاثينيات القرن الماضي في ذكرى مرور قرنين على وفاته.

ومنذ ذلك الوقت، صار الاسم جزءًا من ذاكرة الحي، يستدعى مع الكنائس المحيطة به ومع الحكايات التي يرويها الحلبيون عن الجديدة بوصفه حيًا لا يشبه غيره.

كنائس تحيط بالساحة

تبدو ساحة "فرحات" أشبه بعتبة للكنائس، ففي محيطها تتجاور كاتدرائيات وكنائس تمثل طوائف مسيحية متعددة.

ومن أبرز هذه المعالم كاتدرائية "مار إلياس" المارونية، التي تقع في الساحة نفسها، وتعد من أبرز معالم حي الجديّدة.

بنيت الكاتدرائية عام 1873، وتميزت ببرجين وقبة مرتفعة، فيما يقع مذبحها الرخامي ذو الأعمدة الصفراء تحت القبة في جهتها الشرقية.

وفي عام 1914، أُنجزت أعمال إنشائية في الكنيسة وُصفت بأنها من أوائل استخدامات الأسمنت المسلح في حلب، كما ارتبطت ذاكرتها بساعة موسيقية في برجها كانت تعزف لحن "آفي ماريا" على فترات متقاربة.

وإلى جانبها، تحضر كاتدرائية انتقال السيدة للروم الملكيين الكاثوليك، وهي من الكنائس البارزة في الساحة ومحيطها، وتوجد كنائس أرمنية في حي الجديّدة، بينها كنيسة "الأربعين شهيدًا" للأرمن الأرثوذكس، التي تعود جذورها إلى أواخر القرن الـ15.

جمال يتخفى في الأزقة

لا يمكن الحديث عن ساحة "فرحات" من دون الحديث عن حي الجديّدة، فالحي لا يقدم جماله دفعة واحدة، بل يكشفه تدريجيًا لمن يدخل أزقته.

ارتبط الجديّدة تاريخيًا بالحرفيين والتجار، وبحضور عائلات مسيحية لعبت دورًا في الحياة الاقتصادية والثقافية للمدينة، ومع مرور الزمن لم يبقَ الحي محصورًا بسكانه الأصليين، وإنما تحول إلى جزء من ذاكرة حلب يقصده الزوار لرؤية البيوت القديمة والكنائس والمطاعم والمقاهي التي نشأت في بعض مبانيه التراثية.

وقبل الحرب، عرفت المنطقة حركة ترميم واهتمامًا بالبيوت التاريخية وتحولت بعض الأبنية إلى فنادق صغيرة ومطاعم ومراكز ثقافية.

الساحة في مرمى الحرب

خلال سنوات الحرب، لم تبقَ ساحة فرحات خارج دائرة الدمار التي أصابت المدينة القديمة، إذ كان حي الجديّدة من المناطق التي تعرضت لأضرار واسعة، وأصيبت الكنائس والأبنية التاريخية المحيطة بالساحة بالقصف والاشتباكات.

وتضررت كاتدرائية "مار إلياس" المارونية بشكل كبير، حيث انهار سقفها تحت القصف عام 2012، ثم لحقت بها أضرار إضافية في السنوات اللاحقة.

كما أصيبت كاتدرائية "انتقال السيدة" للروم الملكيين الكاثوليك بأضرار كبيرة خلال المعارك، طالت القبة والمدخل وأجزاء من المبنى المجاور لها، وبعد توقف المعارك بدأت أعمال ترميم في أجزاء من حي الجديّدة وكنائسه.

ساحة تخص حلب كلها

رغم ارتباط ساحة "فرحات" بالوجود المسيحي في حلب، لا يمكن اختزالها في هوية دينية واحدة باعتبارها جزءًا من مدينة عُرفت، عبر تاريخها، بتعددها وبقدرة أحيائها على جمع أصوات مختلفة في مساحة واحدة.

ومن بين التفاصيل التي ارتبطت بالمكان، محل "أبو عبدو الفوال"، الذي يعرفه كثير من الحلبيين بوصفه إحدى محطات الحي إلى جانب الكنائس والبيوت القديمة والأزقة التي شكلت ذاكرة حلب الجديّدة.

وبين تاريخ الحي وصاحب الاسم الذي أُطلق على ساحته امتدادًا لآثار الحرب وأعمال الترميم، بقيت الساحة واحدة من الأماكن التي تحفظ جانبًا من صورة حلب القديمة، بما فيها من تنوع ديني واجتماعي وتفاصيل يومية لا تزال حاضرة في الوعي الجمعي لدى سكانها.

ساحة فرحات وكنيسة في حي الجديّدة بمدينة حلب – 2 تموز 2026 (عنب بلدي)

الله يرحم جدك

خطيب بدلة

"جدي، الله يرحمه، حارب الفرنسيين، واستشهد".
كثيرًا ما نسمع هذه العبارة من السوريين، يقولها بعضهم كمعلومة، ويترنم بها آخرون، باعتبار أن محاربة الفرنسيين شرف يدعو إلى الفخر، ولا أحد، في الحالتين، يسأل: لماذا؟
لو طُرح هذا السؤال، في أي مكان، أو على أي منبر إعلامي، لأثار الكثير من الدهشة، والاستغراب، بل والاستنكار، فمواجهة المحتل الفرنسي أمر يدخل في باب البديهيات والمسلّمات، ولكنني، محسوبكم، أمتلك رغبة عارمة في مناقشة البديهيات والمسلّمات، أريد أن أفهمها، وأعرف كيف، ولماذا تحولت إلى بديهيات مستقرة في الأذهان. سيأتيك الجواب، غالبًا: حارب الفرنسيين لأنهم احتلوا بلدنا، سوريا. عظيم. هنا يظهر سؤال آخر: حينما دخل الفرنسيون البلاد السورية، في شهر تموز 1920، هل كانت سوريا دولة، لها حدود مرسومة، وعلم، ونشيد وطني، وحكومة وطنية؟ دعونا، في معرض الإجابة على هذا التساؤل الصعب، نستعرض الوقائع التاريخية. كانت، هذه البلاد، تُعرف باسم بلاد الشام، احتلها العثمانيون سنة 1516، واستمر هذا الاحتلال 402 سنة، وهي لم تتحرر من الاحتلال بإرادة شعبها، ولا بنتيجة ثورات شعبية، وما حصل أن الدولة العثمانية شاركت في الحرب العالمية الأولى، وخسرت الحرب أمام البريطانيين والفرنسيين، وأُجبرت على التخلي عن معظم البلاد التي تسمى، اليوم، الشرق الأوسط، والدولتان المنتصرتان، فرنسا وبريطانيا، رسمتا حدود هذه المناطق، ضمن اتفاق سايكس بيكو، وأعطت لليهود وعدًا، بدولة مستقلة، وأعطت للأمير العربي، الحسين بن علي، الذي شارك إلى جانبها في الحرب، وعدًا بدولة مستقلة، وكانت سوريا من نصيبه، وبالفعل، أتى نجله، فيصل، إلى دمشق، وأقام فيها دولته، ولكن فرنسا أخرجته منها، واحتلت سوريا، ما يعني، في المحصلة، أن فرنسا هي التي أوجدت سوريا، بوصفها كيانًا مستقلًا، ورسمت حدودها، وبقيت فيها 26 سنة، استطاعت، خلالها، أن تحولها إلى جمهورية.
الثورات العديدة، التي انطلقت فور دخول فرنسا إلى هذه البلاد، لها سبب واحد، هو أن شعوبها لا تعتبر الدولة التي تحتلها غازية، أو مستعمرة إذا كانت مسلمة، وترفض وتستنكر وتثور وتحارب أية دولة غير مسلمة تقترب منها، وأنا لا أقول هذا الكلام هنا لكي أبدي تعاطفي مع المحتل الفرنسي، أو البريطاني، ولكنني أتساءل: لماذا لا يكون مبدؤنا الأساسي هو رفض الاحتلال الأجنبي كله، وبغض النظر عن ديانة الدولة الغازية؟
برأيي، وقد أكون مخطئًا، إن أكبر مشكلة تعاني منها شعوبنا، هي عدم المقدرة على التمييز بين الأعداء، ففيما بعد، واعتبارًا من سنة 1948، تضافرت القوى الأيديولوجية المسيطرة على ساحة تفكير شعبنا: القومية، والإسلامية، وفيما بعد الماركسية، لإقناعه بأن العدو الوحيد الذي يتربص به، ولا بد من مواجهته، ومحاربته، والسعي لإزالته من الوجود، هو إسرائيل، وكان الضخ قويًا إلى درجة منع أي صوت عاقل من الظهور، فلا يجوز لأحد أن يقول إن لدينا أعداء خطيرين كثيرين، كالجهل، والتخلف، والاستبداد، والكذب، لأن هذه الأسئلة لا بد أن توصل هذا الشعب إلى نتيجة مخيفة، وهي أن أصحاب هذه الأيديولوجيات، أنفسهم، هم الأعداء الحقيقيون، الذين يفتكون به!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper